وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة-
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية
فرع علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

أسباب لجوء العمّال المسرّحين للعمل غير الرّسمي

دراسة ميدانية لعينة من العمال المسرّحين المؤمّنين لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-فرع البويرة-

إعداد الطالبة:
نادية شيحاوة

تحت إشراف الأستاذة:
- نعيمةنيّار

السنة الجامعية:2011-2012

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ
كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (76)﴾

الآية 76 من سورة يوسف.

وقال: ﴿...وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً (85)﴾

الآية 85 من سورة الإسراء.

صدق الله العظيم

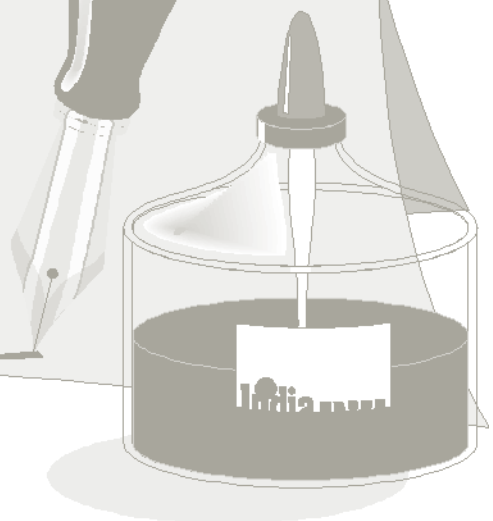

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا البحث و أرجو ان يوفقني لما هو أفضل،أشكر كل من أمدني بيد العون ليرى هذا العمل النور، كما اتقدم بالشكر و العرفان الى التي أشرفت على هذا البحث الاستاذة **نعيمة نيار** ،كما أشكر كل الأساتذة و أخص بالذكر الاستاذ محمد بومخلوف الذي أبان عن طيب نية في ايصال المعلومة و المعرفة لنا.

كما لا أنسى موظفي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية البويرة على المساعدة القيمة.شكرا لكل من أعانني،و شكرا لكل الصعاب التي واجهتني فما زادتني إلا عزما و إصرارا و إرادة على إتمام البحث.

و مع تقديرنا لكل من أمدنا بيد العون من قريب أو بعيد لإنجاح هذه الرسالة.

اهـــداء

اهدي ثمرة جهدي الى كل الذين أحبهم قلبي وفي مقدمتهم والدي الكريمين أدامهما الله لي ذخرا

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ

الباب الاول الإطار المنهجي النظري للبحث

الفصل الاول: الإطار المنهجي

1-الاشكالية 3

2-الفرضيات 5

3-تحديد المفاهيم 6

4-منهجية البحث و أدواته 8

5-اختيار العينة 10

6-الدراسات السابقة 11

الفصل الثاني: الاصلاحات الاقتصادية و تاثيرها على المؤسسات العمومية الجزائرية

1- تعريف المؤسسة العمومية الجزائرية 18

2-مراحل تطور المؤسسات العمومية في الجزائر 19

3-المؤسسة العمومية كإستراتيجية تنموية 24

4-الاصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على المؤسسة العمومية 26

4-1اعادة هيكلة المؤسسة العمومية 27

4-2استقلالية المؤسسة العمومية 31

4-3 الانفتاح الاقتصادي و الخوصصة 33

4-انعكاسات الاصلاحات على الصعيد الاجتماعي 35

5-تجارب عالمية في حماية العمال المسرحين في إطار الاصلاحات الاقتصادية 36

6-التجربة الجزائرية في مجال حماية المسرحين C.N.A.C 40

الفصل الثالث: دور القطاع غير الرسمي في استقطاب العمال المسرحين

1-تعريف الاقتصاد غير الرسمي 45

2-خصائص الاقتصاد غير الرسمي 47

3-العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد الغير الرسمي 49

4-مراحل تطور الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر 51

5-انعكاسات الاقتصاد الغير رسمي على مسار التنمية في الجزائر 52

6- دور القطاع غير الرسمي في استقطاب العمال المسرحين 53

6-1 مفهوم التسريح العمالي 53
6-2أسباب التسريح العمالي 54
6-3 تأثير الخوصصة على ظاهرة التسريح العمالي 56
6-4 الآثار القانونية المترتبة عن التسريح العمالي 57

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع:التعريف بميدان الدراسة و خصائص العينة

1-التعريف بميدان الدراسة 62
2-خصائص عينة الدراسة 64
الاستنتاج 75

الفصل الخامس: دور الضغوط المادية في لجوء العامل المسرّح للعمل غير الرسمي

1-الوضعية الاجتماعية للعامل المسرّح قبل ممارسة العمل الغير رسمي 78
2- أسباب ممارسة العامل المسرّح للعمل الغير رسمي 82
3- دور العمل الغير رسمي في تحسين الوضعية الاجتماعية للعامل المسرّح 90
الاستنتاج 93

الفصل السادس: ضعف إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أدّت الى لجوء العامل المسرّح للعمل غير الرسمي

1-ضعف إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أدّت إلى لجوء العامل المسرّح للعمل غير الرّسمي.....96
-الاستنتاج 111

الفصل السابع: دور الرّأس مال الاجتماعي في ولوج العامل المسرّح الى العمل غير الرسمي

1-دور شبكة العلاقات الاجتماعية في التخفيف من الضغوط المادية 114
2-دور شبكة العلاقات الاجتماعية في دخول المسرّح في القطاع الغير رسمي 114
-الاستنتاج 135
-الاستنتاج العام 137
-الخاتمة 140
-المراجع
- الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الاجراءات المتعلقة باصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص	31
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	64
03	عدد الاطفال للعمال المسرّحين المتزوّجين	65
04	نشاط الأولاد بالنسبة للمبحوثين	66
05	الاجر الذي كان يتحصل عليه المسرّح	67
06	نوع القطاع الذي كان يعمل فيه المسرّح	68
07	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	69
08	توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية	70
09	توزيع المبحوثين حسب الدرجة الوظيفية	71
10	نوع الوظيفة التي مارسها المسرّحون قبل تسريحهم	72
11	توزيع المبحوثين و علاقته بنوع الأسرة	73
12	توزيع المبحوثين و علاقته بالجنس	74
13	الحالة المدنية للمبحوثين و علاقتها بوجود ضغوطات مادية	78
14	وجود مشاكل داخل الاسرة و علاقتها بنوع الضغوطات المادية	80
15	تأثير التّسريح على العائلة و علاقته بدور التعويض	81
16	وجود مصدر آخر للدّخل و علاقته بالبحث عن عمل	83
17	المهنة السابقة و علاقته بدوافع الانخراط في الصندوق	84

18	المهنة السابقة و علاقتها بالبحث عن عمل	86
19	اعتبار النشاط كحل وعلاقته بأسباب مزاولة النشاط	87
20	وجود ايجابيات للنشاط و علاقته بوجود ضغوطات مالية	89
21	تحسّن الوضعية بعد ممارسة النّشاط و علاقته بوجود صعوبات	91
22	العلاقة بين المستوى التعليمي و محاولة انشاء مشروع في اطار الصندوق	96
23	العلاقة بين دوافع الانخراط في الصندوق أمام دور المنحة في تغطية احتياجات الاسرة	98
24	سبب لجوء المبحوثين الى العمل الغير الرسمي وعلاقته برأيهم في الصندوق	100
25	كيفية التعرف على الصندوق وعلاقته بالمستوى التعليمي	103
26	تحسّن الوضعية بعد ممارسة النشاط وعلاقته برأي المبحوثين في الصّندوق	106
27	رأي المبحوثين في الصّندوق وعلاقته بالبدء في ممارسة النّشاط	107
28	أسباب لجوء المسرّح الى العمل الغير الرسمي و اعتباره حلاّ	109
29	توزيع المبحوثين حسب قطاع النشاط في اللارسمي و مجال العمل سابقا.	114
30	وجود ضغوطات مالية حسب وجود مصدر آخر للدّخل	116
31	نوع الأسرة وعلاقته بوجود تّضامن	117

32	وجود ضغوطات مالية و علاقتها بعدد الأولاد	118
33	المستوى التعليمي و علاقته بوجود شبكة علاقات للعامل المسرّح	119
34	وجود شبكة علاقات و علاقتها بالوضعية المهنية السابّقة	121
35	تحسّن الوضعية بعد ممارسة النّشاط و كيفية الدخول الى سوق العمل الغير الرّسمي	123
36	تحسّن الوضعيّة بعد ممارسة النشاط وعلاقتها بمساعدة أفراد العائلة	125
37	رأي المبحوثين في شبكة العلاقات وعلاقته بشكل التّضامن	127
38	تحسّن الوضعية بعد ممارسة النشاط غير الرسمي و التّضامن بين أفراد الاسرة	129
39	وجود شبكة علاقات و علاقتها بالسن	131
40	تأثير التّسريح و مساعدة أفراد العائلة	133

مقدمـــــة:

إن من انعكاسات تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية الهادفة لإعادة بلورة الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والتي التزمت بها غالبية المؤسسات العمومية الاقتصادية،هذه الاصلاحات التي بدأ في تطبيقها نهاية الثمانينات ،كانت مؤثرة على عالم الشغل و البطالة، فلقد عرفت الجزائر تزايد عدد كبير من البطالين وظهور العمال المسرّحين من جراء هذه الإصلاحات، فهذه الاخيرة تسبّبت في فقدان مناصب الشغل إثر حل المؤسسات أو غلقها بسبب تراجع مردوديتهـــا المالية وقلة فعاليتها، فاستلزم ذلك الدخول في أبجديات السوق الحر و المنافسة أو كذلك نتيجـــة الخوصصة.

لقد توسّعت ظاهرة التّسريح العمّالي بشكل كبير،حيث شهد المجتمع في العشرية الماضية تسريح جماعي لأعداد هائلة من العمال ما انجر عنه تدهور الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد مما وسّع من دائرة الفقر و البطالة و كثير من الظواهر السلبية و تأزمها أكثر، وهذا ما دفع بالدولة الى احداث تغيرات من خلال إنشائها لعدّة آليات و أجهزة تهتم بهذه الفئة من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،حيث يعتبر العمل قيمة اجتماعية مهمة في المجتمع و بالتالي ينتج عن فقدان هذه القيمة آثارا على الفرد اقتصـــادية و اجتمـــاعيّـــةو حتى نفسية و هذا بحرمانه من كل الأبعاد الإيجابية التي كان يملكها وقت عمله(الاحساس بالذات، المكانة الاجتماعية، و الاستقرار). و عليه جاءت دراستنا للكشف عن الآثار السلبية التي خلّفها فقدانه لمنصب عمله و وضعيته الاجتماعية الصعبة التي أدّت الى لجوئه إلى العمل غير الرسمي وذلك من أجل تغطية العجز الذي خلّفه فقدانه لمنصب عمله و هذا من أجل انقاذ نفسه و أسرته من شبح البطالة و إصلاح وضعه الاقتصادي و الاجتماعي المتردّي بعد تسريحه.

فقد كان التسريح العمالي ضمن الآثار الواضحة لسياسة الاصلاحات الاقتصادية و الدخول في ميكانيزمـــات إقتصاد السوق و التّوجه نحو الخوصصة كان لزاما على الإقتصاد الوطني تصفية و غلق الكثير من المؤسسات الاقتصادية الغير الناجحة، الشئ الذي أفرز ظاهرة لم تعهدها الجزائر من قبل و هي تسريح عدد كبير من العمال من هذه المؤسسات ،و على الرغم من إرادة الدولة الحد من هذه الظاهرة ، إلا أنّ هذه الأخيرة مازالت تعمل و باستمرار في طرد الكثير من العمال، لأن متطلبات الاقتصاد تقتضي ذلك، إضافة إلى ذلك حاولنا التعرف على كيفية تجاوز المسرح أزمته و دور التضامن سواء العائلي أو المجتمعي(الأصدقاء، الجيران) في حل الازمة من خلال دخوله للقطاع الغير الرسمي.

و لقد تضمن محتوى بحثنا خمسة فصول، حيث خصصنا الفصل الأول للإطـــار المنهجـــي و تم فيه طرح الاشكـــالية والفرضيات وتحديد المفاهيم وعينة البحث.

– أما الفصل الثـــاني فخصصناه لمراحل تطور المؤسسة العمومية في الجزائر، و تناولنا مفهوم المؤسسة العمومية و المراحل التي مرت بها المؤسسات الجزائرية، لتظهر في شكلها الاخير كمؤسسات عمومية،

تقع ملكيتها في يد الدولة، مرورا بالتسيير الذاتي و الشركات الوطنية و المؤسسات الاشتراكية بالاضافة الى الاصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر للنهوض بإقتصادها المتردي أين تم طرح إعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات و كذا الخوصصة وهذا مع الانعكاسات للإصلاحات الاقتصادية على الصعيد الاجتمـاعي.

– بينمـا تعرضنا في الفصل الثالث إلى مفهوم الاقتصاد اللارسمي و تم فيه طرح كل ما يتعلق بالقطاع اللارسمي من الاسباب و الخصائص الخاصة به مع ذكر دوره في استقطاب العمال المسرحين في ظل التسريح و مفهومه و أسبابه.

و في الفصل الرابع، تعرضنا إلى تقديم ميدان الدراسة و خصائص عينة البحث و في الفصل الخامس عرضنا النتائج الخاصة بالفرضية الاولى المتعلقة بلجوء المسرح إلى العمل الغير رسمي نتيجة للضغوطات المادية.

و في الفصل السادس عرضنا النتائج الخاصة بالفرضية الثانية المتعلقة بلجوء المسرح إلى العمل الغير رسمي نتيجة لعدم فعالية جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

بينما في الفصل السابع تطرقنا إلى عرض النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة المتعلقة بدور الرأس مال الاجتماعي الذي يملكه المسرح للتخفيف من الضغوط الماديةبعد تسريحه مباشرة، و أخيرا الاستنتاجات العامة ثم الخاتمة ثم المراجع و الملاحق.

الباب الأول
الاطار المنهجي و النظري للدراسة

الفصـــل الأول

الاطار المنهجي للدراسة

1-الاشكالية

إن الاختلالات التي عاشتها الجزائر خلال الثمانينات أدت إلى ضرورة تغيير المنطق الاجتماعي الذي كان سائدا في مرحلة الاشتراكية إلى اقتصاد حر يقوم على المنطق الاقتصادي، فبعدما كان الخطاب السياسي ينادي بالتطور الاجتماعي و الاقتصادي، أصبح يتحدث عن الأزمة، هذه الأزمة التي تعبر في الواقع عن مجموع التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي و التي سببها السوق النفطية، فالجزائر كدولة مصدرة،تأثرت بظروف الأزمة العالمية،"لتجد الجزائر نفسها تتساءل حول مصير اقتصادها بعد مرور ثلاثين سنة من الاستقرار و المسيرة الهادئة نحو النموذج الاشتراكي للنمو،و تدرك بأنه لا يمكن البقاء بمعزل عن التطورات العلمية خاصة مع الأزمات المالية و التضخم الفاحش،و الاختلالات الاقتصادية المالية الشاملة" [1]الأمر الذي جعلها تسير مع تيار التغيير و تبني النظام العالمي الجديد المبني على اقتصاد السوق والذي"يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حرية المعاملات الاقتصادية و التي ينظمها السوق بشكل ذاتي انطلاقا من توازن العرض و الطلب" [2]،و هذا من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية بعدما أثبت نظام الاقتصاد الموجه عدم نجاعته في إحداث التطور المنشود و تحقيق مستوى للطموحات المنتظرة في ظل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وعليه فإن هذه الوجهة الجديدة التي يتم الترويج لها اليوم و نقصد بها اقتصاد السوق ، ماهي إلا نوع من الضغوطات التي تمارس على الدول النامية المدينة من طرف الهيئات المالية و الدولية و نقصد بها صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى البلدان الصناعية الكبرى"التي تهيمن و تسعى لفرض سياساتها لتحقيق مصالحها في عالم جديد، متغير دائم التطور متقدم، يعتمد على أحدث الاساليب و التكنولوجيات الحديثة، يجب أن نكون، ننتج، ونسير و نطور و نحسن وفقا للمعايير الدولية" [3]و بتبني الجزائر لهذا النظام استوجب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية،سياسية،واجتماعية في مؤسساتها فرضتها الهيئات الدولية بحيث"تهدف عمليات الإصلاح الاقتصادي الى وضع سياسات انكماشية،تهدف الى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة و ازالة المعوقات و هذا من شأنه، زيادة معدلات الأرباح ذات المستويات العالمية" [4]، فلقد أثرت هذه الإصلاحات و منها برنامج التعديل الهيكلي على المؤسسة العمومية و بشكل خاص على العمال، وهذه الإصلاحات"تمت تحت إشراف صندوق النقد الدولي و ما يفرضه من شروط قاسية يتحمل عبؤها المجتمع الجزائري خاصة ذوي الدخل المحدود أو الضعيف" [5]، و تمثلت تلك الشروط في ضرورة التخفيض من قيمة العملة الوطنية بنسبة 40%، رفع أسعار السلع

---

[1]-بوزيدي عبد المجيد، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة، أم جريب، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص11.

[2]-ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ط2 ، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 147.

[3]-يوسف عنصر، **الاشراف و التنظيم الصناعي في الجزائر**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، الجزائر، 2007، ص123.

[4]-ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 147.

[5]-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص197.

الأساسية، غلق المؤسسات التي لم تكن لها فعالية، و التخفيض من النفقات العمومية الذي بموجبه تتخلى الدولة عن القطاع العمومي و ذلك بخوصصتها و نقصد بالخوصصة أنها سياسة نقل الملكية العامة أو إدارتهاإلى القطاع الخاص، هذا وتوقيف البعض الأخر منها عن النشاط و دخول البعض الأخر في الشراكة، الأمر الذي أدى إلى فقدان عدد كبير من العمال لمناصب عملهم.

اضافة الى التّأثير الاقتصادي، فلقد انبثقت عن هذه الاصلاحات ظواهر اجتماعية تمثلت في تزايد حدة الفقر بفعل انخفاض القدرة الشرائية للأفراد و تدهور المستوى المعيشي لهم، إضافة إلى التسريح العمالي و الذي عرف انتشارا واسعا في منتصف التسعينات، و هذا "بالنسبة لعدد العمال المسرحين لأسباب اقتصادية فقد قدر بـ: 15000عاملا لسنة 1996و 13000 أخر للفترة الممتدة بين 1997-1998 وتم تسجيل 49000عاملامسرحا للسداسي الأول من سنة 1998"[6]

إن هذه الموجات من التسريح خلفت في صفوف العمال عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية و حتى نفسية، والمعاناة التي لحقت بهذه الفئة من المجتمع، لهذا كان على هذا التغيير أن يلقى مقاومة للتحكم فيه، فكان لزاما على الدولة إيجاد ميكانيزمات للسيطرة على هذا التغيير و التخفيف من الكلفة الاجتماعية فكان ذلك بإنشاء مشروع الحماية الاجتماعية و المتمثل في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،وفقا للمرسوم التشريعي رقم 11/94 في ماي 1994 كآلية من آليات التخفيف من آثار التسريح العمالي على جميع الأصعدة و كممهل اجتماعي في ظل ظروف صعبة على كافة المستويات، وعلى الرغم من توفير الدولة لهذه الآلية، إلا أن هذه الفئة المسرحة ونتيجة لظروف معينة لجأت إلى القطاع اللارسمي، هذا ما دفعنا للبحث عن الأسباب التي أدت بهذه الفئة إلى النشاط في سوق العمل الغير الرسمي و هذا في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعي ة التي عرفها المجتمع الجزائري من خلال التكلفة الاجتماعية الباهظة التي يدفع ثمنها المسرح، فالقطاع اللارسمي مازال يمثل له وسيلة للكسب المادي ومن خلال هذا نتساءل:

ما هو واقع هؤلاء العمال المسرحين؟

-ما هي الأسباب التي أدّت للجوء المسرّح للعمل غير الرسمي؟

-هل جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الية كافية للتكفل بالعامل المسرح و احتياجاته؟

-هل للرأس مال الاجتماعي الذي يملكه المسرح دور أساسي في التخفيف من الضغوط المادية بعد تسريحه مباشرة؟

2-الفرضيات:

-تساهم الضغوط المادية للمسرح من العمل الى لجوئه للعمل الغير رسمي.

-لجوء المسرح الى العمل الغير رسمي هو نتاج عدم فعالية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

-يساهم الرأس مال الاجتماعي للمسرح في التخفيف من الضغوط المادية التي يعيشها.

---

[6]-نفس المرجع،ص218.

3-تحديد المفاهيم و المصطلحات:

3-1 التسريح العمالي:

يعرف التسريح أنه:"عمل فردي بموجبه،يبدي صاحب العمل إرادته لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة"[7]

و يعرف أيضا بأنه:"يعتبر تسريحا لسبب اقتصادي ذلك الذي يهدف إلى إلغاء الوظيفة المشغولة من العامل،حتى ولو أن عدد عمال المؤسسة لم يتغير بالكامل" [8]، و يعرفه ناصر قاسيمي على أنه:"إستراتيجية تتبعها المؤسسة لتقليص عدد العمال قبل السن القانونية للتقاعد،لما تتوقع أنها مهددة بالإفلاس أو لأسباب تتعلق بإعادة الهيكلة أو إدخال تكنولوجيا جديدة ذاتية الحركة أو بسبب الرغبة في تقليص تكاليف الإنتاج"[9]

ونقصد بالتسريح في بحثنا هذا بالفصل الجماعي للعمال من المؤسسات الاقتصادية الذي يرجع أصلا إلى الإصلاحات الاقتصادية و الضغوطات المالية و التي عجزت المؤسسة عن ضمان دفع أجور عمالها،فلجأت الى التسريح حتى تضمن المؤسسة الحد الأدنى من تواجدها و إعادة بنائها من جديد وفي بعض الأحيان يتم اللجوء إلى الغلق النهائي،وحتى سياسة الخوصصة التي جاءت كنظام جديد من أجل بلورة الاقتصاد الجزائري و إصلاحه كانت سببا في تسريح العمال بأعداد هائلة.

3-2العمل الغير الرسمي:

يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه" مجموعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على هامش الاقتصاد الرسمي والتي لا تخضع للمتابعة و المراقبة الرسمية ولا الإحصائية،بسبب تعقد وغموض شبكة العلاقات الاجتماعية التي تنشط بداخلها"[10]

و يعرفه الأستاذ بودلال علي:"أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل و السريع، التهرب من الضرائب ومن المراقبة،إقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات و رفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي"[11]

كما يمكن القول بأن الاقتصاد الخفي هو قطاع إنتاج السلع و الخدمات كونه أكثر ديناميكية و لكنه بمعزل عن الضريبة،حيث يتم من خلاله إنشاء قيمة مضافة أكثر ارتفاعا و بالتالي مداخيل مرتفعة جدا. و قد أوضح تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 1993 خصائص الاقتصاد الخفي كالأتي:" هو مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء و غير أجراء و التي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي و تكنولوجي ضعيف،و يكمن

---

[7]-عطاء الله أبو حميدة، **التسريح لأسباب اقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص40.

[8]-نفس المرجع، ص 45.

[9]-ناصر قاسيمي، **دليل مصطلحات علم الاجتماع تنظيم و عمل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص36.

[10]- نفس المرجع، ص19.

1-ملتقى الاقتصادالوطني الجزائري في الالفية الثالثة،جامعة البليدة،محاضرة للأستاذ بودلال علي، ص، 167/محمد كنفوش،**الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستديمة**،رسالة ماجستير،جامعة سعد دحلب،البليدة،2005،ص6.

هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية –للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب و الأجور الدنيا و الأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل"[12]

و نقصد بالعمل غير الرسمي في دراستنا هذه: مختلف الأنشطة التي يمارسها المسرح والتي لا تخضع للرقابة أو مراقبة الدولة (الضرائب،المحاسبة) بعد تسريحه مباشرة ، بالإضافة إلى منحة البطالة التي يتقاضاها باعتبارها ليست كافية لتغطية حاجياته فاتجه لممارسة هذه الأنشطة وذلك من اجل التخفيف من أزمة التسريح وتوفير مصدر للدخل و تعويض العجز المادي الذي حدث له.

3–3الضغوط المادية:

تعرف على أنها:" إدراك أو شعور الفرد باختلال في حالته البدنية والنفسية، كرد فعل للأحداث والظروف الموجودة في بيئة العمل".[13]

إن الضغوط المادية في مجال بحثنا نعني بها الضغوط المتعلقة بالجانب المادي للمسرح والتي تشير إلى عدم القدرة على تلبية الأعباء و الحاجيات الخاصة بالأسرة بعد تسريحه مباشرة بالإضافة إلى تراكم الديون وعجزه عن تسديدها.لذلك كان عليه التوجه الى العمل غير الرسمي.

3–4 رأس مال الاجتماعي:

يعرف على أنه" مخزون المجتمع من القيم المشتركة...و يقوم على الأعراف غير الرسمية التي تشجع التعاون،كما يشار أيضا الى المؤسسات الاجتماعية الأساسية مثل:الاسرة و المسجد والمدرسة"[14]

و من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي تعد أساس رأس المال الاجتماعي للفرد وهي "التي تربط أفراد المجتمع فيما بينهم،و توجه ألوان نشاطهم المختلفة في اتجاه وظيفة عامة...." [15] ان هذه الشبكة لها دور أساسي في تعاون وتضامن افراد المجتمع فيما بينهم.

بالإضافة إلى أنه يمثل"مجموع الروابط و العلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد في إطار بناء اجتماعي محدد يمتد من الأسرة ، و يشمل جماعات الجيرة و الأصدقاء و مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية"[16]

2–نفس المرجع،ص6

[13]–بلال محمد اسماعيل،**السلوك التنظيمي بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية،ص42.

[14]–محمد بوخلوف، **التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر** ، التجربة و الآفاق، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص17.

[15]–بن نبي مالك، **ميلاد مجتمع:شبكة العلاقات الاجتماعية**،ترجمة: عبد الصبور شاهين،ندوة مالك بن نبي ،لبنان، 1974،ص12.

–انجي محمد،عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين راس المال الاجتماعي،دراسة حالة للجمعيات الاهلية في مصر** ،العدد

[16]الاول،سلسلة"أبحاث ودراسات"،المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية،القاهرة،ص8.

ونقصد برأس المال الاجتماعي في دراستنا هذه:رأس مال العلاقات و الشبكات التي وظفها المسرح في اطار نشاطه في العمل الغير الرسمي وعليه فالرأسمال الاجتماعي هو شبكة العلاقات الاجتماعية التي يكون أساس تشكيلها في الغالب العائلة،الأصدقاء أو الجماعة و المحيط الذي يتواجد فيه الفرد و الذي يساعده في الدخول الى سوق العمل الغير الرسمي.

4-منهجية البحث وأدواته:

"مهما كان موضوع البحث،فإن قيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة" [17]،فالمنهج هو "الطريقة المنظمة في التعامل مع الحقائق و المفاهيم أو التصورات أو المعاني،وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول الى الحقيقة أو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم،و هو خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول الى الكشف عن الحقيقة و البرهنة عليها"[18]

و المنهج كما عرفه عبد الرحمن بدوي"هو فن التنظيم الصحيح من الأفكار الجديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة،حيث نكون بها جاهلين،وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين، حيث نكون بها عارفين"[19]

و كذلك المنهج" هو الطريقة أو الكيفية التي يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة اجتماعية أي جملة القواعد و المبادئ من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية"[20]

و للوصول دائما إلى نتائج علمية،يقوم الباحث بإتباع خطوات للوصول إليها و تكون طبيعة الموضوع و الأهداف التي يسعى إليها الباحث هي من تجعله يتبع منهجا حصينا أوأكثر من منهج.

و تختلف المناهج باختلاف المواضيع و الظواهر المدروسة

وفي بحثنا هذا اعتمدنا على المنهج الكمي الذي يعرف بأنه" مجموعة من الإجراءات لقياس الظواهر،يهدف في الأساس لقياس الظاهرة موضوع الدراسة"[21]

بالإضافةإلى المنهج الكمي الذي كان الأساس في الدراسة،فقد اعتمدنا أيضا على المنهج الكيفي لتفسير و ترجمة المعطيات الإحصائية.

---

[17]-أنجرس موريس، **منهجية البحث في العلوم الانسانية**، تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص97.

[18]-علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، ط 1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، بن غازي، 2008، ص13.

[19]-محمد علي محمد، **علم الاجتماع و المنهج العلمي**، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص195.

[20]-خميس طعم الله ، **مناهج البحث و أدواته في العلوم الاجتماعية**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص49.

[21]-أنجرس موريس،نفس المرجع،ص100.

5-التقنية المستعملة في الدراسة:

اتبعنا المنهج الكمي الذي يعتمد على الحصول على معلومات من خلال استعمال الاستبيان،وهي"استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المترابطة و المتسلسلة والتي يتم الإجابة عليها و تعبئتها من قبل المبحوث لجمع المعلومات و البيانات حول الظاهرة او مشكلة البحث"[22]

" وتهدف هذه الأداةإلى جمع بيانات ميدانية من المبحوثين الذين تتكون منهم عينة البحث والتي سيتم معالجتها معالجة كمية"[23]

إن الاستبيان في مجال بحثنا يكون موجها للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية و المستفيدين من منحة البطالة المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والمتجهين نحو ممارسة العمل الغير الرسمي بالإضافة إلى تقنية الاستمارة فقد استعملنا أيضا تقنية الاستمارة بالمقابلة وهذا نظرا للمستوى التعليمي المنخفض لبعض المبحوثين وهي" وجيز أسئلة يطرحها المستجوب الذي يقوم(في نفس الوقت) بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المستجوب"[24]

بالإضافةإلى أنها "تتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات،وهذا يتطلب من الباحث وقتا وتدخلا أكثر، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الذين أو اللواتي يقومون بتقديم الاستمارة"[25]

وأسئلة الاستمارة، تكون حول مؤشرات المتغيرات،وكان ملؤها حسب المحاور التالية:

المحورالأول:بيانات شخصية

المحورالثاني:بيانات تتعلق بوضعية العامل قبل تسريحه.

المحور الثالث:بيانات تتعلق بالرأس مال الاجتماعي.

المحورالرابع:بيانات تتعلق بالعمل الغير الرسمي.

المحورالخامس:بيانات حول سياسة التشغيل في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

6-اختيار العينة:

في كل دراسة ميدانية على الباحث أن يختار المجال المكاني لدراسته(الميداني) وأن يختار عينة و التي تعبر عن المجتمع الذي نريد معرفته و تكوين فكرة عنه وعليه،فان دراستنا كانت في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الذي يعتبر جهاز من أجهزة الحماية الاجتماعية التي وضعتها الدولة وإحدى سياسات التشغيل للحد من بطالة المسرحين،

---

[22]-نفس المرجع ،ص225.

[23]-محمد بوخلوف، **واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري**، ط 1، دار الملكية للطباعة و النشر، 2008، ص42.

[24]-موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 468.

[25]-نفس المرجع، ص206.

هذا بالاضافة إلى المهمة الأساسية التي أنشئ من أجلها وهي دفع تعويض التأمين للمسرحين لأسباب اقتصادية سواء بالنسبة لعمال فقدوا مناصب عملهم أو عاطلين لم يشتغلوا أبدا، والذين يتراوح سنهم ما بين 35-50 سنة حيث يكون من حقهم الحصول على قروض ميسرة لإنشاء مشاريع و مؤسسات مصغرة لهم وهذا من أجل الخروج من الأوضاع الاجتماعية الصعبة و البطالة.

و تختلف طريقة اختيار العيّنة من بحث لآخر، فطبيعة الموضوع و الظروف المحيطة به، هي التي تفرض على الباحث عينة بحثه، فمن الصعوبةإجراء الدراسة على كل مجتمع البحث و المتمثل في العمال المسرحين المؤمنين لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،و ذلك نظرا لصعوبة الانتقال إلى هؤلاء المسرحين الذين يمارسون العمل الغير الرسمي، لذلك لجأنا الى اختيار عينة من مجتمع البحث الذي يعرف على أنه"مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجرى عليها البحث أو التقصي"[26]

وتعرف العينة بأنها:"مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين... أي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات"[27]، و "هي جزء من المجتمع أو هي عدد من الحالات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي وتجمع منها البيانات بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي"[28]

إن الوسيلة الوحيدة التي وجدناها في متناولنا للتحدث مع المسرحين هي مكان تواجدهم بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مستوى ولاية البويرة.

،و عليه فقد ارتأينا جمع المعطيات من بعض أولائك الذين يحضرون بصفة منتظمة وذلك في الفترة الممتدة ما بين 15-25 من كل شهر من أجل إتمام إجراءات تقاضي منحة البطالة.

لذا فإننا اخترنا عينة بحثنا وفق الطريقة القصدية (المكانية)بحيث تعمدنا استجواب المسرحين الناشطين في القطاع غير الرسمي ،إضافة إلى عينة الكرة الثلجية التي اعتمدنا عليها للوصول إلى بقية المسرحين (عندما نقصد عامل مسرح نقوم باستجوابه ثم نسأله إذا كان يعرف عمال مسرحين آخرين و هكذا حتى تكتمل العينة)،دون أن ننسى اعتمادنا على شبكة العلاقات التي نملكها للوصول إلى عينة بحثنا،ولقد اعتمدنا على عينة بحث قوامها 60 مبحوث

7-الدراسات السابقة:

7-1الدراسة الأولى:من "البطالة إلى الإقصاء ا لاجتماعي":دراسة ميدانية للعمال المسرحين من العمل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكيكدة.

---

[26]-نفس المرجع،ص289.

[27]-نفس المرجع،ص301.

[28]-سلاطنية بلقاسم حسان الجيلالي، محاضرات في المنهج و البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة، ص 106.

قام بهذه الدراسة "بوداود سالم" سنة 2001-2002

وهي تتناول عينة من العمال المسرحين المؤمنين لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكيكدة.

تمحورت الإشكالية حول العوامل التي تساهم في التأثير على الحياة اليومية للمسرح التي تزيد في معاناته وكذا الحالة المعنوية للعامل المسرح بعد فقدانه لمنصب عمله و كانت فرضيات البحث كما يلي:

الفرضية الأولى:تساهم الضغوطات المادية و الاجتماعية(عدم الاستجابة لحاجيات الأسرة،و تراكم الديون،وعدم تلقي مساعدات مالية،عدم وجود دخل آخر من نشاط غير رسمي في التأثير على الحياة اليومية للعامل المسرح من حيث علاقاته الاجتماعية،صعوبة في خلق النشاط البديل.

الفرضية الثانية: من جراء الضغوطات المادية و الاجتماعية (عدم الاستجابة لحاجيات الأسرة و تراكم الديون،عدم تلقي مساعدات مالية،عدم وجود دخل آخر من نشاط غير رسمي)يحمل المسرح صورة سلبية عن ذاته من حيث(شعوره بنفسه للمستقبل)

-اما عن المنهج المستخدم،فقد استعمل الباحث المنهج الكمي بالاعتماد على جمع الحقائق و تصنيفها في جداول إحصائية عن طريق الربط بين المتغيرات الأساسية.

وعن العينة،فقد تمت المعاينة بالصدفة لتعذر استخدام العينة العشوائية،أما فيما يخص حجم العينة فقد شملت 70 عامل مسرح(مبحوث)،وقد تمت المعاينة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسكيكدة، وقد أشار الباحث بأنه قد واجهته صعوبات جعلته يستجوب فقط " 70" عامل مسرح من بين 397 عامل،وهذا بسبب قصر المدة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية (10 أيام فقط) و هي المدة التي سمح له بها المسؤولون بالصندوق بإجراء البحث الميداني فيها،أما فيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة،فقد كانت كالآتي:

-للصعوبات المالية أثر سلبي على العلاقات الأسرية.

-كلما استمرت البطالة كلما أثر ذلك على العلاقات مع الأصدقاء

-الإناث يجدون نشاط بديل أحسن من الذكور(النشاطات المنزلية)

-العمال المسرحون الذين لديهم نشاط بديل، كان تعبيرهم أكثر على تحملهم للبطالة بالمقارنة مع الذين لا يمارسون أي نشاط بديل.

-فيما يخص تنظيم الوقت:الذين يعانون صعوبات مالية،يصعب عليهم تنظيم الوقت.

-الصعوبات المالية التي يعيشها العمال لها تاثير على معنوياتهم ونفسياتهم.

-الذين لا يتلقون مساعدات يشعرون بتخلي المجتمع عليهم.

-زالت الطموحات المستقبلية بزوال العمل.

-عدم وجود مشاريع بالنسبة للأغلبية منهم.

7-2الدراسة الثانية:"التوفيق المهني و التوافق الاجتماعي للعمال المسرحين في ظل الإصلاحات الاقتصادية".دراسة ميدانية لعينة من المسرحين.

-قامت الباحثة" قاشي حسينة" بهذه الدراسة سنة 2007-2008 وهي تتناول عينة من العمال المسرحين المؤمنين لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولايتي الجزائر و بومرداس.

-وكانت الاشكالية حول أثر التحولات الاقتصادية على واقع العمال المسرحين وواقع أسرهم و العوامل التي تساعد هؤلاء المسرحين على المحافظة على استقرارهم الاجتماعي و تزيد من استقرارهم الاجتماعي و تزيد من قدرتهم على العودة الى سوق العمل وكانت فرضيات البحث كالتالي:

-الفرضية الاولى: يتوقف التوفيق المهني و التوافق الاجتماعي للعامل المسرح على دور الرأسمال الاجتماعي الذي يتمتع به.

-الفرضية الثانية: كلما كان العامل المسرح يملك خبرة مهنية مطلوبة كلما كان أوفر حظا في ايجاد منصب عمل

الفرضية الثالثة: يساهم النشاط الغير الرسمي في تعويض العجز الذي يعاني منه الاقتصاد الرسمي بامتصاص البطالين المسرحين.

- الفرضية الرابعة: يتوقف التوفيق المهني و التوافق الاجتماعي للعامل المسرح على التفاعل الايجابي بين استراتيجيته الخاصة و استراتيجية الدولة في هذا الميدان.

أما عن المنهج المستخدم،فقد استعملت الباحثة المنهج الكمي واعتمدت أيضا على المنهج الكيفي لتفسير و ترجمة المعطيات الاحصائية واستخدمت تقنية الاستمارة بالمقابلة التي تعتبرها تقنية مناسبة لموضوع بحثها.

أما عن العينة،فقد شملت مجموعة من العمال المسرحين، وتمت المعاينة بالصدفة نظرا لصعوبة الاتصال بوحدات مجتمع البحث وهذا على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"وكالة عبان رمضان" بالجزائر ووكالة"بومرداس"،وقد أشارت الباحثة أنه واجهتها صعوبات على هذا المستوى ذلك أن الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة كان في إطار مهام أخرى يقوم بها،فانه يتكفل بالأشخاص في إطار السلم و المصالحة الوطنية وهذا بسبب صعوبة في استجواب المبحوثين.

وقد شملت العينة 101 مبحوثا على مستوى ولاية الجزائر و 17 عاملا مسرحا على مستوى ولاية بومرداس.

أما نتائج الدراسة،فقد تمخضت في النقاط الآتي ذكرها:

-إن التضامن الذي تلقاه العامل المسرح و خاصة الداخلي منه له تاثير كبير في التوافق الاجتماعي للعمال المسرحين، بالرغم من معاناة الكثير منهم من صعوبات مالية حادة،كما أن الذين يملكون دخل إضافي فهم أكثر حظا في التوافق مع الأزمة.

إن العمال الذين كانوا على استعداد لمواجهة أزمة التسريح،ووضعوا حلولا و استراتيجيات بمختلف الإمكانيات التي يملكونها لمواجهة الأزمة،استطاعوا أكثر من غيرهم التوافق مع الأزمة.

ان هذه الخبرة المهنية لها تأثير كبير ومهم بالنسبة للتوفيق المهني للعامل المسرح،غير أنها أيضا مرتبطة إلى حد بعيد بالخلفية الشخصية لهذا الأخير و يتعلق الأمر بالسن،الدخل و نوع الأسرة التي يعيش فيها المسرح، حيث وجدنا أن العمال الذين ينتمون إلى أسر نووية لم تدم مدة بطالتهم بنفس القدر الذي دامت عليه مدة بطالة العمال الذين ينتمون إلى اسر ممتدة، وهذا يرجع إلى الخصائص التي تميز الأسرة الممتدة دون الأخرى.

إن القطاع الغير الرسمي تمكن فعلا من تغطية العجز الذي يعاني منه القطاع الرسمي بامتصاصه للبطالين المسرحين، معنى هذا أن القطاع كان المتنفس الوحيد لهؤلاء المسرحين و غيرهم من البطالين، حيث تمكنوا من خلاله توفير دخل و لو كان بسيطا يعينهم على توفير لقمة العيش لأبنائهم وبالتالي التوافق مع أزمة التسريح.

-إن أكثر من نصف أفراد العينة كانوا على علم بوجود الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي أنشئ للتكفل بالعمال المسرحين،غير أن هؤلاء كلهم يمثلون فئة العمال المسرحين الذين أحيلوا على نظام التأمين عن البطالة،كما أن نسبة معتبرة من هؤلاء الذين توفرت فيهم كل الشروط استطاعت تجسيد مشاريعها على أرض الواقع تقدر بحوالي 8% من إجمالي المسرحين،أما الفئة الأخرى توقفت مشاريعها بسبب التعقيدات الإدارية و العراقيل البيروقراطية.

7-3-الدراسة الثالثة:"تصورات الشباب الممارس للنشاطات اللارسمية" تكيف أم نفور لقيمة العمل.

قامت بهذه الدراسة الباحثة"روان مليكة" سنة 1998-1999 وهي تتناول عينة من الشباب الممارس للنشاط الغير الرسمي و كيفية معايشته مرحلة مرورهم الى مجال "القطاع اللارسمي" و التغيرات التي يتعرضون اليها .

-وتمحورت الإشكالية حول القيمة التي يحتلها العمل في حياة البطال و عن محتوى البرامج التي تهتم بقضية تشغيل الشباب، ان كانت فعلا مهتمة بأمرهم أم أنها مجرد سياسة شكلية و كذا العلاقة بين تطور و ارتقاء القطاع اللارسمي بالحالة التي آل إليها المجتمع الأجري.

وكانت فرضيات البحث كالتالي:

الفرضية الأولى: لبطالة الشباب تفسيرات لا تعود لعوامل اقتصادية و ديموغرافية و تنظيمية فحسب،بل تتوقف كذلك على نظرة هذه الفئة الاجتماعية للعمل بصورة عامة و العمل المؤجر بصفة خاصة (أي رفضهما)

الفرضية الثانية: تواجد القطاع اللارسمي بقوة يقلل من قيمة العمل المؤجر و يدفع بالشباب الى النفور منه.

استخدمت الباحثة أداة لجمع البيانات و التي تتمثل في "استمارة المقابلة"التي تعتبرها التقنية المناسبة لموضوع بحثها و كذا الملاحظة كتقنية تدعيمية.

-اما عن العينة،فقد تمت المعاينة عن طريق الفرز بالطريقة الثلجية،نظرا لمجال البحث الغير معروف ووسائل البحث محدودة، بحيث لم تتوفر لدى الباحثة سوى لمحات سطحية حول بعض النشاطات الممارسة من طرف بعض الأشخاص العاملين بالقطاع غير النمطي،أما فيما يخص حجم العينة، فقد شملت 100 مبحوث،حيث تشكل الاناث ربعها(25) يندمجون بقوة و ينشطون بفعالية في مجال القطاع اللارسمي.

أما فيما يخص نتائج هذه الدراسة،فهي كالآتي:

-إن الشباب يطلبون أو يسعون وراء مختلف أنواع التكوين،غير أن الإمكانيات إما أن تكون محدودة أو أنها تقدم بصورة غير منتظمة وغير كاملة،الشئ الذي يعكس خيبة ظنهم في الحصول على عمل من قبل الوكالات الخاصة بالتشغيل ،و هذا يعد تصورا سلبيا لنمط العمل المؤجر يضاف إلى رصيدهم الثقافي الذي يرجح القطب المقابل لتكوينهم المهني. والذي يكون فيه الشباب في رضى كامل ،و التلبية التامة لطموحاتهم و تطلعاتهم ويتمثل هذا الأخير في القطاع اللارسمي.

-تغيرات اتجاهات الشباب نحو العمل الحكومي، اذ يسود اعتقاد بين الشباب بأنه لا يمكن من خلال العمل الحر،تحقيق الكثير من مطامحهم الاقتصادية،وقد ازداد هذا الاتجاه وضوحا نتيجة لتأزم الأوضاع الاقتصادية،إذ حلت محل هذه القيم قيم جديدة نحو العمل،سادت بين الشباب كإستراتيجية، تهدف أساسا لمواجهة حدة المشكلة الاقتصادية،كما تعبر عن استجابة كلية للتغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع نحو قيم المكانة الاجتماعية للعمل.

إن الشباب الجزائري يدرك إدراكا واعيا ضرورة شغل فراغه و استثماره بما ينعكس ايجابيا على مستوى معيشته،و يدعم مسيرة التنمية في المجتمع و يقوي من إحساسه بالمسؤولية والاعتماد على النفس.

-يوافق معظم الشباب بالنشاط بالقطاع اللارسمي و تبدو هذه الموافقة واضحة بين الذكور والإناث ،والدوافع الرئيسية للاستمرار بهذا المجال هي الرغبة في زيادة الدخل و رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق مستوى معيشي يشبع الاحتياجات و المطامح المختلفة للشباب التي يتعذر عليهم إشباعها في نمط العمل المؤجر.

-لا يميل الشباب إلى التحرر الكامل من الأسرة،فهو يؤمن بقيم التكامل و الاستناد.

8- تعقيب على الدراسات:

اننا تناولنا هذه الدراسات لأنها قريبة وتمس موضوع دراستنا وهي عبارة عن دراسات حاولت أن تزودنا بما نجهله عن خلفيات ظاهرة التسريح،وهذا من خلال وقائع مستوحاة من تجارب حية عاشها هؤلاء العمال بعد فقدانهم لمناصب عملهم حيث تناولت بطالة هؤلاء المسرحين،و من خلال هذه الدراسات أردنا الاستفادة منها و اثبات بعض النتائج الهامة التي جاء بها هؤلاء الباحثين في إطار التفسير السوسيولوجي لهذه الظاهرة بالإضافة لتعريف القارئ بمثل هذه الدراسات في مجال التخصص(علم الاجتماع).

الفصـــل الثانـــي

الاصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على المؤسسة العمومية الجزائرية

تمهيـد:

إن الظروف التي مرت بها الجزائر جعلت المؤسسة العمومية تخوض عدة تجارب إصلاحية غداة الاستقلال إلى يومنا هذا، وعلى هذا الأساس و منذ انطلاق العمل التنموي لها (المؤسسة) إلاأنها شهدت عدة انتكاسات في مجال التنمية الاقتصادية، و من هنا كانت و لا زالت المؤسسة تشكل قطبا هاما وأداة تنموية اقتصادية للدّولة و للأفراد على حد سواء، باعتبارها أداة للتشغيل و امتصاص البطالة، لكن ما أملته الأوضاع من تغيرات على مستوى القطاع العام و نقصد بها الإصلاحات الاقتصادية بأطوارها الثلاث،هذه الإصلاحات التي بفعلها أصبح القطاع العام شبه عاجز أين تم إفلاس المؤسسات التي لم تستطع دفع ديونها و توقفها عن نشاطها إما بحلها أو غلقها و إما عن طريق خوصصتها ،الأمر الذي أثر سلبا على العمال بالدرجة الأولى نتيجة فقدانهم لمناصب عملهم بصفة لا إرادية، و باعتبارهم المتضرّرين جراء هاته الإصلاحات ،فإنهم يعايشون مختلف التحولات إلى أن وصلت هذه الفئة مرحلة تدهور الوضع الاجتماعي لها لذلك كان لابد من وضع إستراتيجية تنموية من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية والاجتماعية و على ذلك سنقوم بعرض مختلف المراحل والإصلاحات التي مرت بها المؤسسة الجزائرية العمومية وكذا التجربة في مجال الحماية الاجتماعية بالنسبة للعمال المسرحين.

1 – تعريف المؤسسة الجزائرية:

مثلت المؤسسة العمومية الجزائرية عامل أساسي في التنمية الاقتصادية في الجزائر،وهي تحتاج إلى الدراسة و التحليل،وقد ارتبط مفهوم ووجود المؤسسات العمومية بمختلف الأنظمة الاقتصادية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية"و يعد أول ظهور للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الدول التي تتميز بحرية الاقتصاد لتوجد بعد ذلك في البلدان ذات الأنظمة الاشتراكية" [29]، و لقد" ظهرت المؤسسة الجزائرية بفضل جهود صناعية مستقرة و مستقلة في مجالات أنشطة توجب أن تكون مرتبطة و مكتملة و رأت المؤسسات الجزائرية النور و أخرى عرفت النمو و التطور الداخلي و الخارجي بفضل برامج التنمية".[30]

فالمؤسسات العمومية هي أملاك عامة تقع تحت وصاية الدولة أو الحكومة ويمكن حصر عدة تعاريف لها و نذكر منها:" هي مؤسسات اقتصادية،تعود ملكيتها إلى جهات عمومية مثل الدولة أو البلديات أو الولايات،فهي ذلك وسيلة في يد الدولة تقوم بواسطتها بممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية" [31]وهناك تعريف آخر حيث تمثل المؤسسة العمومية" صورة من صور التوظيف الاقتصادي لجزء من الملكية العامة طبقا لنظام إداري و قانوني بمنحها الشخصية المعنوية وكل ما يمكنها من تحقيق الأهداف التي رسمها لها المشرع"[32]،و تشكل الدولة أو الحكومة المالك و الفاعل الرئيسي في تسيير هذه المؤسسات و المتحمل الأول لمخاطر و نتائج سياسات التنظيم و التسيير التي تنتهج في هذه المؤسسات.

إن معرفة و دراسة المؤسسة الاقتصادية العمومية،مهمة جدا نتيجة الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات باعتبارها الفضاء الذي تتم فيه عمليات الإنتاج و تطوير رؤوس الأموال وبناء الاقتصاد الوطني،الذي يكون مهمة الدولة الأولى "فالمؤسسات العمومية الاقتصادية هي شركات مساهمة او شركات محدودة المسؤولية تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة جميع الأسهم أو جميع الحصص" [33]ولقد وجدت المؤسسات العمومية اهتماما كبيرا من طرف علماء الاقتصاد خاصة الاشتراكيين الذين نادوا بالملكية العامة لوسائل الإنتاج،باعتبار المؤسسات العمومية هي ملك للدولة و عائدها يعود على عامة المجتمع،كما أنها الخلية الأساسية للاقتصاد الوطني،تمتاز بإمكانيات مادية وإدارية ضخمة توفرها الدولة،وكذا مجموعة من التسهيلات و الإعفاءات القانونية و الإدارية، فهي وكما عرفها المشرع من خلال نص المادة الثانية من القانون 88-01 كما يلي:"تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية في إطار عملية التنمية،الوسيلة المفضلة لإنتاج الموارد و الخدمات و تراكم رأس

---

[29]–دادي عدون ناصر،**اقتصاد المؤسسة**،ط2،دار المحمديةالعامة ،الجزائر،1998،ص 138.

[30] -Melbouci Blhout Leila- **Economie de l'enteprise Algérienne** ، ، Editions El-Amel،lAlger، 2009،P 28

[31]– دادي عدون ناصر،مرجع سابق،ص138.

[32]– نفس المرجع،ص138

[33]–نفس المرجع،ص139

المال،و تعمل هذه المؤسسة في خدمة الأمة و التنمية وفق الدور و المهام المنوطة بها" [34] كما أن المادة الرابعة من القانون رقم 88-01 تنص على ما يلي:"تتميز المؤسسة العمومية الاقتصادية في مفهوم هذا القانون عن الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية،الجمعيات و التعاونيات و التجمعات الأخرى حيث تبقى هذه الهيئات خاضعة للأحكام الجاري العمل بها و المطبقة عليها"[35] فالمؤسسة العمومية تملك كيان قانوني مستقل ولها الحرية في وضع القواعد و الضوابط الخاصة،كما تملك استقلالية اقتصادية و إدارية لكن بالمقابل تخضع للرقابة الروتينية في الأعمال الإدارية وكذا البيروقراطية و المركزية الشديدة التي تفقدها المرونة الكافية مع معطيات البيئة الخارجية.

2- مراحل تطور المؤسسات العمومية في الجزائر:

2-1- التسيير الذاتي للمؤسسات:

إن التسيير الذاتي تجربة فرضت نفسها في الأحداث غداة الاستقلال فالذهاب الجماعي و الكبير للمستعمرين و ملاك المصانع خلق وضعية صعبة للمؤسسات، لم تكن في الحسبان لكن عمال الأراضي و المصانع أخذوا بأيديهم و سواعدهم مسؤولية تسيير الأملاك الموجودة رغم الصعاب التي واجهتهم، فالتسيير الذاتي كان نتيجة أزمة حادة ناجمة عن صعوبة مزدوجة متمثلة في :[36]

-وجود جهاز اداري يخلو من الإطارات و الأشخاص القادرة على إدارة المؤسسات نظرا لحداثة الاستقلال.

-شغور معظم المؤسسات الزراعية و الصناعية و الخدمية دون أن يترك أصحابها من يتولى أمرها لتبرز بذلك طبقة العمال التي قامت بمهمة تسيير المؤسسات و المحافظة عليها و منع إتلافها من طرف المعمرين.

و يعرف التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه:" تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها"[37]

"لقد كان من ضمن المبادئ التي ارتكز عليها التسيير الذاتي هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار الخطة العامة وتحقيق الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية التي يتولى العمال تسييرها تسييرا ذاتيا وفقا للقوانين المسطرة بالإضافة إلى توزيع الأرباح المحققة داخل الوحدات الإنتاجية على العمال بعد اقتطاع الحصة المقررة للدولة"[38]

إن هذه الإجراءات كانت تهدف بالدرجة الأولى الى تحقيق العدالة الاجتماعية اعتمادا على نمط جماعي للإدارة الاقتصادية، و على إستراتيجية لاسترجاع التحكم و السيطرة على استخدام الموارد الوطنية "وعلى تدابير تحقق

---

[34]-بعلي محمد الصغير ، **تنظيم القطاع العام في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة، ص45.

[35]-نفس المرجع ، ص46.

[36]-بومخلوف محمد، المرجع السابق، ص10.

[37]-سعدون يوسف، **علم الاجتماع و دراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة، ص25.

[38]-سعدون يوسف، المرجع السابق، ص6.

حماية الاقتصاد الوطني لمراقبة الصرف و التجارة الخارجية أو على إستراتيجية تنموية تكمن في إنشاء شركات عمومية (وطنية) تمتلكها الدولة و تكون البديل لعجز الرأسمال الخاص" [39]، لقد واجهت المؤسسة المسيرة ذاتيا بعض العراقيل التسييرية و التي خاضتها خلال هذه المرحلة، فتشكل القطاع المسير ذاتيا من وحدات حرفية صغيرة عانت من عدم توازن في تشغيل اليد العاملة، فالجزائريين وجدوا صعوبة في تسيير هذه الوحدات مباشرة بعد مغادرة المعمرين نتيجة نقص في الإطارات و اليد العاملة المدربة، بالإضافة إلى أن هذا القطاع كان مهددا بسبب قلة الموارد المالية و ذلك راجع إلى رفض البنوك تقديم المساعدات لهذا القطاع مع العمل بدون مكافآت في انتظار بيع السلع المنتجة و كذا نقص الوعي بالنسبة للطبقة العاملة مما يصعب من مهمة إحداث تغيير اجتماعي حقيقي للبنى الاجتماعية و الاقتصادية خلال هذه الفترة.

تناقض المفهوم الاجتماعي لمبدأ التسيير الذاتي الصناعي مع إستراتيجية سلطة الدولة التي تهدف إلى إقامة قطاع اقتصادي وطني عن طريق ضم وحدات التسيير الذاتي ثم إلغاؤه تدريجيا أواخر الستينات"[40]

إن هذا التناقض كان السبب الرئيسي فيه هو عدم وضع إستراتيجية واضحة تسمح ببقاء و استمرارية المؤسسة على المدى الطويل و الذي يتطلب تجاوز الحلول الظرفية، ذلك أن اغلب المؤسسات كانت تعاني من مشكلات ترتبط بالتسيير في حد ذاته،فكان التحول نحو القطاع العام و ظهور الشركات الوطنية أمرا حتميا من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية.

2- 2الشركة الوطنية:

بعد نظام التسيير الذاتي ظهرت سياسة التحول نحو القطاع العام و ظهور الشركات الوطنية التي احتلت مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني لكونها تسمح بتدخل الدولة ،و تأمين المشاريع أو الأنشطة خاصة بعد فشل أسلوب التسيير الذاتي،وقد توسع القطاع العام بين عامي 1964-1969 على حساب قطاع التسيير الذاتي.

-إن هذا الاتساع في قطاع الدولة كان بفعل التأميمات المتتالية،خاصة في قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع المحروقات أين تم تأميم شركة"سونطراك" لتعرف الشركات الوطنية تسمية جديدة بعد وضع الحكومة

---

[39]-أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص23.

[40] -سعدون يوسف، المرجع السابق، ص ص9، 10.

للمخطط الثلاثي الأول سنة 1967-1969 الذي يقضي بفكرة المشاركة في إطار مؤسسات وطنية تسير تسييرا مركزيا من طرف الدولة بهدف تحقيق إعادة التوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية،وتوسيع المشاركة و تكون الدولة في النهاية هي الممثل الرئيسي للعمال و المنشآت "[41] وكذا تحضير الوسائل المادية و البشرية لانجاز المخططات المقبلة،حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية و المحروقات.

فظهرت المؤسسة الوطنية بداية من 1970 وهي مؤسسات تعتمد على التخطيط باعتباره الأداة الرئيسية لتوجيه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في خلق فرص عمل و القضاء على البطالة و كذا الرفع من القدرة الإنتاجية، ولقد تضمنت الشركات الوطنية من حيث تنظيمها و تركيبها جهازين أساسيين من حيث التسيير الفعلي للشركة الوطنية أحدهما للمداولة وأخر للتنفيذ و المتمثلان في:[42]

أ-لجنة التوجيه و المراقبة:

والتي تشكلت هذه اللجنة بدورها ابتداء من 1966 لمساعدة مدير الشركة وهي غالبا ما توضع لدى الوزارة الوصية، تتألف من أعضاء معينين لمدة 3 سنوات،يتوزعون على مختلف الوزارات ذات العلاقة، هذا ما أبرز دور الدولة و هيمنتها.

إن لهذه اللجنة صلاحيات ذات طابع استشاري، فلها أن تبدي الرأي في النظام الداخلي للشركة، و نظام المستخدمين طبقا للتشريع العمل الساري المفعول،زيادة أو تخفيض رأس المال، و كذا برنامج الاستثمارات السنوي أو المتعدد السنوات،و تخصيص الأرباح،كما تنظر و تقترح حول العقارات الضرورية لنشاط الشركة من اكتسابها أو بيعها أو استئجارها.

ب-المدير:

كل شركة وطنية يعين على رأسها مدير عام وذلك بموجب مرسوم صادر بناء على اقتراح الوزارة الوصية ويتم فصله بالإجراء نفسه على اعتبار خضوعه للسلطة الرئاسية، و يتمتع المدير بسلطات واسعة لضمان سير الشركة بتمثيلها و القيام بكل العمليات المتصلة بموضوع نشاطها مع ما يتوافق و الأحكام المتعلقة بمصادقة سلطة الوصاية.

---

[41]-سعدون يوسف، المرجع السابق، ص12.

[42]-بعلي محمد الصغير، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

إنمن ضمن العراقيل التي واجهت سياسة التسيير في الشركات الوطنية[43]:

هو ظهور حركات احتجاج واسعة وإضرابات قامت بها النقابة المركزية و المسيرون داخل القطاع العام بين عامي 1966-1967 عبروا خلالها على أن نظام الشركات الوطنية يشكل إنكارا لتوجيهاتهم الاشتراكية بالإضافةإلى نقص العمالة المدربة من فنيين و مهندسين وعمال مهرة.

تنظيم الشركة الوطنية نجم عنه إقامة علاقات إنتاجية تتسم بعدم انسجامها بل وتناقضها مع المواثيق الأساسية للجزائر مثلما جاء في ميثاق الجزائر 1964 الذي يتضمن مشاركة هيئات شعبية و نقابات حقيقية لإدارة فعالة.

التباعد الجغرافي للوحدات الصناعية وتباين الأنظمة المستخدمة فيها.

المنافسة الشديدة التي أصبحت تواجهها من القطاع الخاص ما عجل بالسلطة لإنشاء شكل جديد وهو المؤسسة الوطنية.

2-3-المؤسسة الاشتراكية:

إن التسيير الاشتراكي هو مشاركة العمال في تسيير المؤسسة،"فالمادة السابعة من قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات تنص على أن العمال في المؤسسة الاشتراكية هم منتجون يتحملون مسؤولية تسيير المؤسسة"[44]

و يهدف التنظيم الاشتراكي للمؤسسات إلى توسيع وزيادة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكافة أفراد الشعب ومن هنا كانت الانطلاقة الأساسية.

وبعد نظام التسيير في الشركات الوطنية ظهر هذا النظام الجديد في التسيير والذي تم تطبيقه لمجرد صدور ميثاقه وقانون التسيير الاشتراكي في 1971/11/16 ليستمر في فترة ممتدة ما بين 1971-1988 وهو نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي اعتبر كإصلاح ومرحلة جديدة للثورة الاقتصادية والاجتماعية، ليتضح ذلك من خلال أهدافه الكبرى المسطرة من طرف الدولة لكونه النظام الذي يتم بمقتضاه دمج المؤسسات في النسق السياسي و الاقتصادي التابع للدولة، وتغيير الروابط والعلاقات

---

[43]-سعدون يوسف، المرجع السابق، ص ص 9، 11.

[44]- يوسف عنصر ، **الاشراف و التنظيم الصناعي في الجزائر** ، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري ، الجزائر ، 2007، ص 40.

الاجتماعية السابقة بإقامة علاقات إنتاج جديدة تسعى إلى تحويل العامل من أجير لا يتمتع بأي امتيازات إلى عامل منتج ومسير في نفس الوقت[45]

فالنقائص التي عانت منها الشركات الوطنية دعت إلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح تضم أهم الجهات والسلطات المعنية بالتنظيم الجديد بهدف دراسة وتحليل مختلف المشاريع السابقة لتقدم نهاية أكتوبر1970 مشروع تمهيدي للتنظيم الاشتراكي للمؤسسات ،لتتم المصادقة عليه من طرف السلطات العليا للدولة ويصدر بذلك ميثاق وقانون التسيير الاشتراكي واضعة بذلك حدا لعدم التوافق بين اختيارات البلاد و النصوص القانونية القائمة[46].

إن هذا التحول من المشروع العام أو الشركة الوطنية إلى المؤسسة الاشتراكية كان نتيجة عوامل من أهمها:[47]

ضرورة إقامة دولة تقوم على مؤسسات عصرية و ديمقراطية قادرة على انجاز متطلبات وعمليات التنمية الشاملة بالاعتماد على أسلوب التخطيط في التنظيم و النشاط الاقتصادي.

تأثير تجربة التسيير الذاتي من خلال إعادة تغيير علاقات الإنتاج داخل المؤسسات و الشركات الوطنية وإيجاد صيغة لبحث المشاركة العمالية في التسيير خاصة مع تطور و نجاح تجربة المشاركة العمالية في بعض البلدان.

الرغبة في توحيد المشروعات العامة للحد من المصاعب و النتائج السلبية بسبب تعدد الأشكال والقوالب القانونية في إدارة النشاط الاقتصادي خاصة وان الانتقال إلى شكل المؤسسة الاشتراكية ينسجم تماما مع المبادئ الكبرى لتوزيع السلطة و اللامركزية.

لقد جاء نظام تسيير المؤسسات الاشتراكية بفكرة إدخال الديمقراطية المتمثلة في إشراك الشعب أكثر فأكثر في شؤون التسيير ليتم التأكيد على النظام الاشتراكي في تسيير المؤسسات الجزائرية مثل الميثاق الوطني الذي نص على أن التسيير الاشتراكي قد تأكد كاختيار عادل و حل مستقبلي.

فهو بداية مرحلة جديدة لإقامة العلاقات الجديدة يتجاوز مفهوم العامل الأجيرإلى مفهوم العامل المنتج و المسير،كذلك ماجاء في دستور 1976 الذي يؤكد على أسلوب الديمقراطية، فالمادة 28 منه،تنص على أن هدف الدولة الاشتراكية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادئ التنظيم الاشتراكي

---

[45]- سعدون يوسف ، المرجع السابق ، ص34.

[46]- بعلي محمد، المرجع السابق ، ص ص ،26،27.

[47]-نفس المرجع، ص ص 35،36.

المتمثلة في اللامركزية وديمقراطية المؤسسات و المشاركة الفعلية للشعب في تسيير الشؤون العمومية،دون أن ننسى دور اللوائح الحزبية التي أكدت على ضرورة مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير شؤونها ليتجسد شعار الجزائر في تلك الفترة و المتمثل في :"الثورة من الشعب وإلى الشعب"[48].

إذن يرتكز أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات على مشاركة و مساهمة العمال في تسيير و إدارة المؤسسة الخاضعة للدولة.

3- المؤسسة الجزائرية كإستراتيجية تنموية:

لقد تحددت أهداف الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر،بعد الاستقلال ببعض النصوص و التي يتمثل أولها في برنامج طرابلس سنة 1962 ثم تلاه ميثاق الجزائر (أفريل 1964)بعدها جاء الميثاق الوطني 1976 وأخيرا المصادقة على دستور سنة 1976.

3-1برنامج طرابلس(1962):

أعد هذا البرنامج من طرف جبهة التحرير وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، وقد أكد هذا البرنامج على وضع تنمية اقتصادية وطنية للبلاد"ان التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعة قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، و لهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد و الصلب،و يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعات ثقيلة،و يجب أن لا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية الوطنية على غرار ما حدث في عدة بلدان،ولا سيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة"[49]

3-2ميثاق الجزائر(أفريل 1964):[50]

أعد هذا الميثاق أيضا من قبل جبهة التحرير الوطني،و تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964،وقد أكد على تبني إستراتيجية التصنيع كآلية للتنمية وقد تم تحديد أهداف هذه الإستراتيجية(التصنيع) على النحو التالي:

-ان الثورة الصناعية في الجزائر تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن،فهي ليست مجرد أسلوب للإنماء الاقتصادي و تراكم راس المال،بل أنها تهدف الى القضاء على البطالة وتحسين الظروف الحياتية للعمال و إعادة توزيع الدخل القومي من أجل ترقية الجماهير المحرومة بالإضافة إلى هذا فان إقامة هذه الثورة الصناعية سوف تتولد

---

[48]-بعلي محمد الصغير،المرجع السابق،ص ص 37-38.

[49]-جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب (1978– 1986)**، ترجمة الصديق، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986،ص 19/ قاشي حسينة ، **التوفيق المهني و التوافق الاجتماعي للعمال المسرحين في إطار الاصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص46

[50]- قاشي حسينة ، نفس المرجع، ص46.

عنها "سلسلة من الأنشطة التكميلية في جميع الميادين و خاصة فيما يتعلق بالتكوين و الطرق و المواصلات و التجهيزات الاجتماعية

-توفير مواد الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات لاسيما مواد الاستهلاك و رفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد.

-إقامة مركبات كفيلة بوضع قواعد التمركز للصناعة الثقيلة في الجزائر،إذ أن تحقيق هذه المركبات كان بغرض البحث عن سوق شغل واسعة ومن أجل أن يكون الدخل مضمونا و عليه فإن مثل هذا التمركز يجب أن لا يوجه في النطاق الجزائري فقط، ولكن في نطاق جغرافي واسع حيث تتمكن الجزائر من الاندماج فيه دون أن تتخلى عن آفاقها الاشتراكية"[51]

3-3:الميثاق الوطني(1976):

لقد نوقش وصودق على هذا الميثاق من خلال استفتاء شعبي جرى في يوم 27 جوان 1976 ويبدو أن الإستراتجية التنموية في الجزائر، قد نجمت عن نظرية الصناعة المصنعة المعبر عنها من طرف جيراد ديستان دبورنيس 1966

إذ أن الفكرة الأساسية لهذا الاتجاه النظري إلى أن أية محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف و الاستعمار الجديد، لابد من أن تعتمد إستراتجية اقتصادية و اجتماعية شاملة، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر في مجالي الإنتاج و التشغيل، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك، في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط و طويل المدى، بتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية.

لقد تم اعتبار هذه الإستراتجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج بهدف تعزيز المبادلات الصناعية يجب على الثورة الصناعية، وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة التي تسمح بدورها بتنشيط الاقتصاد عامة و الصناعة بصفة خاصة.

3-4: دستور (1979):

اقترحت هذا الدستور جبهة التحرير الوطني، تم صدوق عليه عبر استفتاء شعبي جرى يوم 19 نوفمبر 1976 ، ويؤكد هذا الدستور النموذج الاشتراكي للتنمية الذي يهدف للاستقلال الوطني و الرفاهية الاجتماعية ومحاربة استغلال الإنسان أخيه الإنسان، وكذا ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والاحتكار الإنتاجي وبذلك تتمتع

[51]-جبهة التحرير الوطني،ميثاق الجزائر،الجزائر،المطبعة الوطنية1964،ص ص 63-64/قاشي حسينة،المرجع السابق،ص46.

السياسة الجزائرية في مجال الاقتصاد و المخططات الوطنية المنبثقة عنها أولوية مطلقة لتراكم رأس المال و التصنيع و الزراعة.

4- الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على المؤسسة العمومية:

لقد جاءت الإصلاحات الاقتصادية نتيجة لعدة أسباب اقتصادية و سياسية و اجتماعية وقانونية و تنظيمية، وقد ساهمت الأزمة التي شاهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة في تردي الأوضاع الاقتصادية و أمام هذه التغيرات التي عرفها المجتمع في كل القطاعات سواء الخدماتية أو الإنتاجية أو الإدارية فإن كل مؤسسة مطالبة بالتكيف الايجابي مع المحيط الجديد المتغير.

و بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية و الانجازات التي حققتها في مجال التنمية بخروجها من دائرة الاقتصاد المحطم الذي ورثته عن فرنسا ، الا أنها لم تستطع بناء اقتصاد وطني قوي في المستوى الذي أرادته السلطة للمجتمع الجزائري، لذلك أصبح إصلاح مؤسساتها ضرورة حتمية لاسيما على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي وقد بدأت هيكلة المؤسسات العمومية سنوات الثمانينات مباشرة بعد عملية مراجعة البرنامج التنموي الجزائري ووضع المخططات الخماسية الأولى و الثانية، وسنتطرق إلى كل إصلاح من الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة العمومية الجزائرية وهذا من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة التي سطرت من أجلها هذه الإصلاحات و هي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

4-1 إعادة هيكلة المؤسسة:

لقد جاءت هيكلة المؤسسة العمومية الجزائرية نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي بها و سوء التسيير الذي عرفته المؤسسة الشيء الذي أدى بالدولة الجزائرية إلى تبني عدة إصلاحات اقتصادية و التي كانت تحمل في طياتها تحسين الوضع الاقتصادي و تحقيق الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، وعليه كانت إعادة الهيكلة إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي و التي اتبعتها الدولة من أجل تحرير الاقتصاد الجزائري و نقصد بإعادة الهيكلة إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية .

إن إعادة الهيكلة المالية كانت تهدف أساسا" إلى إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأسمال،وتصفية الذمم بين المؤسسات"[52]، أما إجراء إعادة الهيكلة العضوية"كان الغرض منه هو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثر تخصصا و أكثر كفاءة"

إذا اعتبرنا أن عملية إعادة الهيكلة إجراء ايجابي في حد ذاته فقد أطلقنا حكما ايجابيا أيضا، لذلك فإن مختلف الإصلاحات التي مرت بها المؤسسة الجزائرية كانت بمثابة الجسر الذي عبرته من أجل تخطي الأزمات التي مرت بها، وعليه، فلقد كان هذا الإجراء وفق مرحلتين أساسيتين:متعلقتين بالإجراءات التي تم اتخاذها من طرف اللجان المكلفة بإعادة الهيكلة وعلى رأسها اللجنة الوطنية ، وسيتم فيما يلي عرض المرحلتين السابق ذكرهما

---

[52]- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 52.

والممتدة مابين 1981و1982، إن إعادة الهيكلة يقصد بها "مجموعة من الإجراءات الممتدة من اجل رفع وتحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات وذلك بالتوزيع السليم والمحكم لكل الثروات المادية والبشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية"[53]. لقد تميزت عملية إعادة الهيكلة في الواقع باتخاذ عدة إجراءات يمكن تقسيمها إلى مرحلتين وهي :

– المرحلة الأولى : تمتد هذه المرحلة من بداية شهر فيفري سنة 1981 حتى نهاية 1982، وقد شملت تحديد الإجراءات المرافقة التي تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة لعملية إعادة الهيكلة ، ويمكن حصر هذه الإجراءات بـ:

-كيفية تطبيق تحويل الملكية.

-تمويل استقلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية.

-تحويل المفردات الاجتماعية ونقل تعيين المستخدمين الى وسط البلاد.

-التكفل بعملية التنسيق لعملية الهيكلة المالية.

وقد انتهت المرحلة الأولى بإنشاء 348 مؤسسة جديدة ثم تجسيدها في الواقع بشكل تدريجي طبقا للبرنامج المحدد من طرف الحكومة حتى جانفي 1984 [54].

–المرحلة الثانية :

تنطلق هذه المرحلة من جانفي 1982، وهي تتعلق بعملية متابعة إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات وتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسات وذلك من خلال إنشاء تنظيمات إدارية وتكوين المفردات الاجتماعية والسكن والتعليم وما إلى ذلك.

كما تم عقد لقاءات دورية بين اللجنة الوطنية الإعادة الهيكلة ومختلف اللجان القطاعية والفلاحة ،قصد إيجاد حلول واقعية للرفع من المشاكل التي تعترض عملية إعادة الهيكلة [55].لقد سعت عملية تطبيق إعادة الهيكلة إلى تحقيق أهداف تمثلت في النقاط الآتيةذكرها:

التخلص من المركزية التي عرقلت الكثير من نشاطات المؤسسة

– إزالة العوائق البيروقراطية وفتح الباب لروح المبادرة والإبداع

– تقوية الجهاز التخطيطي للاقتصاد ، وذلك عن طريق توضيح قوانين التخطيط وتوضيح فكرة الوصاية على النشاطات المختلفة للمؤسسات وخاصة على الاستثمارات الجديدة.

– تحكم اكبر في جهاز الإنتاج.

– وجوب وضع نتائج نشاطات المؤسسات بالنظر إلىالأهداف المستندة إليها عن طريق التخطيط الوطني [56]

---

[53]– قاشي حسينة، المرجع السابق، ص 57.

[54]– دادي عدون ناصر،المرجع السابق،ص177.

[55]– نفس المرجع ، ص 177.

[56]– دادي ناصر عدون، المرجع السابق ، ص 175.

– لقد واجه مشروع إعادة الهيكلة في الجزائر عدة عراقيل وصعوبات والتي تمثلت في خلق مؤسسة فرعية جديدة عبر مختلف أنحاء الوطن تم تعيين إطارات التي كان عليها الالتحاق بالمقرات الإدارية الجديدة ،وبالتالي تم رفض الانتقال من طرف الإطارات وهنا طرح مشكل المواصلات والسكن بالنسبة لهم(الإطارات)، الأمر الذي أدى إلى تشتيت الكفاءات وقدرات التسيير وتضخم ظاهرة البطالة وعدم الاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

"إن توجه سياسة إعادة الهيكلة في الجزائر نحو انسحاب الدولة بصفة كاملة من جميع النشاطات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك او مسير،سياسة غير حكيمة،لان ذلك يفترض إقصاء قوة اقتصادية كبيرة في البلاد، و هي إمكانيات الدولة المادية والمعنوية ،تذكر بتجربة سياسة إقصاء إمكانيات القطاع الخاص المعتبرة من مسار مساهمة تنمية الاقتصاد الوطني خلال الحقب الفارطة منذ الاستقلال "[57]

إن سياسة إعادة الهيكلة سواء كانت المالية أو العضوية التي جاءت كإصلاح اقتصادي للمؤسسة العمومية لإعادة بعث الاقتصاد الجزائري وتحقيق الفعالية الاقتصادية سواء من حيث الإنتاج أو التسويق أو من حيث تسيير العمال ، وبالتالي فعجز المؤسسة عن تحقيق أهدافها ،كان لزاما من إعادة النظر في هيكلتها ،هذه الأخيرة التي كانت تهدف إلى إعادة الهيكلة تنظيم المؤسسات العمومية والتحكم أكثر في جهاز الإنتاج والقضاء على سوء التسيير والعجز المالي والعمل على تحقيق المرودية، لكن الواقع اثبت غير ذلك ، إذ ظهر أنّ المؤسسات لازالت تعاني من عجز وعراقيل على مختلف المستويات الإدارية التقنية والمعلوماتية ، وحتى حول اليد العاملة وعليه لجأت الدولة في تطبيق عملية استقلالية المؤسسات والتي سنتناولها في مايلي:

4-1-1- نموذج (عينة) عن المؤسسة قبل إعادة الهيكلة ثم بعدها[58]:

– الشركة الوطنية لنقل المسافرين (S.N.T .V) قبل الاصلاح.

– شركة نقل المسافرين للشرق(T.V.E) شركة نقل المسافرين للوسط(T.V.C).

– شركة نقل المسافرين للغرب(T.V.O) مؤسسات بعد الإصلاح على أساس إقليمي.

4-1-2 برنامج التصحيح الهيكلي(نيسان/ابريل1995–آذار/مارس1998)[59]:

إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها ،فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي ، وهو أي التصحيح الهيكلي ضرورة وطنية ناتجة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني،

---

[57]– محمد بلقاسم بهلول حسن ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 1999، ص ص 300،301.

[58]– بوشاشي بوعلام ، **الأمثل في الاقتصاد** ، دار الملكية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، دون سنة ، ص 109.

[59]– عبد الله بن دعيدة ، **الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت، 2005، ص ص 364،365.

وليس حلا فرض علينا ،لذلك بعد المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينيات. تمّ الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني وانطلاقا من هذه القناعة ،فقد شرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

– لذلك فان برنامج التصحيح الهيكلي هذا هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وإستقراره، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية .

جدول رقم1: الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص.

الإجراء	الفترة
– وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
– توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية. – الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية ،في حدود 49%. الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية.	1994 1995
– حل 827 من 1300 مؤسسة عمومية.	97-94
– إعطاء الاستقلالية ل22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية ،والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة الهيكلة.	96-94
– تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.	1996
– تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز	1996
– نشر برنامج الخوصصة لـ:250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999	1997

- المصدر: محمد راتول ، السياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي ، التجربة الجزائرية ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2000، ص25/ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008، ص133.

2-4 استقلالية المؤسسات:

جاء تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية مباشرة بعد عملية إعادة الهيكلة في الثمانينيات والنتائج غير الايجابية التي حققها في ظل الوضعية الحرجة للمؤسسات الاقتصادية ، وأزمة تسيير الاقتصاد الوطني وسقوطها مرة أخرى في المديونية التي بقيت قائمة بعد تطبيق إعادة الهيكلة العضوية والمالية ، والتي كان من المفروض تقضي على المشاكل التنظيمية والمالية لكن المؤسسات العمومية بقيت تعاني من نقص في الموارد المالية وتراجع في معدلات المردودية الاقتصادية لمؤسساتها لذلك ستوجب الحديث عن الإصلاحات الجديدة .

فاستقلالية المؤسسة هي عملية مكملة لعملية إعادة الهيكلة والتي تهدف بدورها هي الأخرى في تقليص وإعادة النظر للدور المركزي الذي كانت تلعبه الدولة ، وبدأ تطبيقها ابتدءا من سنة 1988. ولقد بدأ الحديث عن استقلالية المؤسسات بموجب القانون 88 - 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية ، ويقوم مبدأ الاستقلالية على ضمان إيجاد إطار أساسي يعمل على توفير وسائل عمل تمكن المؤسسة من حرية المبادرة في اتخاذ القرارات التسييرية بهدف استغلال طاقاتها الذاتية المتوفرة و إتاحتها حرية التعاقد طبقا للقانون التجاري: [60]

- وقد شملت الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات ، المستوى المالي والإداري وقد صدرت في خصوصها العديد من النصوص القانونية الجديدة والمعدلة والمكملة على عكس المراسيم التي كانت تصدر فيما سبق ، وهذه القوانين متمثلة فيما يلي[61]:

- قانون توجيهي حول المؤسسات العمومية (88-01 المؤرخ في 12-01-1988)
- قانون صناديق المساهمة (88-03 المؤرخ في 12-01-1988)
- قانون معدل ومكمل للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 والمتضمن للقانون التجاري الذي يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية (12-01-1988)
- قانون معدل ومكمل للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية (رقم 88-05 بتاريخ 1988/01/12)

- إن هذا الإصلاح الجديد (استقلالية المؤسسات) يهدف إلى الفصل بين وظيفة المؤسسة و وظيفة الدولة ،بالإضافة إلى انه يسعى إلى وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث أدّى مشروع الاستقلالية إلى

---

[60]- بن يخلف فايزة ، **الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2002،ص54.

[61]-دادي عدون ناصر،المرجع السابق،ص 185

تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني من خلال مخططات قصيرة المدى ،إضافة إلى تحسين فعالية المؤسسة العمومية الاقتصادية ورفع التدخل المباشر للدولة .
إن هذه الأهداف التي سعت من ورائها عملية تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية واجهتها عراقيل وصعوبات كثيرة الشيء الذي أدى إلى فشلها وتقليص دورها وعليه فان هذه العراقيل تمثلت في[62] :

1- عراقيل مالية : والتي تمثلت بدورها في سوء التسيير المالي بحيث أصبحت هذه المؤسسة تلجأ إلى عملية افتراض لتغطية العجز المالي.

2- **عراقيل اجتماعية:** أصبحت المؤسسة العمومية مركزا لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال بدلا من إن تكون مركز إنتاج وتوليد القيمة المضافة.

3- عراقيل اقتصادية: وهي مرتبطة بصفة خاصة بالجهاز الإنتاجي حيث إن هذا الأخير عديم المرونة.

4- عراقيل تكنولوجية: لم تكن المؤسسة العمومية تتمتع بالحرية فيما يخص مصدر التكنولوجيا، وبالتالي لم تكن لها الحرية في ممارسة وظيفة البحث والتطوير إضافة إلى عراقيل تنظيمية بسبب نظام المراقبة الذي لم يكن فعالا .

3-4 الانفتاح الاقتصادي والخوصصة :

لجأت الجزائر من اجل إصلاح مؤسساتها العمومية والقضاء على المديونية والعجز في الميزانية إلى انتهاج العديد من الإصلاحات متمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية والتي حاولت من خلالها تحسين مستوى التسيير والمردودية الإنتاجية ليؤدي فشل هذه الإصلاحات إلى انتهاج سياسة استقلالية المؤسسات ، لكن مع استمرار ضعف المؤسسة العمومية ومع الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول ،فبعدما كان الخطاب السياسي في بداية الستينيات يتحدث عن التطور الاجتماعي والاقتصادي تغير وبدأ يتكلم عن الأزمة ، هذه الأزمة ليست بالمفهوم الكلاسيكي (المؤسسة لم تحقق الفعالية الاقتصادية)، فالأزمة هي دولية وسببها السوق النفطي ، وعليه كان لزاما على الجزائر والتي تعتبر واحدة من الدول العديدة التي عصفت بها رياح التغيير الحتمي ومسايرة للنظام الاقتصادي الجديد، وبالتالي فلقد لجأت إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي لحماية اقتصادها من الانهيار في شكل قروض تهدف إلى إزالة اختلال موازين المدفوعات وذلك تحت شرط التصحيحات الهيكلية المتمثلة في التعديلات الهيكلية المتضمنة لبرنامج الخوصصة لتنتقل الجزائر بذلك إلى الخيار الذي لا رجعية فيه والمتمثل في التوغل في أعماق الاقتصاد العالمي المبني أساسا على ركائز اقتصاد السوق الحر والمنافسة .

لذلك فإن هذا الرهان الذي فرض على الجزائر ،بدأت في تطبيقه بداية من سنوات التسعينيات انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى 1998 أين طبقت العديد من القوانين التي أحدثت تغيرات جذرية على المستوى القانوني للمؤسسات العمومية وفصل دور الدولة عنها.

---

[62]- دادي عدون ناصر ، **الجزائروالمنظمة العالمية للتجارة**،دار المحمدية العامة،الجزائر2003،ص 117.

فهذا الإصلاح الاقتصادي الجديد (الخوصصة) "مبني على أساس تنازل الدولة عن المؤسسات الاقتصادية العامة لصالح القطاع الخاص والتي ثبت فعلا عجزها على تحقيق النتائج الايجابية من خلال الدراسة الدقيقة لوضعيتها المالية".[63]

إضافة إلى ذلك ، فالحكومة الجزائرية بدأت في تنفيذ سياسة الخوصصة منذ سنة 1995 في إطار "نقل الملكية إما بالتنازل عن جزء من رأس المال الاجتماعي أو البيع لمن يريد اقتناء أسهم من الأصول المادية أو الاستقلال المخصص عن طريق إيجار الأداة أو المؤسسة مدعمة بمجموعة من النصوص التشريعية "[64] وأمام ضعف القطاع العام الوطني ، وعجزه في معظم المؤسسات الحفاظ على قدرته الإنتاجية والتسييرية وأمام انعدام الكفاءة والفعالية وتسجيل الانخفاض المتزايد في معدلات التنمية ، بالرغم من المحاولات العديدة التي كانت تقوم بها الدولة لإصلاح القطاع العام وللحفاظ على سيطرتها وتدخلها المباشر في السيرورة الاقتصادية لتتنقل بذلك إلى ادوار الموجه والمراقب للعملية الإنتاجية فلقد قررت السلطات التوجه إلى خوصصة رأسمال المؤسسة العمومية وترك المجال للقطاع الخاص لإثبات قدراته وكفاءاته التسييرية والإنتاجية

فبدافع الإصلاح الاقتصادي مهدت الدولة لذلك بإدخال صيغ و قوانين من اجل تسهيل العملية التسييرية للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام ، ولقد تمثلت هذه القوانين أساسا في "الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق ل:26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية حيث جاء موضع التنفيذ ، حيث حددت مواده الهيئات المؤطرة لعمليات الخوصصة والأحكام الخاصة بالمؤسسات وكيفيات خوصصتها،إلا أنه مع بروز بعض المشكلات والصعوبات جاء الأمر رقم 97-12 في مارس 1997 المعدل و المتمم للأمر رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

هذان الأمران يحددان القواعد العامة لخوصصة المؤسسات العمومية من حيث:

-الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الدولة أو الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام.

-الأصول المكونة لوحدة مستقلة عن المؤسسات التابعة للدولة"[65]

4-4- انعكاسات الإصلاحات على الصعيد الاجتماعي:

بالرغم من أنّ الإصلاحات الاقتصادية اندرجت ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية و القائمة على التوجه الرأسمالي وعلى رأسمال الخوصصة والتي تهدف أساسا إلى تحسين مستوى الجودة و السلع و الخدمات و رفع مستوى الإنتاج،بمعنى أنها حققت بعض الايجابيات على الجبهة الاقتصادية إلا أنها تبقى قاصرة لأن التحسن لم يصحبه تحسنا على الجبهة الاجتماعية بدليل عدة نتائج سلبية أثرت ومازالت تؤثر إلى يومنا هذا على فئات

---

[63]-بوشاشي بوعلام،المرجع السابق،ص ص،22،23.

[64]-مدني بن شهرة، المرجع السابق،221.

[65]-بوزقزة ياسين،اتجاهات العمال نحو تطبيق سياسة الخوصصة في الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2001،ص 93

اجتماعية(العمال المسرحون) التي كانت ضحية هذه السياسة من خلال الآثار السلبية التي انبثقت عن سياسة الإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى الأسباب الأمنية (المأساة الوطنية)، فانتشار الحرمان الاجتماعي والبؤس و الفقر،وتطور نسبة الأمية كلها ظواهر أفرزتها عملية التسريح العمالي التي سببها الإصلاحات الاقتصادية.

إن فئة العمال المسرحين تتطلب عدة احتياجات ضرورية،يصعب تلبيتها بعد فقدانهم مناصب عملهم لتشهد الحالة الاجتماعية خاصة الأسرية منها عدة مشاكل وتفككات و صراعات بسبب صعوبة المعيشة وانعدام الدخل،ففقدان العمل له آثار على نفسية العامل واستقراره الاجتماعي، فبعد مرور فترة من تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية و بالأخص منها سياسة الخوصصة و تسريح العمال الجماعي، شهد المجتمع الجزائري ظهور عدة مظاهر جديدة كالعمل غير الرسمي الذي أصبح يعتبر وسيلة عدد كبير من فئة المسرحين خاصة أرباب الأسر منهم للحصول على دخل و تلبية احتياجات أسرهم ، و هذا بعد التحاقهم بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، لتقاضي المنحة التي تعتبر في نظرهم ضعيفة وغير كافية لسد احتياجات الأسرة بالإضافة إلى العراقيل الإدارية و البيروقراطية التي يتميز بها الصندوق ،وهذا ما أثبتته لنا الدراسة الميدانية من خلال استجوابنا لبعض المسرحين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى،فإن العمل غيرالرسمي الذي أصبح وسيلة للكسب المادي لدى هذه الفئة إلاّ أنه يحتوي على مخاطر ولا يضمن التأمين لها و هذا سبّب لهم صعوبة في ممارسته،"حيث ساهم القطاع غير الرسمي سنة 1999 في تشكيل الناتج الإجمالي عدا المحروقات بنسبة 12% (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و 35% حسب وزارة التجارة

"تتركز أكثر من 60% من نشاطات القطاع الغير الرسمي (التجارية فقط) على مستوى 12 ولاية(الجزائرالعاصمة،بجاية،تيزيوزو،بومرداس،البويرة ،وهران،جيجل،ورقلة،عين الدفلى،أم البواقي،ميلة،خنشلة) وغالبية ممارسي هذه النشاطات العاطلين عن العمل وعاملين فقدوا مناصب عملهم بعد حل المؤسسات"[66] ،تعتبر هذه الفئة "في حالة بطالة إجبارية كما أن هذه الأخيرة تسببت فيها كذلك إدخال التقنية والتي تؤدي إلى فقد العشرات من العمال لمناصب عملهم"[67]

وعلى ذلك فإن بطالة هذه الفئة من المجتمع" اقتصرت على الجانبين الاجتماعي و الاقتصادي لهم وما ينطوي عليه من هدم في قيمة العمل الإنساني خاصة و أن جانبا كبيرا من العاملين المستغنى عنهم من المؤهلين و الفنيين و عمال مهرة و ذوي التأهيلات الجامعية،قد همشوا،ويعني تعطيلهم هدرا مباشرا لهذه الموارد المحدودة في حين أن الدولة قد تحملت في سبيل تعليمهم و تدريبهم جانبا هاما وكبيرا"[68]

---

[66]-قاشي حسينة،المرجع السابق،ص80.

[67]-عمور محمد،**أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية** ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2007،ص19.

[68]-مدني بن شهرة،المرجع السابق،ص 223.

5- تجارب عالمية في حماية العمال المسرحين في إطار الإصلاحات الاقتصادية:

لقد كانت الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في بلدان العالم مختلفة عن تلك التي طبقتها الجزائر و بما رافقتها من أساليب و برامج مختلفة للتكفل بالعمال الذين أثرت عليهم هذه الإصلاحات و مساعدتهم في تجاوز الأزمة ولآثارها التي لحقت بهم، وعليه اختلفت الأساليب و الطرق و البرامج من بلد لآخر. وسنعرض في الآتي بعض تجارب بلدان العالم في هذا المجال.

5-1 التجارب العربية[69]:

5-1-1 التجربة المصرية: في إطار تبني الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي،أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية 1991،ليأتي كأحد الأدوات الرئيسية لتخفيف الآثار الجانبية لهذا البرنامج،والتعامل مع مشكلة العمالة الزائدة التي قد يتم الاستغناء عنها".و قد قام هذا الصندوق بوضع ما يسمى ببرنامج تنقلية العمالة و يشمل هذا الأخير بست (06) بدائل متاحة.

-التعاقد: وذلك بتطبيق قاعدة عدم الإحلال للعمالة المتعاقدة.

-التقاعد المبكر: لنجاح هذا الأسلوب،تم تعديل التشريعات بحيث يشجع على التقاعد المبكر و يجب تدبير التحويل الكافي لحصول العمال على معاشهم كاملة لتشجيع عدد كبير منهم على التقاعد.

-التدريب وإعادة التدريب: بعد حصر شامل للعمالة الزائدة، ووضع تصور عن مضمون برامج التدريب ، وإعادة التدريب ،يتم تدريب المهارات بما يرفع من كفاءة العمالة الزائدة والتطوير لمهارات قوة العمل

-**تعويضات البطالة:** تطلب هذا الإجراء تعديل التشريعات المتعلقة بإعادة البطالة والتي تقتصر على 27 أسبوعا فقط بما تتيح لأفراد العمالة الزائدة إمكانية اكبر لتدبير فرص عمل بديلة .

-حوافز التدريب: وتعني تقديم فرص تدريبية للعمال المستغنى عنهم سواء في مصنعهم،أو التدريب في مكان آخر بأجر كامل .

5-1-2 التجربة التونسية:

إن عملية الخوصصة في تونس أدت إلى الاستغناء عن 2228 عاملا من جملة 12476 عاملاّ ، كانوا يشتغلون بالمنشآت المخوصصة ،أي بنسبة13% (2)

-وقد تحملت الحكومة تكاليف هذه العمالة الزائدة.

---

[69]- قاشي حسينة،المرجع السابق،ص 103.

2-6 تجارب غربية:

1-2-6التجربة الروسية:

عندما تحولت روسيا نحو اقتصاد السوق ،جعلتها تستغني عن هذه العمالة الزائدة في المؤسسات ، وقد شكلت مشكلة ضخمة لها فقد اصدر المشرّع الروسي قانون عام 1991 بقصد كما فعلت يد الحد من ظاهرة الاستغناء عن العمالة الزائدة أو على الأقل التخفيف من آثارها ، وتضمن القانون الأحكام التالية:

-تشجيع هجرة الأيدي العاملة (تصدير البطالة) كما فعلت يوغسلافيا سنوات 1970.

-إقرار مبدأ حرية العمل الفردي،حيث يقر القانون لأول مرة في روسيا حق الموطن في اختيار العمل الذي يلائمه و اختيار المنشأة التي يرغب العمل بها.

-تقرير إعانة العمل المتعطل بحيث تتولى الدولة تقديم المساعدات المالية لكل من تعرض لفقد عمله بسبب تنفيذ سياسة الاستغناء عن العمالة الزائدة.

-الأشخاص الذين تم الاستغناء عنهم بسبب إعادة هيكلة المؤسسة،يتقاضون أجورهم كاملة و تؤديها إليهم المؤسسات التي كانوا يعملون بها لمدة ثلاث(03) أشهر بشرط قيد أسمائهم في مكتب العمل المختص خلال 10 أيام من تاريخ الاستغناء عنهم، فإذا انقضت مدة 03 أشهر المشار إليهم، وكان العامل المتعطل قد التحق بدورات تدريب تحويلي استحق 50% من الأجر الذي يتحصل عليه عن الحد الأدنى للأجر المقرر قانونا،و لايزيد عن 70% عن متوسط الأجور في روسيا،ويجوز لكل من يبلغ سن الإحالة على المعاش و أن يتقاضى معاشه كاملا.

أما إذا استمر العامل متعطلا حتى بعد انتهاء فترة التدريب التحويلي و لم يكن لهم حق طلب التقاعد المبكر،استمر في الحصول على "إعانة البطالة" لمدة ست (06) أشهر و تبلغ قيمتها 50% من الأجر الذي كان يتحصل عليه و لايجوز أن لا يقل مقدارها عن الحد الأدنى للأجور، ويستحق العامل المتعطل منذ التسريح كافة مستحقاته المقررة له بموجب قانون التأمينات الاجتماعية،وكافة الإعانات العائلية و الإعانات العائلية و الإعانات ا لتكميلية و يجوز وقف إعانة البطالة إذا رفض العامل عرضين من عروض العمل دون مبرر مقبول.

2-2-6تجربة بلجيكا:

إعتمدت بلجيكا فكرة التقاعد المسبق لحماية العمال المسرحين ،وتتحمل الدولة الفارق بين المعاش الذي كان يستحقه العامل الى المعاش بغرض بلوغه سن التقاعد،والمعاش الذي يحصل عليه بالفعل،إذا أراد و طلب إحالته على المعاش مبكرا ومع إلتزام صاحب العمل حال خروج أحد العاملين من الخدمة بسبب طلب المعاش المبكر أن يحل محله عامل آخر ممن تم الاستغناء عنهم لأسباب اقتصادية في القطاعات الأخرى ،ثم تدريبهم تكوينا تحويلا بقصد إلحاقهم بعمل آخر.

3-2-6تجربة الدانمارك والنرويج:

قامت هاتين الدولتين بتشجيع المحليات على خلق فرص عمل إقليمية بتمويل من الدولة.

6-2-4تجربة كندا: قامت الدولة الكندية بخلق فرص عمل عن طريق غير مباشر من خلال إقامة مشروعات عامة بتحسين البنية الأساسية.

6-2-5التجربة الفرنسية: أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعات خاصة بالتكفل بالعمال المسرحين و تضمنت الحفاظ على نسبة 90% من الأجر خلال مدة سنة،على أن يسجل العامل نفسه في وكالة التشغيل للحصول على منصب عمل، و إذا لم يحصل على منصب عمل يوجه إلى التكوين للرفع من التكوين.

-تطبيق نظام التقاعد المسبق .

-تخفيض ساعات العمل بالنسبة للعامل الواحد مما يسمح بتشغيل اكبر عدد من العمال .

-كما قامت من اجل وقف التسريحات تقديم مساعدات مالية على شكل قروض للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية ، وما يلاحظ فإن هذه التشريعات ، هي نفسها التي طبقت بالجزائر .

7 -التجارب الآسيوية :

7-1تجربة باكستان: تكفلت الدولة بالعمال المسرحين لمدة سنة واحدة بعد الخوصصة ، ويحق للعاملين الذين تنتهي مدة خدمتهم ب: 12 شهرا الحصول على إعانة بطالة لمدة سنتين، ويمكن إن يوفر لهم تدريب ، وقروض ميسرة للقيام بعمل مستقل .

7-2-تجربة سيريلانكا: تتكفل الدولة بالعمال المسرحين لمدة سنتين بعد الخصخصة بإعطاء العمال المسرحين مبلغ محدد مقطوع ، تجدر الإشارة إلى إن هذا الأسلوب طبقته الخطوط الجوية البريطانية كجزء من خطتها لتجهيز الشركة للخصخصة ، حيث تخصص خدمة كاملة من التعويضات والمكافآت للعاملين الذين يرغبون في ترك الشركة و قد استفاد منها مايزيد عن 22.000 عامل قام الجزء الأكبر منهم بإنشاء مشاريع صغيرة .

6-3تجربة ماليزيا: تعد ماليزيا من أشهر الدول التي تعطي أهمية كبيرة للحماية الاجتماعية،بعد تصميم برامج الخوصصة،بحيث تشترط عدم تخفيض عدد العاملين في الشركات الخصخصة للأعوام الخمسة(05) الأولى من الخوصصة ،ومنح تعويضات للعمال،وكذا منح مزايا للعمال المتأثرين بالخصخصة شروط وظروف لا تقل عن مثيلاتها أثناء خدمتهم في الحكومة،ومنح هؤلاء العاملين حرية الالتحاق بالشركة الجديدة او عدم الالتحاق بها وإحالة من لا يرغبون في الإلحاق بالشركة إلى التقاعد ومنحهم مزايا التقاعد الشرعية فورا .

7-تجارب من العالم الثالث:

7-1-تجربة غينيا: قامت الحكومة الغينية بإلحاق العاملين الذين تم تسريحهم من الشركات الصناعية في أجهزة خدماتها المدنية كخطوة مؤقتة لحين توفير فرص عمل أخرى لهم

والواقع إن مثل هذه الإجراءات عالية التكلفة بالنسبة لحل مشكلة العمالة المسرحة من هذه الشركات.

2-7 تجربة تنزانيا: أدى غياب معايير واضحة في تخفيض العمالة إلى عدة احتجاجات ونداءات ضد قرار التخفيض كما أنه لم يتم دفع مبالغ التعويض بسرعة العمال الذين شملهم التسريح ،مما زاد في المصاعب التي واجهها هؤلاء العمال ،ودفع بهم إلى إحداث بعض السلوكات المناهضة في المجتمع.

لقد كانت هذه التجارب بمثابة حلول أساسية للنهوض باقتصاد هذه الدول وتخطي الأزمات الاقتصادية من خلال برامج الحماية الاجتماعية المختلفة التي وضعتها من أجل التكفل بالعمال الذين تأثروا بالإصلاحات الاقتصادية . و بالمقابل فالجزائر كانت لها تجربة في مجال الحماية الاجتماعية بالنسبة للعمال المسرحين الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية، وعليه فسنقوم بعرض التجربة الجزائرية في العرض الآتي ذكره.

8-التجربة الجزائرية في مجال حماية المسرحين: "C.N.A.C":

إن التحولات و الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد الجزائري أفرز بدوره عدة تغيرات على مستوى التشغيل فالتقليص من مناصب الشغل أدى إلى انتشار البطالة،التي أثرت على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي بالدرجة الأولى للمسرح وعلى ذلك كان لزاما على الدولة أن تضع ميكانيزمات ضد هذا التغير السلبي ،فهذا التغير يمثل أزمة جديدة بالنسبة للمسرحين التي أصبحت تشكل عائقا أمامهم وللحد من هذه الأزمة أنشأت الدولة صندوق التأمين عن البطالة كآلية من آليات التشغيل والحد من بطالة المسرحين.

و"تعطي المادتان 4و5 لمرسوم التشريعي 94-188 (المؤرخ في 6 جويلية 1994) و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة صلاحيات تسمح له بإعتباره أداة للإصلاحات الإقتصادية بإستعمال كل الوسائل التحضيرية للسماح للمستفيدين من نظام التأمين عن البطالة من الاندماج في سوق العمل،تتمثل هذه الوسائل في مراكز البحث عن العمل،مراكز دعم العمل الحر،والتي عرفت توسعا لتشمل فئة أخرى من البطالين إبتداءا من سنة 2004، التكوين التحويلي الذي توقف عن النشاط وأخيرا يعمل الصندوق على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية وهذا من خلال تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات."[70]

تتمثل المهمة الأساسية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دفع تعويض التأمين عن البطالة.

الذي يحتوي على:[71]

- **مدة التكفل:** تقدر بشهرين عن كل سنة من الاقدمية المثبتة لدى آخر مستخدم بما فيها وفي أقصى الحالات الأقدمية لدى مستخدمين سابقين إذا كان التغيير ناتجا عن إعادة الهيكلة أو إعادة التوزيع.

---

[70]-قاشي حسينة،المرجع السابق،ص93.

[71]-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **دليل حول التكفل بالبطالين ذوي المشاريع المصغرة البالغين من العمر 35-50.سنة**

– **التعويض الشهري للبطالة:** يتم تحديده من خلال الأجر المرجعي الذي يساوي نصف مجموع الأجر الشهري المتوسط و الخاضع للإشتراكات والذي تقاضاه الأجير خلال الإثني عشر شهرا التي تسبق التسريح و يضاف إلى الأجر الوطني الأدنى المضمون.

– **التعويض الشهري للبطالة:** الذي يدفعه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لن يتجاوز ثلاثة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون ولن يقل عن 75%من نفس هذا الأجر.

يكون التعويض الشهري للبطالة الذي يدفعه الصندوق متناقصا و هو يساوي:

100%من الأجر المرجعي خلال الربع الأول من مدة التكفل.

80%من الأجر المرجعي خلال الربع الثاني من مدة التكفل.

60%من الأجر المرجعي خلال الربع الثالث من مدة التكفل.

50%من الأجر المرجعي خلال الربع الرابع من مدة التكفل.

خاتمـــــــــة:

إن النتائج التي حققتها كل من المؤسسات المسيرة ذاتيا سنة 1962 و الشركات الوطنية ذات التسيير الاشتراكي سنة 1971، لم تصل إلى أهم الأهداف التي وجدت من أجلها في تحقيق التنمية المنشودة وكذا في تغيير علاقات الإنتاج بمنح مجالس العمال دورا رئيسيا في التسيير و الرقابة،وعليه أدى إلى اختلالات و عدم التوازن داخل المؤسسات خاصة بين الأطراف الاجتماعيين ما أدى بدوره إلى تراجع المردود الاقتصادي وفشل هذه المؤسسات في تحمل عبء التنمية الشاملة و تحقيق الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء و هذا بسبب التسيير و التنظيم المتبع وكذا لعدة أسباب خارجية عن المؤسسة مرتبطة بالوضع الاقتصادي عامة مما جعلها تخوض تجربة أخرى جاءت كإستجابة للتحولات العالمية و التي تمثلت في الإصلاحات الاقتصادية نهاية السبعينات و بداية الثمانينات،لتكون هذه الإصلاحات منعرجا جد هام أمام مسار التنمية و النظام الاقتصادي في الجزائر في الفترات اللاحقة،لكن السؤال المطروح هو هل الخوض في هذه التجربة كفيل بتحقيق التنمية المنشودة،ذلك أن نظامي الخوصصة واقتصاد السوق لم يتقدما بأي برهان علمي يثبت نجاعته في هذا المجال.الأمر الذي أدى إلى عدة نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال المسرحين الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لاإرادية مما انعكس سلبا على وضعهم الاجتماعي فما كان على هذه الفئة إلا اللجوء الى ممارسة العمل الغير الرسمي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الآتي موضحين اهم خصائصه و الأسباب المساعدة على ظهوره وكذا أهم المراحل التي مر بها في الجزائر.

الفصـــل الثالـــث

دور القطاع غير الرسمي في استقطاب العمال المسرحين

تمهيـــــــد:

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر التي تهدف الى زيادة الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية و ذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة على كل المستويات، باعتمادها على سياسة اجتماعية أكثر منها اقتصادية محاولة بذلك تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ،إلا أنها لم تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله بدليل ظهور عدة مشاكل تنظيمية وتسييرية ،مما انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة مما أدى إلى تسريحها و دخولها في دهاليز البطالة وبذلك اتخذت الدولة عدة إجراءات و سياسات للحد من بطالة هذه الفئة وذلك عن طريق وضع آليات للتشغيل و الحماية من البطالة إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية في حد ذاتها مما دفع المسرح إلى العمل خارج القطاع الرسمي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بحول الله وقوته من خلال التعرف على مفهوم الاقتصاد الغير الرسمي و خصائصه وأهم العوامل المساعدة في انتشاره وأهم مراحل تطوره في الجزائر وانعكاساته على مسار التنمية.

1-تعريف الاقتصاد الغير الرسمي:

-يطلق عليه أسماء كثيرة و ذلك مثل: الاقتصاد الخفي، أو المستتر أو غير الظاهر او الداخلي أو الباطني أو تحت الأرض أو الأسود السري، أو الشبحي أو التحتي، أو غير المرئي أو السفلي أو غير الرسمي أو غير المسجل أو الظل أو المقابل أو الباب الخلفي أو الدخل المعدوم و هي كلها مصطلحات تدور حول معنى واحد، الذي يعبر عن الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الاجمالي للدولة.

و عليه: "تتمثل نشاطات الاقتصاد الخفي أساسا في وحدات تهدف إلى التشغيل الذاتي أولى إنشاء وظائف عائلية و البحث عن فرص لتحقيق المداخيل، و هي ذات تنظيم ضعيف، و تعمل على نطاق ضيق بشكل متميز مع ضعف أو انعدام التقسيم بين العمل و رأس المال باعتبارهما عوامل انتاج و علاقات العمل، إن وجدت، فهي تقوم بشكل خاص على التشغيل المؤقت و العلاقات العائلية أو العلاقات الشخصية و الاجتماعية بدلا من أن تقوم على اتفاقات تعاقدية تتضمن ضمانات للأصول المتبعة".[72]

من خلال هذا التعريف نفهم أن للاقتصاد الخفي أوجه متعددة منها العلاقات الاجتماعية الذي يقوم على أساسها بالإضافة الى البحث عن الربح السريع و التهرب من الضرائب، "و لقد نجحت كوريا الجنوبية و اليابان و الصين و هونج كونج و تايوان و غيرهما في التحسن نحو الاقتصاد الظاهر مقللة بذلك من معدلات الاقتصاد الخفي، و ذلك لأن من أهم عوامل نجاحها كان النظام الاقتصادي السليم الأخذ في النمو".[73]

---

[72]-محمد كنفوش، **الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة**، رسالة ماجستير جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص6.

[73]- نسرين عبد الحميد نبيه، **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط 1،الاسكندرية،2008،ص 08 .

مخطط يبين تقسيم سوق العمل في اطار الرسمي و اللارسمي.

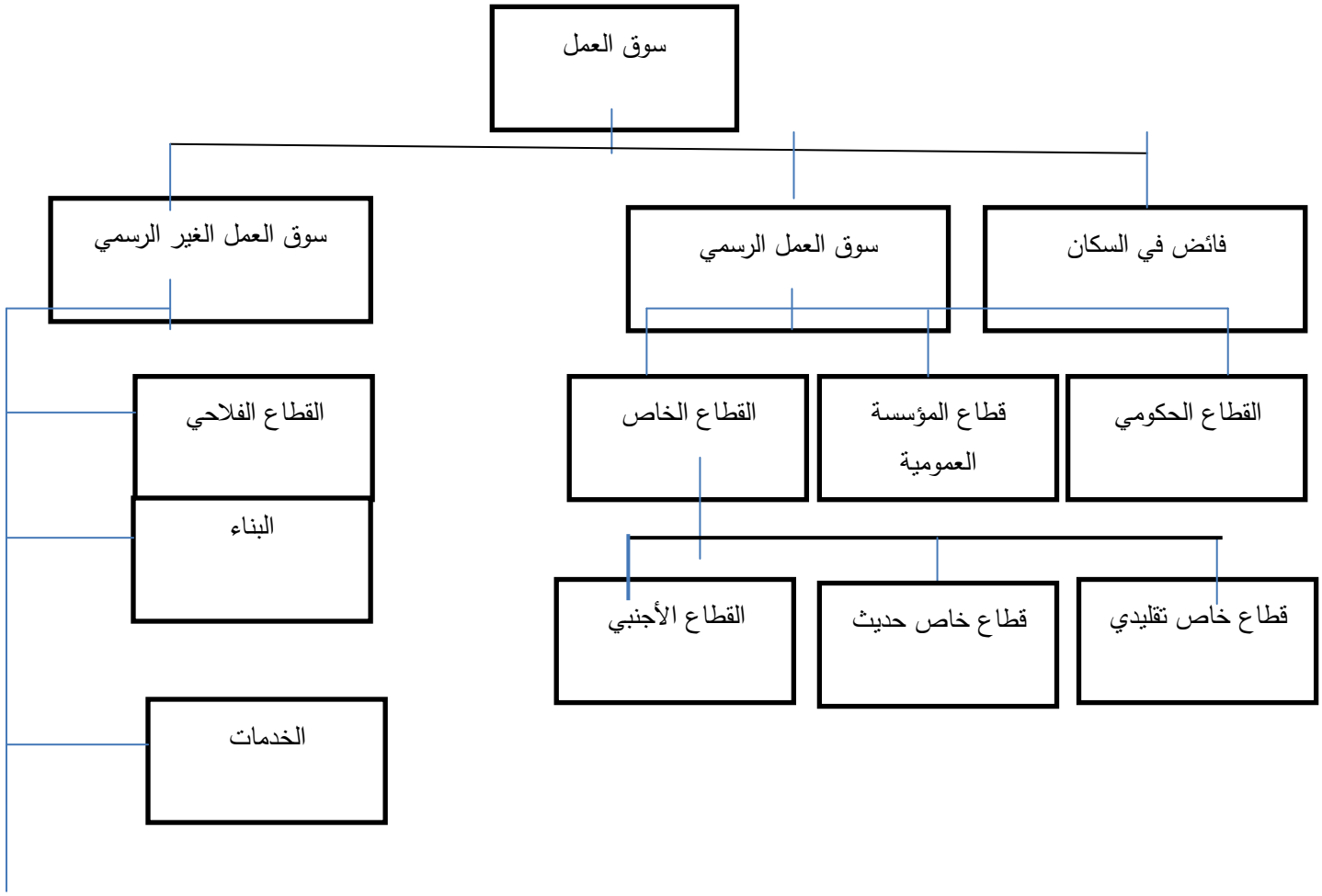

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص202.

يتضح لنا من المخطط أن سوق العمل الغير الرسمي يحوي أهم و غالبية النشاطات الممارسة في مجاله و هي القطاع الفلاحي و البناء و الخدمات.

2-خصائص الاقتصاد الغير الرسمي:

يتميز هذا الاقتصاد بأنه اقتصاد غير رسمي نتيجة قيام ممارسيه بأنشطة اقتصادية بعيدا عن أعين القطاع الحكومي و هي أنشطة لا تتعارض مع الأعراف و القيم و العادات الموروثة و عليه فهذا الاقتصاد:[74]

-يتم بالخفاء بعيدا عن معرفة السلطات الضريبية و ذلك في حالة الاقتصاد الغير رسمي يتم في الخفاء بعيدا عن معرفة السلطات الضريبية و ذلك في حالة الاقتصاد الغير الرسمي المشروع، و يقع في الخفاء بعيدا عن اعين الناس و السلطات العامة و ذلك في حالة الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع أي في الحالتين يتم في الخفاء سواء ك ان بعيدا عن أعين الناس و السلطات العامة او جزئيا بعيدا عن أعين السلطات الضريبية.

- يتنوع ما بين خفي عن اعين الناس و خفي عن أعين السلطات الضريبية فقط و هذا ما يفرق الاقتصاد المشروع من غير المشروع ، فالمشروع هو ما لا تقع تحت طائلة السلطات الضريبية، حيث يختفي عن أعينها و لكنه يكون في مرآى و مسمع من الناس و السلطات العامة، لأنه لا يمثل جريمة فهو نشاط اقتصادي مشروع، أما غير المشروع ، فهو جريمة تختفي عن أعين كل الناس و السلطات بالدولة لأن ه نتاج نشاط إجرامي يؤثر على الاقتصاد القومي غالبا بالسلب و هذه الميزة تجعله يتنوع ما بين خفي عن أعين الناس و ظاهر للجميع ماعدا السلطات الضريبية .

منه ما يشكل جرائم خطيرة مثل جرائم غسيل الأموال و الاتجار بالمخدرات، و غيرها من جرائم الاجرام المنظم و منه ما لا يشكل جرائم خطيرة مثل جرائم تهرب المشروعات الصغيرة من الضرائب البسيطة و يدخل في جرائم الاقتصاد الخفي الجرائم المعقدة و المنظمة و الخفية فالجرائم المعقدة مثل الجرائم التي يصعب كشفها أو اثباتها مثل جرائم الاغتصاب.ويتميز الاقتصاد الخفي بأنه يطلق عليه لفظ جرائم الاقتصاد الخفي و لكن يتم بين الفصل بين نوعين من الاقتصاد الخفي و غير جرائم .

-له علاقة وطيدة بالسلطات الضريبية و الناتج المحلي الاجمالي، إن الاقتصاد الخفي يرتبط بعلاقة السلطات الضريبية و الناتج المحلي الاجمالي حيث أن العلاقة بينهم علاقة تأثر فإذا زاد حجم الاقتصاد الخفي و معدله قلت الضرائب التي تدخل خزانة الدولة و بالتالي قل الناتج المحلي الاجمالي و العكس يحدث، فإذا قل معدل الاقتصاد الخفي ظهر ذلك جليا في زيادة المجموع من الضرائب.

-إن الاقتصاد الخفي ليس بظاهرة جديدة بالمجتمع، و على ذلك نجد غالبية الفئات، تنشط في مجاله ، فهو فضاء يعمل على تحسين الحياة الاجتماعية للعامل المسرح، و تحق يق الاندماج المهني الذي هو ضرورة للاندماج الاجتماعي، باعتباره وسيلة للكسب المادي الوحيدة بالنسبة لهاته الفئة التي عانت من ويلات البطالة، و باعتبار أيضا أن مجتمعا كمجتمعنا الذي يعتبر مجتمعا ماديا بالدرجة الأولى."فالإنسان حين يولد ، يحمل معه الى هذه الأرض حاجات ينبغي أن يشبعها كي يستمر في العيش، و رغبات تجعله يتوقع سعادته من خلال بعض المتع و

---

[74]-نسرين عبد الحميد نبيه،المرجع السابق،ص ص 20،21.

المباهج ، ومهارة او أهلية للعمل تضعه في حالة إشباع هذه او تلك، هذه المهارة هي مصدر غناه كما ان رغباته و حاجاته تعطيه دفعا للعمل...حتى و لو كان في الظل"[75]

– و حسب مكتب العمل الدولي" يعد النشاط غير الرسمي نشاطا غير فلاحيا و يتميز بمعيار أو عدة معايير من المعايير التالية:[76]

–نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي و لدى مصالح الضرائب و في الادارة العامة و لدى مصالح الاحصاء.

–نشاطات تمارس بدون سجل تجاري

–نشاطات رئيسية او ثانوية غير مصرح بها

–نشاطات غير قانونية

–نشاطات محظورة

–نشاطات متنقلة غير مرخص بها

3–العوامل المساعدة على استفحال الاقتصاد الغير الرسمي:

–تتحكم عدة عوامل أساسية و أسباب تجعل الاقتصاد الخفي يساهم بقسط كبير في نشاطه و انتشاره في سوق العمل، بالرغم من الاجراءات و القوانين التي سنتها السلطات من أجل التخفيف من هذه الظاهرة و عليه، فالسبب الأساسي الذي أدّى الى ظهور مثل هذا الاقتصاد هو النظام الاقتصادي الذي تبنّته الجزائر بعد الاستقلال و هو النظام الاشتراكي (اقتصاد موجّه و مخطّط مركزية القرار، يتيح المشاركة في اتخاذ القرارات).

إن من بين أهم العوامل هي:[77]

–إن ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان و التأمينات الاجتماعية و معاشات التقاعد، قد يدفع معظمهم الى البحث عن وظائف أخرى خفية او غير رسمية، و قد تمت ملاحظة أن بعض العاملين في الأنشطة الاقتصادية الخفية و خصوصا في الدول النامية يفضلون هذه النشطات و يرتاحون إليها الى درجة أنهم يرفضون بالفعل فرص العمل الأخرى الرسمية عندما يجدونها، و قد يكون مكسبهم من الوظائف الرسمية بالنسبة لمن لديهم تلك الوظائف.

–إن مستويات الأجور المادية و المعنوية المتدنية و التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، و أنظمة الحوافز و الترقيات التي تفتقر الى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف و تدفعهم الى التهرب من الوظائف الرسمية الى الوظائف الخفية و كل ذلك يؤدي الى تشتيت مقدرات الأفراد و تبديد طاقاتهم و بالتالي عدم إخلاصهم للعمل أو اتقانهم له، ما يؤثر سلبا على المجتمع و الدولة من جميع النواحي.

---

[75]–عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006، ص1.

[76]–محمد كنفوش، المرجع السابق، ص8.

[77]–نسرين عبد الحميد نبيه، المرجع السابق، ص ص ، 48، 49.

-إن تعقد الاجراءات الادارية و التنظيمية و ارتفاع الرسوم في أسواق العمل لاشك قد تدفع الأفراد الى البحث عن فرص العمل المستمرة الأخرى.

-تعقد الاجراءات الادارية و التنظيمية و القضائية و الأمنية في مختلف المؤسسات و الهيئات الحكومية، و التي تدفع الأفراد الى اتباع الحيل و السبل الكفيلة بتجاوزها .

-الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية و مدخلاتها أي عرض العمل من ناحية و الطلب على العمل من ناحية أخرى، حيث يؤدي ذلك بدوره الى خلق جيش من البطالة، ثم تدفعها ظروف المعيشة الى البحث عن فرص العمل غير الرسمية، و بالتالي تدفع بهم الى التشتت و الضياع و المساهمة بتكريس ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الغير الرسمي ، فظهور الفساد الاداري و المالي لا شك يؤدي الى ازدياد و تفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله و بالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.

-يؤدي وجود البطالة المقنعة كذلك الى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد حيث أن وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعورا يضعف طاقاتهم وإنتاجياتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص اخرى للعمل الاضافي يجدون بها ذواتهم و يستفيدون منها ماديا و معنويا.

إن أسباب ممارسة هذا النشاط في مجال بحثنا هذا و التي تتعلق بفئة المسرحين الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية جرّاء الإصلاحات الاقتصادية ، هذه الأسباب تتمثل في ضعف الحماية الاجتماعية من طرف الجهاز المتكفل بهم بالإضافة إلى عدم توفر مصدر آخر للدخل من عمل مؤجر ،أو لأسباب أمنية جراء الأحداث التي شهدتها البلاد خلال العشرية السوداء ، فما كان عليهم إلا التوجه و الدخول في العمل غير رسمي من اجل تلبية المتطلبات الأسرية و إيجاد ذواتهم من الناحية المعنوية، و خاصة المادية و هذا ما عبر عنه البعض من خلال الدراسة الاستطلاعية.

ان للعمل قيمة إجتماعية يثبت بها الفرد وجوده الاجتماعي بعد وجوده المهني و عليه فإذا فقدت الهوية، و عليه فإذا فقدت الهوية المهنية او صعب تحقيقها لمواجهة متطلبات الحياة، ستنتج عدة ضغوطات على العاطل و التي ينجم عنها الكثير من المشكلات و الصعوبات في حالته هاته (البطالة). فما تسببه عمليات تسريح العمال من ضغوط و اضطرابات نفسية لدى المسرحين تؤدي الى عواقب سلبية، بالإضافة إلى المهددين بالتسريح الذين يعيشون حياة قلقة و حالة اجتماعية و نفسية مضطربة فالتخوف من البطالة ، ليس تخوفا من الجانب الاقتصادي المادي فحسب، و إنما التخوف من ضياع العائلة و تشتتها.

-أما المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، فإنه يدرج أهم العوامل المساعدة على تطور الاقتصاد الخفي فيما يلي:[78]

[78]- محمد كنفوش، الرجع السابق، ص17.

–فئة المتسربون من المدارس و غير المتمدرسين: و تضم هذه الفئة الذين لم يتمدرسوا أبدا و أولائك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة ارادية، و قد بلغ عدد الفئة غير المدرجة في المنظومة التربوية 110. 931. 1 شابا سنة 2001 تتراوح اعمارهم بين 6 سنوات و 18 سنة بما يعادل20,3% .

أما بالنسبة للتسربات المدرسية، فإنها ناتجة عن ضعف المنظومة التربوية بالدرجة الأولى و هذا نظرا للبرامج المعتمدة و المستوردة في غالب الأحيان مع التهميش الذي يعاني منه الأستاذ و المعلم.

–خريجواالمعاهد و الجامعات: تجاوز العدد السنوي لحاملي الشهادات خلال السنوات الخيرة 200.000 شخص و يبقى إدماجهم في الحياة العملية صعبا بالنظر الى تقلص فرص العمل المؤهل نتيجة لإعادة هيكلة جهاز الانتاج العمومي الذي لم يعوضه في القطاع الوطني الخاص و الأجنبي إلا بصفة ضئيلة.

–و يبلغ عدد حاملي شهادات التعليمالعالي العاطلين عن العمل في الوقت الراهن حوالي 160000 و لمواجهة صعوبات التوظيف يتجه العديد من حاملي الشهادات الى القطاع غير الرسمي.

–البطالة: تشكل البطالة أهم أسباب البطالة المسجلة في سنة 1999 المقدرة بـ:29,3% له نفس الأثر مثل نسبة البطالة المسجلة في سنة 1966 و المقدرة بـ33%.

–و قد ترتب عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية فقدان: 600.000 منصب عمل بين 1990 و 1998 ، و يبقى العامل الأساسي الذي يدفع باستفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي هو غياب الدولة عند المسؤولين سواء المشرعين أو المنفذين.

4–مراحل تطور الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر:

يقسم خبراء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر الى ثلاث مراحل:[79]

4-1–المرحلةالأولى: 1962 – 1989

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل و ذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية، و سمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلا ان بروز الاقتصاد الخفي كان قويا و هذا نتيجة لجمود الاقتصاد مع تقويم مفرطا لسعر صرف الدينار مما ولد نقصا في المواد الاستهلاكية و ظهور ممارسات سلبية مثل "الطرابندو" و "تجارة الحقيبة" و كذا " البيع تحت الطاولة" و "البيع المشروط".

4-2–المرحلة الثانية : 1990– 1997

[79]–محمد كنفوش،المرجع السابق،ص16.

و تميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية و اضطرابات سياسية واقتصادية الى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 89- 91- 94 و التي أفضت الى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994. و تم تطبيق برنامج التعديل هيكلي تطبيقا لوصفات صندوق النقد الدولي و قد وافق تطبيق هذا البرنامج إعلان حرب على الشعب الجزائري فيها طرف واحد وهو الشعب.

4-3-المرحلة الثالثة:1998- 2003

و تميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية و الخارجية و تم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار و النمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات بالإضافة الى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية، مما أدى الى انتشار الأمراض و الانتحارات كنتيجة لذلك.

-كما تميزت هذه المرحلة بظهور شبكات ما قوية تعمل وفقا لمقولة " من الشعب وعلى حساب الشعب" ، و ما بنك الخليفة إلا دليلا على ذلك و ما أخفي أعظم و أجل.

5-انعكاسات الاقتصاد الخفي على مسار التنمية في الجزائر:[80]

5-1-انعكاساته على السعر:

إن الادخار المخبئ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل الادخار يغذي المضاربة، و يضع حركات توازن العرض و الطلب في موقع أزمة حادة.

إن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة، نظرا لأن السعر في السوق الخفي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة و هنا يلاحظ ان الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسات غير الشرعية، ومن ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الانتاجية.

5-2انعكاساته على التجارة:

سمحت عملية الاحصاء و إعادة التسجيل المنطلقة 1997 وانتهت في أوت 2002 باستخلاص فارق بين التجار الحقيقين و التجار الوهميين يقدر بـ:626.781 تاجر منهم:

- 9907 تاجر مشطوب.
- 55548 تاجر متجول.
- 39075 شخصا يؤدي خدمة النقل.
- 37020 تاجرا مشتغل غير محدد.

---

[80]- محمد كنفوش، المرجع السابق، ص18.

5- 3 انعكاساته على القطاع الإنتاجي:

إن السياسة الصناعية وعدم تلاءم مخططات إعادة الهيكلة و التفكك المالي، يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف و غياب المراقبة،أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها بل حتى على توقفها عن الانتاج.إن الاقتصاد الغير الرسمي يشكل بحق عائقا حقيقيا لنمو و بقاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة.

6-دور القطاع غير الرسمي في استقطاب العمال المسرّحين:

5-1مفهوم التسريح العمالي:

-لقد صدر القانون التشريعي وفق المرسوم 94-09 المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية مستعملا عبارة "فقدان العمل لأسباب اقتصادية" ان هذا الاستعمال تنقصه الدقة في التعبير فيمكن استبدال عبارة"فقدان العمل بصفة لا إرادية" بعبارة" فقدان العمل لأسباب اقتصادية أو "التسريح لسبب اقتصادي".

وعليه فإن هذا"المرسوم التشريعي جاء حاليا من تعريف للسبب الاقتصادي و حتى القانوني الفرنسي لم يعرف في البداية مفهوم السبب الاقتصادي، وكان يحيل إلى الاتفاقيات الجماعية إلى أن صدر القانون الفرنسي رقم 459 سنة 1989 فأتى بتعريف قانوني له"[81]، و استعمالنا لعبارة" التسريح لسبب اقتصادي" لكونه يتوقف كليا على مبادرة صاحب العمل من خلال إعداده للمخطط الاجتماعي،وغير ذلك من الإجراءات و كلمة التسريح "من الناحية اللغوية تفيد الحاجز الفاصل بين الشيئين"[82]، أما اصطلاحا فيعرف بأنه:"عمل انفرادي بموجبه يبدي صاحب العمل إرادته لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة"[83]

من خلال هذا التعريف نستخلص أنّ التسريح يكتسي الطابع الانفرادي للتسريح أي يتخذه صاحب العمل بمبادرته وإرادته،كذلك يخص هذا التسريح العقود الغير محددة المدة بعيدا عن العقود المحددة المدة،بفترة التجربة التي هي عملية من خلالها تتأكد كفاءات شخص ما و تسمح بوضعه في المكان المناسب.

5-2 أسباب التسريح العمالي:

إن التطور التكنولوجي للمؤسسات،و الأزمات المالية الحاصلة و التي أصبحت صفة من صفات المؤسسة الحديثة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و الذي أثّر بدوره على عالم الشغل حيث أدى ذلك إلى وقوع المؤسسات في العديد من المرات إلى صعوبات مالية أو تصادمها مع حتميات التطور الاقتصادي و الاجتماعي واستعمال طرق ووسائل تكنولوجية حديثة،مما أثر سلبا على العمال وذلك قصد التقليل من النفقة و زيادة المردودية في الإنتاج بأقل التكاليف خصوصا في إطار المنافسة الحرة (متطلبات اقتصاد السوق)، حيث لم يعد

---

[81]-عطاء الله أبو حميدة،**التسريح لسبب اقتصادي مفهومه،اجراءاته وآثاره**،ديوان المطبوعات الجامعيةالجزائر ،2009، ص39.

[82]-مسعودان فريدة،**تسريح العمال لاسباب اقتصادية في ظل القانون الجزائري**،رسالة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء،الجزائر،2008، ص8

[83]-عطاء الله أبو حميدة،نفس المرجع،ص40.

يوجد إجراء فصل فردي فحسب بل تعدى إلى أكثر من ذلك، فأصبح فصلا جماعيا وهذا لسبب اقتصادي وتقني في آن واحد،و أصبحت اليوم القوانين الحديثة تسمح لصاحب العمل الذي تعترضه صعوبات مالية أو تقنية،الاستغناء عن جزء كبير من اليد العاملة وذلك وفق إجراءات معينة ومحددة في القوانين المتعلقة بعلاقات العمل و النظم الموضوعية بصفة خاصة من أجل تنظيم إجراء التسريح.

-كما أصبحت الاتفاقيات الجماعية ، تعالج هذه النقطة بصفة دقيقة ومضبوطة تحقق مصلحة الطرفين، بما يمثله هذا التسريح ، وما يعكسه على الحياة الاجتماعية للعامل ومعاناته الاقتصادية، ارتأينا التطرق إلى أسباب التسريح.

1-2-5 الأسباب ذات الطبيعة العرضية(الظرفية):

تتمثل الأسباب الظرفية "في المحيط الاقتصادي للمؤسسة سواء كان هذا المحيط وطنيا او دوليا" [84]،فالظروف الخارجية تتصل بالمحيط الاقتصادي الذي تكون له انعكاسات سلبية على سير نشاط المؤسسة وتشكل ضغوط على إدارة صاحب العمل وتتميز هذه الظروف بكونها ظرفية وليس لها بعد زمني تتمثل بصفة عامة في انخفاض الطلب على السلع والخدمات كأثر للمنافسة،ارتفاع معدلات التضخم كأثر للتطور التقني في مجال أساليب الإنتاج في الصعوبات المالية أو في ارتفاع أثمان المواد الأولية.

2-2-5 الأسباب ذات الطبيعة الهيكلية:

تكون"هذه الأسباب في إطار سلطة صاحب العمل في تغيير أو تعديل هيكل المنشأة إما لمواجهة صعوبات اقتصادية أو فنية أو مادية تعترض سير النشاط الذي يزاوله من خلالها،وإما لتهيئة الوسائل التي تمكنه من قدرة التكيف و ظروف المنافسة الاقتصادية،وإما لزيادة العائد الاقتصادي من خلال خفض الأعباء التي تتحملها المنشأة كتكلفة لاستخدام قوى العمل البشرية في تحقيق نشاطها"[85]

إن إنهاء علاقة العمل لأسباب اقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية يعد أثرا لإجراء مجسد في تغيير أو تعديل هيكل المنشأة،إما لمواجهة الصعوبات الاقتصادية أو التقنية التي تعترض سير نشاط المؤسسة وإما لتهيئة الوسائل التي تمكن من قدرة التكيف وظروف المنافسة الاقتصادية أو من أجل رفع المردودية وتقليل التكاليف وربح الوقت كحالة تجديد العتاد وتوزيع العمال على الفروع و الأقسام وهذا قد يترتب عنه إلغاء بعض مناصب العمل التي تصبح غير ضرورية و بالتالي ضرورة تسريح العمال الذين يشغلونها ، كما قد يتصل التعديل الهيكلي بالهيكل القانوني للمؤسسة أي أثر ملكيتها أو حالة الإدماج داخل مجموعة إقتصادية ،و لكن هل يحتفظ العامل بمنصب عمله في حالة نقله إلى وحدة عمل أخرى التي قد يتغير فيها صاحب العمل؟

---

[84]- عطاء الله أبو حميدة،المرجع السابق،ص58.

[85]-نفس المرجع،ص59.

إن الجواب جاء في المادة 01/74 من قانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل حيث ذكرته أنه إذا حدث تغيير في الوضعية القانونية للهيئة المستخدمة تبقى جميع علاقات العمل المعمول بها يوم التغيير قائمة بين المستخدم الجديد والعمال"[86]

3-5 تأثير الخوصصة على ظاهرة التسريح العمالي:

إن من أهداف الخوصصة هو ترشيد و عقلنة الإقتصاد الوطني على غرار الإصلاحات الأخرى و كذا تكييف الإنتاج بما يتناسب مع المحيط و رفع مردودية الموارد المستثمرة ،فما هو أثرها على العمال؟

لقد شهدت نسبة التشغيل في القطاع العمومي انخفاضا من 72% في سنة 1989 الى 51% في سنة 1992 ،و ذلك بسبب إعادة الهيكلة القطاعية التي كانت المرحلة التمهيدية لخوصصة المؤسسات ، والتي تم فيها الاستغناء عن عدد معتبر من مناصب الشغل التي أصبحت تعتبر غير ضرورية مرورا إلى الغلق الحتمي للمؤسسات و التقليص من عدد العمال و لذلك كانت ولا زالت الخوصصة ظاهرة حديثة ترجع إلى بداية التسعينيات و عملية جديدة تستدعي دراسة كيفياتها بصفة عقلانية ورشيدة و دراسة ما تم غلقه من مؤسسات.

و على غرار الإصلاحات الهيكلية، فإنّ عملية الخوصصة كانت لها عدة انعكاسات اجتماعية واقتصادية على الطبقة العاملة، فبطالة هاته الطبقة كانت نتيجة سياسة منتهجة من طرف الدولة ألا وهي الخوصصة ،هذه السياسة التي كانت تهدف إلى تحسين الإنتاجية و عصرنة الاقتصاد الوطني اقتصرت على سلبياتها دون ايجابياتها التي تمثلت في الحالة الاجتماعية التي يعيشها المسرّح بعد فقدانه لمنصب عمله.

إن هذا الرهان الذي فرض على القطاع العام، لم يثبت نجاعته الفعلية بدليل الانعكاسات السلبية التي أثرت على المسرح ومن ذلك انخفاض القدرة الشرائية و ارتفاع نسبة الفقر و ظهور العمل الغير الرسمي لدى الفئة المسرحة،فبعدما كان الخطاب السياسي يتحدث عن التطور الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد،أصبح يتحدث عن عولمة الاقتصاد في ظل الشراكة الأجنبية "فالخوصصة كونها نظام عالمي مرتبطة بالتغيرات،فهي تمثل رهان الانتقال الحالي إلى اقتصاد السوق"[87]

وعليه فإنها تؤثر على العامل والذي فقد منصب عمله ممّا انعكس على حياته الاجتماعية و الاقتصادية،بعدما كان العمل يعني له الكثير سواء من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و حتى النفسية.أصبح بين ليلة وضحاها من غير عمل فهو يمثل له المصدر الأساسي للدخل وتلبية احتياجات أسرته .

4-5- الآثار القانونية المترتبة عن التسريح العمالي:

لقد أعطى المشرع الجزائري موازنة بين المصالح الاقتصادية للمؤسسة بإخراجها من أزماتها الاقتصادية و المالية من جهة،و من جهة أخرى المصالح الإجتماعية للعمال المعنيين بهذا الإجراء (التسريح) فخصهم بضمانات

---

[86]-عطاء الله أبو حميدة،المرجع السابق،ص 9.

[87]-العبد الله مصطفى،**الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2005،ص 270.

مادية متمثلة في التعويضات و حقوق أخرى سنحاول إبرازها من خلال العمال المحالين على التقاعد المسبق و حقوق العمال المحالين على البطالة.

5-4-1 نظام الإحالة على التقاعد المسبق:

إن نظام الإحالة على التقاعد المسبق هو نظام جديد يتماشى و الأوضاع الاقتصادية،بحيث كان ذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/94: فنصت المادة 02 منه على أنه تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على جميع أجراء القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لسبب اقتصادي في إطار تقليص عدد من العمال أو التوقيف القانوني لعمل المستخدم وأن أحكام هذا المرسوم التشريعي،يمكن أن تمدد إلى إجراء المؤسسة و الإدارات العمومية بنص خاص"[88]

يمكننا القول بأن التقاعد المسبق هو إحالة العامل على التقاعد بصفة مسبقة قد تصل إلى 10 سنوات قبل السن القانوني.

5-4 -2 نظام الإحالة على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[89]:

إن التقليص من مناصب الشغل يؤدي حتما إلى انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع وما ينجر عن هذه الظاهرة من تأثيرات على كل المستويات التي أثّرت بالدرجة الأولى على الفرد العامل قبل المجتمع و تؤثر على حياته الاجتماعية من هنا كان لزاما على الدولة أن تضع موازين جديدة للحد من هذه الأزمة الجديدة التي أصبحت تشكل عائقا أمامها،وعليه فلقد وضعت إحدى آلية من آليات التنمية و هي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "C.N.A.C".

وذلك بموجب المرسوم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 وأسندت لهذا الصندوق مهمة الحماية ضد خطر فقدان منصب العمل بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية .

وقد نص المرسوم التنفيذي رقم 188/99 المؤرخ في 6 جويلية 1994 على إنشاء مصالح مركزية وهياكل جهوية ووكالات الولاية.

والمشرع الجزائري عندما تعرض لضبط نظام التأمين على البطالة اشترط ضرورة توفر شروط عامة وأخرى خاصة بتحديد المستفيدين من هذا النظام ولقد كانت الشروط العامة خاصة بالأجير و الظروف التي يتم فيها فقدان العمل ،والتي تعتبربدورها في حالة تقليص عدد العمال لتعرضه لصعوبات اقتصادية مالية أو حالة إنهاء نشاط المستخدم نتيجة إفلاس المؤسسة أو بقرار حلها.

أما الشروط الخاصة فهي شروط تتعلق بصاحب العمل و التي تكون في شكل إلتزامات تقع على صاحب العمل و التي تشمل دفع بانتظام الاشتراكات الخاصة بالضمان الاجتماعي و عليه فالمسرح في ظل هذا النظام،فإنه يستفيد من عدة امتيازات تكون في شكل تعويض شهري عن البطالة و الذي يدفعه الصندوق الوطني للتأمين عن

---

[88]-محمد الصغير بعلي، المرجع السابق،ص67.

[89]-الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، **دليل حول التكفل بالبطالين ذوي المشاريع المصغرة البالغين من العمر 35-50**.

البطالة، لن يتجاوز ثلاثة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون ولن يقل عن 75% من نفس هذا الأجر، كما أن العامل أيضا يستفيد من تحديد مدة التكفل و التي تقدر بشهرين عن كل سنة من الأقدمية المثبتة لدى آخر مستخدم بما فيها وفي أقصى الحالات الأقدمية لدى مستخدمين سابقين،إذا كان التغيير ناتجا عن إعادة الهيكلة وإعادة توزيع العمال، كما أن الانخراط في نظام التامين عن البطالة يتطلب توافر ثلاثة شروط هي:

– البحث فعلا عن شغل و المقصود بذلك تسجيل العامل نفسه كطالب للشغل لدى الوكالة الوطنية للشغل و تجديد الطلب شهريا إلى أن تنقضي مدته،أو يتحصل على عمل جديد.

–عدم رفض عمل أو تكوين تحويلي.

–أن يذكر اسمه ضمن قائمة المسرحين المحددة في الجانب الاجتماعي لمخطط الإصلاح الداخلي للمؤسسة.

خاتمـــــــــة:

إن للعمل الغير الرسمي أهمية كبيرة بالنسبة للمسرّح، فبالرغم من الصعوبات التي تلقاها في مجال نشاطه إلا أنه يبقى المصدر الأساسي للدخل نظرا لعدم حصوله على منصب عمل دائم ولا حتى على تعويضات في حين انه ملزم على تلبية وإشباع حاجياته الخاصة و العائلية ،فهذا الوضع يؤدي بالفرد إلى التقاط كل الفرص و ترقب كل الإمكانيات (قانونية كانت أو غير قانونية)التي تقدم إليه،فالقطاع غير الرسمي مازال يمثل الوسيلة الأساسية بالنسبة إليه خاصة بعد فقدانه لمنصب عمله و يتعلق الأمر هنا بتهديد استقراره الاجتماعي والمادي،وهذا ما سنشير إليه في الدراسة الميدانية.

الباب الثانــي
الاطار الميداني للدّراسة

الفصـــل الرابع

التعريف بميدان الدراسة
و خصائص العينة

تمهيـــد:

سنتناول في هذا الفصل التعريف بميدان البحث، ومحاولة التعرف على الخصائص الفردية للعمال المسرحين الناشطين في القطاع اللارسمي ومختلف القطاعات التي نشطوا فيها و ذلك من خلال :التعريف بميدان البحث و دراسة الخصائص العامة لعينة البحث.

1-التعريف بميدان الدراسة:

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هيئة حكومية أنشئت بصدور مرسوم تشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لاسباب اقتصادية.

من ذلك التاريخ وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مهن تسمح بتسهيل إعادة الادماج و ذلك عبر طرق البحث الفعلي لمناصب العمل، ومنذ انشاء الصندوق في 1994 تتم عملية دفع التعويضات عن البطالة للعمال المعنيين على المستوى الوطني دون حدوث أي خلل أو تأخر في الدفع،كما أن الصندوق لم يعرف أي عجز مالي حتى الآن وعلى العكس من ذلك فهو يتمتع بفائض مالي يسمح له بأن يقوم بهذه المهنة في أمان و راحة واستقرار.

كما أنشأ الصندوق إضافة الى مهمة التأمين عن البطالة،مجموعة من الأساليب و الآليات الميدانية التي تساهم في توجيه العامل العاطل أو غيره من العاطلين لكيفية الحصول على عمل جديد بالأجر الشهري أو مساعدته على خلق نشاط جديد حر خاص به للخروج من البطالة، وفتح الباب للعمل أمام عاطلين آخرين مثلهم،كما منحت الفرصة للعاطلين من أجل التكوين و التأهيل المختص المحترف قصد إنشاء نشاط خاص أو الاندماج في سوق العمل بناءا على الاحترافية الجديدة التي يحصل عليها بعد فترة التكوين بمراكز مختصة بالتكوين للتأهيل المهني العامة.

و قد أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 04/02 لعام 2004 المتعلق بحق العاطلين سواء كانوا عمالا و فقدوا مناصب عملهم،أو عاطلين لم يشتغلوا أبدا يكون من حقهم إذا كانت أعمارهم بين 35و 50 سنة الحصول على قروض ميسرة بهدف إنشاء مشاريع و مؤسسات مصغرة لهم فرديا أو جماعيا من أجل الخروج من الأوضاع الاجتماعية الصعبة و البطالة.

و يتوزع الصندوق عبر كامل التراب الوطني،فإن شكله التنظيمي يضم 13 وكالة جهوية و 48 فرعا ولائيا تابعين إلى المديرية العامة المتواجدة بالجزائر العاصمة.

و يتولى الصندوق الصلاحيات التالية بموجب القوانين و التنظيمات المعمول بها:

- ضبط ملفات المؤمنين يوميا و صفات التحصيل و المراقبة و النزاعات حول تحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة.

- تسيير الأداءات التي يقدمها نظير الحماية ضد خطر البطالة.
- مساعدة و دعم كل البطالين المستفيدين من التأمين عن البطالة من أجل إعادة إدماجهم في الحياة العملية و ذلك بالتعاون مع المصالح العمومية للشغل و إدارتي البلدية و الولاية.
- المساهمة مع المؤسسات المالية و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق نشاطات لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

- المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر لاسيما عبر المساهمات المالية في صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر.

إمكانية المساهمة في تمويل النشاطات التي ينشئها البطالون المستفيدون من التأمين عن البطالة سواء عن طريق منح قروض إضافية ألى المستفيدين من القرض المصغر أو بالمساهمة في تركيب القروض الخاصة مع المؤسسات المالية الموجهة للبطالين من التأمين عن البطالة.

الفصل الخـــامس

لجوء المسرّح الى العمل الغير الرسمي
نتيجة الضغوط الماديّة

تمهيـــــد:

أدّى التّسريح الجماعي للعمال الى تدهور الاوضاع الاجتماعية لهؤلاء المسرّحين،ففقدان العمل و انعدام الدّخل أدّى الى ظهور ضغوطات مادية، نشأ عنها صراعات و مشاكل أسريّة أثّرت سلبا على الاستقرار في الوسط الأسري.

فما كان منه إلاّ اللّجوء الى ممارسة العمل الغير الرّسمي،الذي يعتبر وسيلة للكسب المادي في نظر هذا المسرّح خصوصا في ظل الوضعية التي يعيشها و التي تشكّل له ضغوطات مادية و حتّى نفسية و نتيجة لذلك الوضع،لجأ الى البحث عن عمل حتّى و إن كان غير رسمي و ذلك بهدف تحسين وضعيّته و القضاء على الضغوطات و المشاكل الاسرية نتيجة بطالته.

وسنقوم بتحليل الفرضية الاولى و التي تفترض أنّ الضغوط المادية للمسرّح تساهم في لجوئه الى العمل الغير الرّسمي، ومن منطلق النشاط في القطاع اللارسمي،سنقوم بتحليل الفرضية اعتمادا على المؤشّرات التالية:

1-الوضعية الاجتماعية قبل ممارسة العمل الغير الرّسمي.

2-لجوء المسرّح الى العمل الغير الرّسمي.

3-دور العمل الغير الرسمي في التخفيف من الضغوط المادية.

1-الوضعية الاجتماعية للعامل بعد تسريحه من العمل:

إن العمل هو رمز الاندماج الاجتماعي و الاستقرار النفسي و الاجتماعي و هو يمثل مصدر الدخل الوحيد لمعظم أفراد المجتمع، و العمل يوفر الراحة المادية و النفسية من خلال تلبية احتياجات أسرة و متطلبات الحياة الضرورية فالعمل مجال لتحقيق الذات و إثباتها، إلا أن فقدانه يؤثر سلبا على وضعية العامل الاجتماعية الذي هو بعد قضائه لعدة سنوات في العمل كان من الصعب عليه تحمّل نتائج البطالة التي أحدثت فراغا و نقصا ماديا و نفسيا رهيبا.

جدول رقم 13: الحالة المدنية للمبحوثين وعلاقتها بوجود ضغوطات مادية

وجود ضغوطات مادية / الحالة المدنية	نعم	لا	المجموع
أعزب	11 %84.61	2 %15.48	13 %100
متزوّج	40 %85.10	7 %14.89	47 %100
المجموع	51 %85	09 %15	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 85% من المبحوثين لديهم ضغوطات مادية، و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين المتزوجين بـ 85.10%، تليها نسبة المبحوثين العازبين بـ 84.61% .

و مقابل ذلك نجد 15% من المبحوثين ليس لديهم ضغوطات مادية، و تتأكد لدى المبحوثين العازبين بـ 15.48% ثم 14.89% لدى المبحوثين المتزوجين.

تبين لنا النتائج أن معظم المتزوجين يعانون من ضغوطات مادية تتعلق بالديون و احتياجات الأسرة، خاصة أن هؤلاء المتزوجين ليهم أولاد يحتاجون الى نفقات و مصاريف ضرورية إضافة إلى مصاريف أخرى متعلقة بالضرائب و متطلبات الحياة الضرورية، فحسب بعض المبحوثين يوجد صعوبة بالغة في تلبية هذه الاحتياجات و تسديد الديون حتى أن أغلب هؤلاء يتحملون مصاريف خاصة بالأولاد الذين يدرسون مقارنة مع غلاء مستلزمات الدراسة، لنجد نسبة معتبرة من المتزوجين الذين أجابوا بعدم وجود ضغوطات مادية، فهؤلاء يعيشون في أسر ممتدة

مما سمح لأوليائهم بتغطية الاحتياجات و لو بصفة أقل مما كانت عليه الحال، عندما كان يعمل و يساعد في تغطية الاحتياجات.

و فيما يخص العازبين فأغلبهم لا يعانون ضغوطات مادية و ذلك راجع إلى أنه لا يتحملون أية مسؤوليات أسرية تتطلب منهم خاصة إلا فيما يخص تلبية بعض الاحتياجات الخاصة بهم و التي كثيرا ما أجاب المبحوثون عنها أنهم يلبونها عن طريق ما ادخروه من أموال او من التعويضات و المنح التي استفادوا منها من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أو انهم مازالوا تحت سلطة أوليائهم.

جدول رقم 14: وجود مشاكل داخل الأسرة و علاقتها بنوع الضغوطات المادية.

الإجابة / الضغوطات المادية	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
الديون	14 %73.7	5 %26.3	/	19 %100
عدم تلبية حاجيات الأسرية	19 %67.9	8 %28.6	1 %3.6	28 %100
أخرى	2 %66.7	1 %33.3	/	3 %100
بدون إجابة	1 %100	/	/	1 %100
المجموع	36 %70.6	14 %27.5	1 %2	51 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 70.6% من المبحوثين يعانون من مشاكل داخل الأسرة و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد ذلك لدى المبحوثين الذين يعانون ضغوطات مادية متعلقة بالديون بـ 73.7% ، تليها نسبة المبحوثين الذين يعانون من ضغوطات مادية متعلقة باحتياجات الأسرة بـ 67.9% ، بالمقابل نجد 27.5% من المبحوثين لا يعانون من مشاكل داخل الأسرة.

يتبين لنا من النتائج السابقة أن معظم المبحوثين و على اختلاف الضغوطات المادية التي يواجهونها، فهم يعانون من مشاكل أسرية متمثلة في الصراعات و الخلافات و التفككات الناتجة عن صعوبة المعيشة وانعدام الدخل، فحسب الدراسة الميدانية التي أجريناها، فإن هؤلاء المبحوثين العاطلين عن العمل يعانون من ضغوطات مادية

أثّرت على مستوى العلاقات العائلية من صراعات و نرفزة وانطواء و عزلة أدت الى تفكك أسري بين أفراد العائلة و الى ضغط نفسي أثر على الوسط العائلي، هذا بدوره له عدة نتائج وانعكاسات، فهو يؤثر على العلاقة الزوجية، أين ترتفع نسب الطلاق و كذا على الأبناء فيما يخص تراجع مستواهم الدراسي، الى جانب الفقر وانتشار الآفات الاجتماعية كتجارة المخدرات و السرقة و التسرب المدرسي و العمالة، فتسريح العمال و الضغوطات المادية الناجمة عنه و التي عانى منها معظم المسرحين الفاقدين لمناصب عملهم أدت إلى تفكك الأسرة التي تعرضت لهذه الأوضاع و عانت من الفقر و عدم الاستقرار ما أثّر سلبا على جوانب عديدة في مجتمع باعتبار أن الأسرة هي نواة المجتمع و علها يقوم و يتأسس.

جدول رقم 15: تأثير التسريح على العائلة و علاقتها بدور التعويض للحفاظ على الاستقرار

مساعدة التعويض / تأثير التّسريح	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
نعم	11 %44	14 %56	/	25 %100
لا	6 %50	5 %41.66	1 %8.33	12 %100
بدون إجابة	1 %50	1 %50	/	2 %100
المجموع	18 %46.15	20 %51.28	1 %2.56	39 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 51.28% من المبحوثين لم يساعدهم التعويض و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين أثرت عليهم عملية التسريح بـ 56% تليها 41.66% للذين لم يساعدهم التعويض.

و بالمقابل نجد 46.15% من المبحوثين الذين ساعدهم التعويض و تتأكد لدى المبحوثين الذين لم تؤثر عليهم عملية التسريح بـ 50% تليها نسبة 44% لدى المبحوثين الذين أثرت عليهم عملية التسريح ، و سجلت 2.56% كأصغر نسبة لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة.

يتضح لنا جليا من خلال النتائج أن معظم المبحوثين أثرت عليهم عملية التسريح معنويا ما دفعهم بذلك إلى البحث عن مصدر آخر لتجاوز التأثير السلبي للأزمة، فلن يجد بذلك إلا التعويضات المالية التي تحصلوا عليها بعد التسريح و التي بدورها لم تساعدهم كثيرا للتخفيف من الضغوط المادية و تحسن وضعيتهم الاجتماعية، الإضافة إلى أنها غير كافة لتغطية احتياجات الأسرة و متطلبات المعيشة و لاتحافظ على الاستقرار مما دفع بهم إلى

ممارسة نشاطات في إطار اللارسمي، ليجد ذلك هؤلاء متنفسا و حلا لأزمتهم، حتى و إن كان غير مشروعا و دون ترخيص و دون تأمين لكن هل هذه النشاطات تحد من تلك الضغوط المادية و تقلل من مشاكل و عدم الاستقرار، هذا ما سنوضحه لاحقا من خلال لجوء المسرح للعمل الغير رسمي من أجل تحسين وضعيته الاجتماعية.

بينما توجد نسبة ضعيفة من المبحوثين لم تؤثر عليهم عمليّة التسريح ذلك أن التعويضات المالية المقدمة من طرف الصندوق ساعدتهم ف الحفاظ على الاستقرار، حتى و إن كانت قليلة على حد تعبير بعض المبحوثين، فنظام التعويضات حتى و إن استمر فإن استمراريته تبقى مؤقتة و ليست كافية.

2- ممارسة المسرّح للعمل الغير الرّسمي لتحسين وضعيّته الاجتماعية:

إنّ الوضعيّة الاجتماعية المزرية التي آل اليها المسرّح دفعت به الى البحث عن عمل لسد الفراغ الذي خلّفه فقدتنه لمنصب عمله، فعدم الاستقرار و المشاكل و الضغوطات المادية و انعدام الدخّل دفع بهؤلاء الى البحث عن عمل و ذلك بممارسته أنشطة حرّة في المجال اللارسمي، ليكون بذلك هذا العمل وسيلة للكسب المادّي و مصدرا للدّخل من أجل تحسين وضعيّته و خروجه من الأزمة المادية التي يعيشها.

جدول رقم 16: وجود مصدر آخر للدخل و علاقته بالبحث عن عمل

وجود مصدر آخر للدخل / البحث عن عمل	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
نعم	42 %80.8	10 %19.2	/	52 %100
لا	4 %50	3 %37.5	1 %12.5	8 %100
المجموع	46 %76.7	13 %21.7	1 %1.7	60 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 76.7% من المبحوثين أجابوا بوجود مصدر آخر للدخل، و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين قاموا بالبحث عن عمل بـ 80.8%، تليها نسبة الذين لم يبحثوا عن عمل بنسبة 50% .

مقابل ذلك نجد 21.7% من المبحوثين أجابوا بعدم وجود مصدر آخر للدخل،و تتأكد بـ 37.5% لدى المبحوثين الذين لم يبحثوا عن عمل ثم بنسبة 19.2% لدى المبحوثين الذين قاموا بالبحث عن عمل.

توجد نسبة كبيرة من المبحوثين الذين سرحوا من عملهم و فقدوا أجورهم و هم يملكون مصادر أخرى للدخل و التي تتمثل في أنهم مازالوا يعيشون تحت سلطة أوليائهم ، أن ذلك لم يكن لهم حاجزا للبحث عن عمل الذي يعتبر أساس كسب الدخل لتلبية الاحتياجات المختلفة، كما يعبّر عن الاستقرار النفسي و الاجتماعي، فهؤلاء العمال بعد تسريحهم و فقدانهم لمناصب عملهم و لأجورهم بعد عمليات غلق المؤسسات و التصفية الشركات و التسريح الجماعي للعمال أصبحوا يعانون أمام متطلبات الحياة المتعددة من عدة مشاكل و صعوبات متمثلة في عدم الاستقرار النفسي و المادي، فبادروا مباشرة في البحث عن عمل لأجل تسوية الوضعية و البحث عن الاستقرار النفسي و المادي و ذلك بالعمل عند الخواص أو اللجوء لأجهزة الحماية الاجتماعية و الذي يمثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أحدها، بالإضافة إلى جهاز الإحالة على التقاعد المسبق مقارنة بنسبة ضعيفة من المبحوثين الذين لا يملكون مصدر آخر للدخل و لم يبحثوا عن عمل، فهؤلاء في معظمهم لا يتحمّلون أعباء و مصاريف و مسؤوليات أسرية ليمثّلوا فئة العازبين و الذين يلبّون احتياجاتهم من طرف الأولياء.

بينما المبحوثون الذين لم يكن لهم مصدر آخر للدخل و قاموا بالبحث عن عمل ، كانت لهم نسبة معتبرة ، فهؤلاء يمثّلون خاصة أرباب أسر و عائلات، هذه الأخيرة التي تحتاج الى متطلبات و مصاريف كبيرة خاصة مع "ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية"، فما كان عليهم إلا البحث عن عمل و ممارسة أعمال جانبية عند الخواص، مقابل أجور بسيطة و القيام ببعض الأعمال في إطار غيرالرسمي ليمثل لهم بذلك هذا الأخير مصدر أساسي للدخل بالرغم من أنه يحتوي على مخاطر كالتأمين من حوادث العمل.

جدول رقم 17: دوافع الانخراط في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و علاقتها بالوضعية المهنية السابقة.

دوافع الانخراط / المهنة السابقة	الحصول على منحة	الحصول على قرض مالي	الحصول على عمل	التسجيل ضمن البطالين	بدون اجابة	المجموع
إطار	1 %10	1 %10	4 %40	1 %10	3 %30	10 %100
موظف	9 %50	2 %11.11	2 %11.11	1 %5.55	4 %22.22	18 %100
عامل	16 %64	1 %4	4 %16	1 %4	3 %12	25 %100
أخرى	2 %28.57	/	/	1 %14.28	4 %57.14	7 %100
المجموع	28 %46.66	4 %6.66	10 %16.66	4 %6.66	14 %23.33	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 46.66% من المبحوثين كان دافعهم الأول في الانخراط في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو الحصول على عمل و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين كانوا عمّالا بـــ64% ، تليها نسبة المبحوثين الذين كانوا موظفين بـ 60% و 10% لدى الذين كانوا اطارات و 2% لدى المبحوثين الذين مارسوا مهنا أخرى.

مقابل ذلك نجد أن 23.33% من المبحوثين الذين لم تكن لهم اجابة ثم 16.66% لدى المبحوثين الذين كان دافعهم الحصول على عمل و تتأكدلدى المبحوثين الذين كانوا إطارات بـ 40%، تليها 16% لدى المبحوثين الذين كانوا عمّالا ، ثم 11.11% لدى المبحوثين الذين كانوا موظفين.

بينما سجلت 6.66% من المبحوثين الذين كان دافعهم الانخراط بالصندوق هو الحصول على قرض مالي و و نفس النسبة سجلت لدى المبحوثين الذين كان دافعهم هو التسجيل ضمن البطالين.

يتبين لنا من النتائج السابقة أن معظم المبحوثين لجؤوا إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للحصول على منحة و عمل، هذا الجهاز الذي وضعته الدولة من أجل التكفّل بهؤلاء المسرحين من العمل بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق منحهم فرصة أخرى في إيجاد منصب عمل أو خلق منصب عمل جديد، فالعمل هو رمز الاستقرار و الأمان لهؤلاء العمال الذين لجؤوا مباشرة بعد تسريحهم إلى البحث عن عمل آخر هدف الآباء على الاستقرار، خاصة و أن عملية البحث عن عمل صعبة جدا و لها تأثيرات تظهر جليا على الحلة النفسية و الجسدية لهؤلاء المسرّحين و ذلك حسب بعض المبحوثين و كذا شهادات بعض الموظفين صندوق التأمين الذين لاحظوا ذلك التغيير الذي يحدث للباحثين عن عمل من تعب نفسي و جسدي كبير و حتى الإصابة ببعض الأمراض العقلية، ما يشير إلى تأزم الوضع من جهة و أهمية العمل من جهة أخرى ليقوم الصندوق وضع التسهيلات عند هؤلاء المبحوثين أو الطالبين لإيجاد منصب عمل يتوافق و قدرات هؤلاء المبحوثين، و نجد أن الباحثين عن عمل يمثّلون فئة العمال العاديين في المؤسسات سابقا التي تعتبر شريحة أصحت من البطالين، ممن طمحوا على منة البطالة هاته المنحة التي قد تساعد و لو بشيء قليل لتغطية احتياجاتهم، ليطمح آخرون بنسبة معتبرة في الحصول على قرض مالي، يساعدهم في تسوية وضعتهم و ذلك عن طريق إنشاء مشروع أو خلق مناصب عمل تعود بالفائدة و الأرباح.

جدول رقم 18: البحث عن عمل و علاقته بالمهنة السابقة.

البحث عن عمل / المهنة السابقة	نعم	لا	المجموع
إطار	8 %80	2 %20	10 %100
موظف	16 %88.88	2 %11.11	18 %100
عامل	21 %84	4 %16	25 %100
أخرى	7 %100	/	7 %100
المجموع	52 %86.66	8 %13.33	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 86.66% من المبحوثين قاموا بالبحث عن عمل و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين مارسوا مهنا أخرى بـ 100% ، تليها 88.88% لدى المبحوثين الذين كانوا موظفين ،ثم 84% لدى المبحوثين الذين كانوا عمالا،تليها نسبة 80% لدى المبحوثين الذين كانوا إطارات.

و مقابل ذلك نجد أن 13.33% من المبحوثين الذين لم يبحثوا عن عمل و تتأكد لدى المبحوثين الذين كانوا إطارات بـ 20% و 16% لدى المبحوثين الذين كانوا عمّالا في حين أن 11.11% كانت لدى المبحوثين الذين يمثلون فئة الموظفين.

إن نتائج الجدول أعلاه تبين أن معظم المبحوثين و هم المسرّحون من العمل، قد بحثوا عن العمل باختلاف مهنهم السابقة لأنهم اعتادوا على العمل و لأنه يحقق لهم الاندماج و الاستقرار و أيضا لأنهم يحملون الخبرة المهنية و تجربة يريدون أن يستغلونها في مناصب أخرى، خاصة لدى فئة الموظفين و العمال الذين يمثلون فئة أساسية في السلم الهرمي اعتباره موردا هاما في المؤسسة فنسبة العمال أكبر منها لدى فئة الموظفين و الإطارات ما يدل على أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها خاصة كانت تنتهج سياسة الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي من خلال اكتظاظها بالعمال الذين تعرضوا إلى الأزمة، و تصفية الشركات و غلق المؤسسات إلى تسريح جماعي كان الهدف منه هو الإصلاح ليتحمل هؤلاء المسرحون النتائج الوخيمة بفقدانهم لمناصب عملهم و لأجورهم و تعرضهم لأزمات مالية و مشاكل اجتماعية مضطرين بذلك للبحث عن عمل من جديد هدف الحصول على

أجر يغطي احتياجاتهم الأسرية و الاجتماعية عامة، ليكون هناك نسبة من المبحوثين .25% الذين لم يبحثوا عن عمل من فئة الإطارات و هم في الواقع يمثلون الأشخاص العازبين الذين قاربوا سن الخمسين و هذا حقيقة ما نتج عن عدم توفر الدخل مظاهر أخرى أدت دورها إلى تدهور الحالة الاجتماعية لهؤلاء، فعدم توفر مصدر للدخل أدى هم إلى عدم التفكير المسؤولية الأسرية و بناء أسرة ما جعلهم لا يفكرون أكثر في خلق مسؤولية أكبر مما هم فيها لينتجوا بذلك عدم الاستقرار الاجتماعي و النفسي لدى هؤلاء المسرحين.

جدول رقم 19: اعتبار النشاط كحل حسب أسباب مزاولة النشاط.

اعتبار النشاط كحل / أساب مزاولة النشاط	مؤقت	دائم	لتغطية احتياجات الأسرة	لجمع مبلغ لمشاريع أخرى	بدون إجابة	المجموع
ضعف منحة البطالة	13 %52	3 %12	6 %24	2 %8	1 %4	25 %100
الربح السريع	1 %20	/	1 %20	1 %20	2 %40	5 %100
طول الإجراءات الادارية	2 %33.3	/	2 %33.3	/	2 %33.3	6 %100
المشاكل العائلية	2 %16.7	/	9 %75	1 %8.3	/	12 %100
بدون إجابة	1 %8.3	/	/	/	11 %91.7	12 %100
المجموع	19 %31.7	3 %5	18 %30	4 %6.7	16 %26.7	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 31.7% من المبحوثين ، يعتبرون العمل الغير الرسمي حلا مؤقتا، و تتأكد لدى المبحوثين الذين كانت أسباب مزاولتهم للنشاط هي ضعف منحة البطالة بـ 52% تليها نسبة 33.3% لدى المبحوثين الذين كان سبب مزاولتهم للنشاط و طول الإجراءات الإدارية لإنشاء مشروع ثم 20% لدى المبحوثين الذين كان سبب مزاولتهم للنشاط هو الربح السريع، في حين كانت 16.7% لدى المبحوثين الذين كان سبب مزاولتهم للنشاط هو المشاكل العائلية .

و مقابل ذلك نجد أن 30% من المبحوثين يعتبرون النشاط حلا لتغطية حاجيات الاسرة و تتأكد لدى المبحوثين الذين كان سبب لجوئهم للعمل الغير الرسمي هو المشاكل العائلية بـ 75% ثم 33.3% لدى المبحوثين

الذين كان سبب عملهم هو طول الإجراءات الإدارية لإنشاء مشروع، ثم 24%لدى المبحوثين الذين كان سبب نشاطهم هو ضعف منحة البطالة ،ثم 20% لدى المبحوثين الذين كان سبب نشاطهم هو الربح السريع، في حين كانت نسبة 26.7% لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة،تليها نسبة، تليها نسبة 6.7% لدى المبحوثين الذين يعتبرون النشاط الموازي حلا لجمع مبلغ لمشاريع أخرى،و سجلت أصغر نسبة في الجدول لدى المبحوثين الذين يعتبرون النشاط الغير الرسمي حلا دائما بـ 5%

إن أغلب المسرحين كان ضعف منحة البطالة التي يتقاضونها عاملا أساسيا لممارسة العمل الغير الرسمي و رغم ذلك فإنهم يعتبرونه حلا مؤقتا،فهو يعتبر مصدر دخل لا يكفي لسد احتياجاتهم،إلا أنهم لا يستطيعون التخلي عنه في ظل الظروف التي يعيشونها و التي تمثل الضغوط المادية باعتبار أنهم يريدون تحسين أوضاعهم الاجتماعية و تسديد الديون التي عليهم باعتبارها أنها تمثّل القضاء على جانب من الضغط و القيد،مما يزيد من حظوظ الاستفادة من الأنشطة التي يمارسها هؤلاء المسرّحون في تحسين الوضعية الاجتماعية من خلال تلبية المصاريف و تحقيق الاستقرار و القضاء على المشاكل التي كانت ناجمة عن ضعف الدّخل،بينما نجد المبحوثين اعتبروا أن النشاط الموازي حلا لتغطية احتياجات الأسرة باعتبارها سببا لخلق المشاكل العائلية و إلى كانت سببا رئيسيا لممارسة النشاط الغير الرسمي في كل مجالاته خاصة التجارة، فالهدف منه هو تحسين الوضعية الاجتماعية المزرية لهؤلاء بعد فقدانهم لمناصب عملهم ،و كذا فقدانهم للدخل،فالنشاط الذي يمارسونه يعتبر المتنفس الذي يتم من خلاله تلبية احتياجات الأسرة و متطلبات الحياة الضرورية حيث نجد نسبة معتبرة قدرت بـ 75% أجابت بأن المشاكل العائلية و التي سببها عدم توفر مصدر الدخل لتغطية احتياجات الأسرة، كانت دافعا لممارسة النشاط الموازي للخروج منها و الضغوط المادية و لتحسين الوضعية الاجتماعية و لو بشكل جزئي حسب المبحوثين.

جدول رقم 20: وجود ايجابيات للنشاط حسب وجود ضغوطات مالية.

الايجابيات / الضغوطات المالية	تلبيةحاجيات الأسرة	جمع المال بشكل سريع	بدون إجابة	المجموع
نعم	19 %37.3	4 %7.8	28 %54.9	51 %100
لا	3 %33.3	2 22.2	4 %44.4	9 %100
المجموع	22 %36.7	6 %10	32 %53.3	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 53.3%من المبحوثين لم تكن لهم إجابة تليها نسبة 36.7% من المبحوثين الذين صرحوا بأن النشاط يلبي حاجيات الاسرة و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين لديهم ضغوطات مالية،ثم 33.3% لدى المبحوثين الذين لا توجد لديهم ضغوطات.

ومقابل ذلك نجد نسبة 10% لدى المبحوثين الذين يرون في النشاط الموازي بأنه وسيلة جمع المال بشكل سريع و تتأكد لدى المبحوثين الذين لا توجد لديهم ضغوطات مالية بـــ:22.2%، في حين أن 7.8% سجلت لدى المبحوثين الذين توجد لديهم ضغوطات مالية.

إنّ أغلبية المبحوثين أجابوا بأنّ النّشاط الذي يمارسونه يلبّي لهم كامل احتياجاتهم الأسريّة، ما يدلّ على الوضعيّة الماديّة السيّئة و المتدنية التي يعيشها هؤلاء المسرّحين حيث أنّ معظمهم واجهوا ضغوطات مادية لتنتج عنها مشاكل و صراعات أسريّة و تفكّكات ، ما دفع بهؤلاء إلى إيجاد حلول و لو بشكل جزئي و ذلك بممارسة النشاط غير الرسمي بدون ترخيص أو وثائق قانونية تضمن له البقاء فيه ،ليصرّح آخرون بأنّه لا توجد لديهم ضغوطات مالية، وهذا دليل على أنّ الأنشطة التي يمارسونها كانت كفيلة بإحداث التوازن و استرجاع الاستقرار الى الوسط العائلي من خلال الدخل الذي يتحصّلون عليه حتّى و إن كان بشكل نسبي و نعني بذلك ضعف الدّخل المتحصّل عليه، ورغم ذلك كان كافيا لسد احتياجات الأسرة اليومية و بذلك الحد من المشاكل و الصّراعات داخل الأسرة الناتجة عن عدم توفّر مصدر للدّخل، ما يشير لنا عن الآثار الايجابية للعمل الغير الرسمي، فهذا الأخير سمح بعودة الاستقرار و الثقة بالنفس ليجد بعد ذلك المسرّح الفضاء لتفعيل قدراته العملية السابقة و من ثمّ الاندماج مجدّدا في المجتمع، أين أشار معظم المبحوثون أنّ العمل الغير الرسمي أدّى الى تغيير حالتهم و سمح لهم بتغطية احتياجات أسرهم و بالتالي تفادي المشاكل و الصراعات الأسرية بالإضافة الى انّه أتاح لهم فرصة ثانية للعمل فهو في نظر هؤلاء عبادة يشعر الفرد بالاطمئنان و الثقة بالنفس، ليشير بعض المبحوثون في قولهم إلى أنّ العمل اللارسمي كان من نتائجه تحسّن الوضعية الاجتماعية و تخفيفا للضغوط الماديّة.

3-دور العمل الغير الرسمي في تحسين الوضعية الاجتماعية للمسرّح:

إن الهدف من لجوء المسرّحين من العمل الى العمل الغير الرسمي هو الابتعاد عن البطالة وخاصة تحسين أوضاعهم الاجتماعية المزرية في ظل انعدام الدخل و عدم الاستقرار،ليعمد هؤلاء المسرّحين إلى توظيف كل مالديهم من إمكانيات مهنية لممارسة العمل الغير الرسمي لتظهر بذلك النتائج الايجابية للعمل الغير الرسمي و تحسن الوضعية الاجتماعية لهؤلاء المسرّحين،لنلاحظ ذلك من خلال الجداول الاتية:

جدول رقم(21):تحسّن الوضعية بعد ممارسة النشاط و علاقتها بوجود صعوبات في ممارسة النشاط.

تحسن الوضعية / وجود صعوبات	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع

نعم	11 %44	14 %56	/	25 %100
لا	15 %75	5 %25	/	20 %100
بدون اجابة	2 %13.3	/	13 %86.7	15 %100
المجموع	28 %46.7	19 %31.7	13 %21.7	60 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 46.7% من المبحوثين،تحسّنت وضعيتهم بعد ممارستهم النشاط الغير الرسمي و تمثّل الاتّجاه العام،و تتأكد لدى المبحوثين الذين لم يواجهوا صعوبات في ممارسة النشاط بـ 75%،تليها نسبة 44% لدى المبحوثين الذين واجهوا صعوبات.

و مقابل ذلك نجد أنّ 31.7% من المبحوثين لم تتحسّن وضعيتهم بعد ممارسة النشاط، وتتأكّد لدى المبحوثين الذين واجهوا صعوبات في ممارسة النشاط بـ 56%، تليها 25% لدى المبحوثين الذين لم يواجهوا صعوبات في ممارسة النشاط.

تبيّن النتائج أنّ نسبة معتبرة من المسرّحين أجابوا بأن وضعيتهم تحسّنت و ذلك بـ: 75% ،فلجوؤهم الى النشاط الموازي كان الهدف منه هو تحسين الوضعية الاجتماعية المزرية،بعد فقدانهم لمناصب عملهم و كذا فقدانهم للدّخل الذي يعتبر المتنفس الذي يتم من خلاله تلبية احتياجات الأسرة و متطلّبات الحياة الضّرورية باعتبار أنّ مجتمعا كمجتمعنا هو مجتمع مادي بالدرجة الأولى،و قد وجدنا أن معظم المبحوثين عبّروا عن تحسّن وضعيّتهم الاجتماعية بعد ممارستهم للنشاط اللارسمي و تمكّنهم من العودة إلى استقرارهم و لو بشكل جزئي بالإضافة إلى أنّهم لم تواجههم صعوبات في ممارسة النشاط ما زاد في إصرارهم على مواصلة النشاط رغم أنّه يحتوي على مخاطر غلى أنفسهم ، ما زاد هذا النشاط في الحظ من خلال تحسين وضعيتهم المادية وذلك من حيث تلبية المصاريف و تحقيق الاستقرار و القضاء على المشاكل الناجمة عن ضعف الدخل و العجز في تلبية الاحتياجات ليعبّر هؤلاء على تحسّن الوضعية متزايد،و ليشير لنا بعض المبحوثون بأنّهم لم تتحسّن وضعيّتهم و ذلك راجع الى الصعوبات التي واجهتهم اثر نشاطهم في اللارسمي سواء كانت صعوبات خاصّة بالمجال المكاني الذي ينشطون به و صعوبة في التنقّل بالإضافة إلى ملاحقات مصالح الأمن و الضّرائب و أيضا التأمين الاجتماعي ما نتج عنه عدم تحسّن وضعيّتهم الاجتماعية ولكن بنسبة ضعيفة.

استنتاجات الفرضية الاولى:

تبيّن لنا النّتائج التي عرضناها في الجداول السابقة بعد تحليلها أنّ معظم المبحوثين و هم العمّال المسرّحون كانوا بعانون من ضغوطات مادية و مشاكل أسريّة و سوء الوضعية الاجتماعية بعد سوء الوضعية المهنية، وبالرجوع الى فرضيّتنا الاولى و التي تنصّ على أنّه"لجوء المسرّح الى ممارسة العمل الغير الرسمي نتيجة الضغوطات المادية" تمّ تحليلنا لهذه الفرضية من خلال التّطرّق للوضعيّة الاجتماعية للعمّال المسرّحين قبل ممارسة النشاط اللارسمي ثمّ لجوؤه الى النشاط في اطاره من أجل تحسين وضعيته المادية و دور العمل اللارسمي في التخفيف من الضغوط المادية.

-يعاني معظم المبحوثين من ضغوطات مادية بعد تسريحهم بـ 78.4% و هم في أغلبهم من المتزوّجين بـ78.3% و تختلف هذه الضغوطات بين الديون و احتياجات الأسرة.

-انعدام الدّخل لمعظم المبحوثين ما اضطرّهم الى تلقّي مساعدات مالية من طرف العائلة أو من أجل تغطية الاحتياجات الأسريّة و خاصّة و أنّ معظم المبحوثين هم أرباب أسر و لهم أولاد و يدرسون.

-يواجه العمّال المسرّحون مشاكل أسريّة و نزاعات و صراعات في الوسط العائلي بـ 78.4% خاصة لدى المتزوّجين منهم بـ 78.3%، ويرجع ذلك الى انعدام الدّخل و تراكم الضغوطات المادية أمام كثرة الاحتياجات و المصاريف اليومية،ما خلق عدم استقرار مادّي نتج عنه عدم استقرار نفسي.

- أدّت عمليّة التّسريح الى سوء الوضعية الاجتماعية و تفكك الأسرة و ظهور الآفات الاجتماعية مثل الفقر و البطالة و العمالة،حيث أثّرت عملية التّسريح معنويّا على المبحوثين.

-ضعف التعويضات المقدّمة للمسرّحين من طرف الصّندوق جعلتهم يتّجهون الى البحث عن عمل في اطار اللارسمي الذي اعتبروه متنفسا لأزمتهم للتّخفيف منها.

-الوضعية الاجتماعية المزرية و انعدام الدّخل دفع بالمبحوثين الى البحث عن عمل لتحسين وضعيتهم حيث أنّ40.4 % من المبحوثين قاموا بالبحث عن عمل.

-انخراط معظمهم بالصّندوق الوطني للتأمين عن البطالة بهدف ايجاد منصب عمل.

-وجود عمّال مسرّحين كانت لهم نشاطات مختلفة في مؤسساتهم السابقة بين الموظّفين و الإطارات و العمّال موزّعين على قطاعات مختلفة ما بين الادارة و الانتاج،لجؤوا في معظمهم إلى البحث عن العمل، أين نجد المبحوثين الذين كانوا عمّالا قد بحثوا عن عمل بـ:41.7 %

-إنّ ممارسة العمل اللارسمي كان من نتائجه تحقيق هدف المسرّح و هو تحسين الوضعيّة ،أين نجد 46.7% من المبحوثين أجابوا بتحسّن وضعيّتهم و 75 % لم يواجهوا صعوبات في ممارسة النشاط.

-لقد ساعد النشاط اللارسمي في تسوية الوضعية و تحسّنها و القضاء على الضغوطات المالية و ساعد على إعادة الاستقرار الى الوسط الأسري،كما ساعد على إعادة الاستقرار النفسي للعامل المسرّح من خلال ممارسته للنّشاط الموازي في مجالات متعددة (خدمات،تجارة، فلاحة،صناعة)، حيث أنّ 36.7% من المبحوثين أجابوا بأنّ النشاط يلبي لهم احتياجات الأسرة وبذلك تحسّن الوضعية الاجتماعية و أنّ ممارسة النشاط كانت له آثار ايجابية على

الوضعية المادية و الاجتماعية للمسرّح، حيث نجد أنّ 75% من المبحوثين أجابوا بأنّ وضعيتهم الاجتماعية حسنة و ذلك بعد ممارسة النشاط اللارسمي.

الفصل الســـادس

لجوء المسرح الى العمل الغير الرسمي نتيجة عدم نجاعة جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تمهيـــــد:

من خلال هذا الفصل سوف تتضح لنا أحد العوامل التي دفعت بالمسرّح الى النشاط في اللارسمي وذلك لتحسين وضعيته المادية،باعتبار أنّ الجهاز لم يؤدي الدور الذي عليه تجاه هذا المسرّح،فما كان عليه إلاّ اللّجوء إلى العمل حتّى و لو كان غير رسمي أو قانوني،خصوصا و أنّه فقد منصب عمله الذي كان يمثّل مصدرا للدّخل ،و بعد تسريحه أدّى ذلك إلى ضغوطات مادية نشأت عنها صراعات و مشاكل أسريّة سلبا على الاستقرار في الوسط الأسري ممّا أدّى به إلى اللّجوء إلى جهاز الحماية الاجتماعية،هذا الأخير الذي لم يثبت نجاعته في حماية المسرّح،ممّا دفعه إلى الدخول و النّشاط في القطاع اللارسمي، ولهذا سينصب اهتمامنا في هذا الفصل على تحليل الفرضية الثانية و التي تنص على"ضعف إعانة الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة أدّت الى لجوء العامل المسرّح للعمل غير الرسمي"

جدول رقم 21: العلاقة بين المستوى التعليمي و محاولة إنشاء مشروع في إطار الصندوق.

محاولة إنشاء مشروع / المستوى التّعليمي	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
أميّ	/	6 %85.71	1 %14.28	7 %100
ابتدائي	1 %10	6 %60	3 %30	10 %100
متوسّط	5 %29.41	9 %52.94	3 %17.64	17 %100
ثانوي	2 %11.11	13 %72.22	3 %16.66	18 %100
جامعي	1 %12.5	7 %87.5	/	8 %100
المجموع	9 %15	41 %68.33	10 %16.66	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 68.33% من المبحوثين الذين لم يقوموا بإنشاء مشاريع في إطار الصندوق و تمثل الاتجاه العام،و تتأكد هذه النسبة لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي بـ87.5 % و بنسبة 85.71% لدى المبحوثين الغير متعلمين ، تليها نسبة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي ب نسبة 72.22%.

يمثّل المبحوثون ذوي المستوى التعليم الابتدائي نسبة60%،و 52.94% لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسّط.

تقابلها 15% من المبحوثين الذين قاموا بإنشاء مشاريع في إطار الصّندوق، وتتأكد لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسّط بـ29.41% ، وبنسبة 12.5% لدى المبحوثين ذوي المستوى الجامعي ،ثم المبحوثين ذوي المستوى التّعليمي الثانوي11.11%، ثمّ 10% للمبحوثين ذوي المستوى الابتدائي.

و سجلت نسبة16.66%لدى المبحوثين الغير متعلّمين.

إن نتائج الجدول أعلاه يبين أن معظم المبحوثين و هم المسرّحون من العمل قاموا بإنشاء مشاريع مصغرة في إطار الصندوق، المستوى التعليمي دور كبير في دفع هؤلاء لإنشاء واختيار مشروع معين، و هم على دراية أيضا بالبرامج المتواجدة في مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و يعود هذا إلى أن أغلب المبحوثين يعرفون القراءة من خلال الصفحات الاشهارية المتواجدة على مستوى الصندوق.

إن الاختلاف في مستويات التعليم يؤدي حتما إلى الاختلاف كيفية إنشاء المشروع و هذا أيضا حسب طبيعة المهنة التي كان يمارسها سابقا.

جدول رقم 22: العلاقة بين دوافع الانخراط في الصندوق أمام دور المنحة في تغطية احتياجات الأسرة.

دور المنحة في تغطية احتياجات الأسرة / دوافع الانخراط في الصندوق	نعم	لا	دون إجابة	المجموع
الحصول على منحة	3 %10.7	23 %82.1	2 %7.1	28 %100
الحصول على قرض مالي	1 %25	2 %50	1 %25	4 %100
الحصول على عمل	1 %10	7 %70	2 %20	10 %100
التسجيل ضمن البطالين	/	3 %75	1 %25	4 %100
بدون إجابة	/	1 %7.1	13 %92.9	14 %100
المجموع	5 %8.3	36 %60	19 %31.7	60 %100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 60% من المبحوثين لم تغطي المنحة احتياجاتهم الأسرية و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين كان دافعهم في الانخراط بالصندوق هو الحصول على المنحة بـ 82.1% ، تليها نسبة المبحوثين الذين كان دافعهم التسجيل ضمن البطالين بـ 75%، و بنسبة متقاربة لدى المبحوثين الذين كان دافعهم الحصول على عمل نسبة 70% .

بينما نجد أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المنحة تغطي احتياجاتهم الأسرية ضعيفة تقدر بـ 8.3% و تتأكد لدى المبحوثين الذين كان دافعهم الحصول على قرض مالي بـ 25% ، تليها نسبة 10.7% لدى المبحوثين الذين كان دافعهم هو الحصول على المنحة، و نسبة متقاربة لدى المبحوثين الذين كان هدفهم هو الحصول على عمل بـ 10%.

يتبين لنا النتائج أن معظم المبحوثين كانوا يعانون من ضغوطات مختلفة نتيجة تسريحهم لذلك كان لجوءهم إلى الصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة للتخفيف من تلك الضغوطات و هذا من أجل الحصول على منحة أو عمل إلا أن التعويضات التي يمنحها جهاز التأمين على البطالة غير كافية لتغطية احتياجات الأسرة و متطلبات المعيشة و لا تساعد في الحفاظ على الاستقرار، و هذا ما أدّى بهم إلى العمل في غير الرّسمي سواء عند بعض الخواص أو الأصدقاء أو القيام بنشاطات تجارية صغيرة على الأرصفة، لتصبح بذلك الوضعية التي يعيشها هذا المسرّح سيئة حيث أثرت على أسرته و حتى على نفسه، حتى أن هناك البعض منهم أصبح لا يبالي بمسؤولية تربية أبنائه و ترك مهمة ذلك على عاتق الزوجة ليخلق ذلك مشاكل أكثر كانحراف الأبناء و بالتالي ما يشير إلى مظاهر سلبية أخرى للقيم و المبادئ كالسرقة و دخول عالم المخدرات و عدم احترام الغير بالإضافة إلى انتشار مظاهر أخرى للعمل كالعمالة التي أدّت إلى تسرب الأطفال من المدارس و العمل دون السن القانوني، لذلك حتى أننا نجد بعض الأطفال يعملون في أماكن تشكل خطرا عليهم، ليعبّر ذلك عن الوضعية السيئة التي أصبح يعاني منها كل من الأسرة و المجتمع.

جدول رقم 23: سبب لجوء المبحوثين الى العمل الغير رسمي و رأيهم في جهاز التأمين عن البطالة.

دوافع النشاط في اللارسمي / الرأي في جهاز التأمين عن البطالة	ضعف منحة الطالة	عدم فعالية الجهاز	تغطية حاجيات الأسرة	بدون إجابة	المجموع
جهاز عادي	2 %13.3	1 %6.7	3 %20	9 %60	15 %100
المحاباة و البيروقراطية	2 %22.2	5 %55.6	2 %22.2	/	9 %100
المنحة غير كافية	6 %33.3	2 %11.1	1 %5.6	9 %50	18 %100
بدون إجابة	4 %22.2	/	2 %11.1	12 %66.7	18 %100
المجموع	14 %23.3	8 %13.3	8 %13.3	30 %50	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 50% من المبحوثين لم تكن لهم إجابة تليها نسبة 23.3% بالنسبة للمبحوثين الذين صرّحوا بضعف منحة البطالة ، و تتأكّد لدى المبحوثين الذين لجؤوا إلى العمل في اللارسمي أيضا بسبب ضعف المنحة بنسبة 33.3%، تليها نسبة الذين كان سبب لجوئهم إلى العمل الغير الرسمي في أن الجهاز يتميز بالمحاباة و البيروقراطية بنسبة 22.2%، تليها نسبة 13.3% لدى المبحوثين الذين صرحوا بأنهم جهاز عادي.

مقابل ذلك نجد 13.3% من المبحوثين الذين صرّحوا بعدم فعالية الجهاز و تتأكد لدى المبحوثين الذين صرحوا بمحاباة و بيروقراطية الجهاز بنسبة 55.6% تليها نسبة الذين صرحوا أن المنحة غير كافية بنسبة 11.1%، في حين سجلت أصغر نسبة و هي 6.7% لدى المبحوثين الذين صرحوا أنهم جهاز عادي، و نفس

النسبة نجدها لدى المبحوثين الذين صرحوا بأنه جهاز يغطي لهم كافة احتياجات الأسرة .13.3% و تتأكد لدى المبحوثين الذين صرحوا أن الجهاز بيروقراطي نسبة 22.2%، تليها نسبة الذين يعتبرونه جهاز عادي بنسبة 20% ثم بنسبة 5.6% لدى المبحوثين الذين كان سبب لجوئهم هو ضعف المنحة.

توجد نسبة كبيرة من المبحوثين الذين سرحوا من عملهم و فقدوا أجورهم، و الذين عبروا على أن الصندوق آلية غير كافية من أجل تغطية جميع مصاريفهم الأسرية، ما يشكل أزمة لدى هؤلاء العمال سابقا المتمثلة في أزمة مالية ذات أبعاد و تأثيرات على الحياة الاجتماعية للمسرّح، فيلجأ هذا الأخير للعمل الغير الرسمي الذي يعد بدوره

الوجهة الأولى للتخفيف من الأعباء الأسرية التي تتراكم فعند حدوث الأزمات يلجأ الكثيرون إلى ممارسة بعض الأنشطة الحرة حتى و لو كانت بسيطة، وضعف المنحة التي يمنحها الصندوق لا تلبي جميع احتياجاتهم و على ذلك كانت هذه النشاطات نتيجة لضعف المنحة المقدمة لهم.

في حين كانت هناك نسبة معتبرة من المبحوثين الذين صرّحوا بعدم فعالية جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و تميزه باليروقراطية و المحاباة سواء في مجال توفير الشغل أو المنحة التي يقدمها أو القرض من أجل إنشاء مشاريع مصغرة، و هذا ما أدلى به المبحوث رقم 18 لأن المنحة غير متوفرة لجميع الطالبين و هذا نتيجة المحاباة ، في حين أن المبحوث رقم 21 صرّح بأن "ليس له أي فعالية لأنه سوف يكون مصيرك الطرد عند إنقضاء المدة المحددة فلا عمل و لا مشاريع"، ليجيب آخرون أنه كان السند الأول لتجاوز المحنة وأنه يحمي الأجراء الذين فقدوا عملهم بصفة لا إرادية، ليكون الجهاز وسيلة دعم معنوية كما عبر ذلك المبحوث رقم 36 في قوله "ساهم في رفع معنوياتي"، ليعبّر هذا على الوضعية التي تتميز بها الإدارة الجزائرية من المظاهر السلبية و مقابل هذا الحالة الاجتماعية السيئة التي آل إليها هؤلاء العمال بعد التسريح و حتى النّفسية و هذا ما سينتج عنه إحباط و قلق لدى هؤلاء مما دفعهم إلى التخلي عن المسؤولية الأسرية و عدم التفاهم و عدم الاستقرار في ظل ظروف معيشية جد صعبة خاصة أن العمل كان يوفر لهم الدخل الذي يلبي احتياجاتهم و يضمن لهم الاستفادة من المنح العائلية و الضمان الاجتماعي الذي يخفف إلى حد ما من المصاريف لينتج بذلك لجوء بعض المسرحين إلى العمل الغير شرعي و ذلك لتغطية الاحتياجات العائلية على حد تعبير المبحوث رقم 43 "لجأت للعمل الغير شرعي..." .

ليعبّر لنا هذا عن عمق الأزمة التي لحقت بهذه الفئة و حدة المعاناة و المشاكل التي خلقتها عملية التّسريح لدى هذه الأسر فالتسريح أدى إلى ظهور آفات عديدة أثّرت دورها على المجتمع ككل كالعمل في اللاشرعي (تجارة المخدرات) و بالتالي اختراق لقيم المجتمع و تفشي عدة ظواهر سلبية تؤدي إلى تفكك المجتمع و عدم استقراره و بالتالي عدم تقدمه و ازدهاره و رقيه . ليشير بعض المبحوثون أنه لم تت حسن أوضاعهم المادية من جهة و اليروقراطية التي يتميز بها الصندوق من جهة أخرى، فهذه البيروقراطية أثرت على الحياة الاجتماعية للمسرح مما جعله لا يفكر إلا في كيفية تحسن وضعيته المادية، غير أن ذلك لم يكن، نظرا للصعوبات التي واجهها هؤلاء المسرحين في مجال نشاطهم كحدوث مشاكل مع مصالح الأمن و الضرائب و عدم توفر المجال المكاني الذي ينشطون به، ليشير ذلك عن تدهور الحالة الاجتماعية و المادية لهؤلاء.

جدول رقم 24: كيفية التعرف على الصندوق حسب المستوى التعليمي.

كيفية التعرف على الصندوق / المستوى التعليمي	العائلة	الأصدقاء	وسائل الاعلام	المؤسسة المسرحة	بدون إجابة	المجموع

أمي	2 %28.6	1 %14.3	1 %14.3	3 %42.9	/ 	7 %100
ابتدائي	/ 	2 %20	1 %10	4 %40	3 %30	10 %100
متوسط	/ 	4 %23.5	1 %5.9	8 %47.1	4 %23.5	17 %100
ثانوي	/ 	/ 	5 %27.8	10 %55.6	3 %16.7	18 %100
جامعي	/ 	1 %12.5	/ 	6 %75	1 %12.5	8 %100
المجموع	2 %3.3	8 %13.3	8 %13.3	31 %51.7	11 %18.3	60 %100

نلاحظ من خلا ل الجدول أن 51.7% من المبحوثين كانت وسيلة معرفتهم لل صندوق هي المؤسسة المسرّحة و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد هذه النسبة لدى المبحوثين ذوي المستوى الجامعي بـــ 75% ثم 55.6% لدى المبحوثين ذوي مستوى التعليم الثانوي تليها نسبة 47.1% لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط، ثم نسبة 42.9% لغير المتعلمين ثم نسبة 40% لذوي المستوى التعليمي الابتدائي و مقابل ذلك نجد 18.3% بدون إجابة.

في حين سجلت نسبة 13.3% من المبحوثين الذين كانت وسيلة معرفتهم بالصندوق وسائل الإعلام و تتأكد لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي بـ 27.8% ، تلها نسبة 14.3% النسبةلغير المتعلمين، ثم نسبة 10% للمبحوثين ذوي المستوى التعليمي الابتدائي، و بنسبة أصغر لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط .

و نفس النسبة نجدها لدى المبحوثين الذين كانت وسيلة علمهم بتواجد الصندوق الأصدقاء بـ 13.3% و تتأكد لدى المبحوثين ذو المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 23.5% ، تليها نسبة 20% لذوي المستوى التعليمي الابتدائي، ثم نسبة 14.3% لدى غير المتعلمين عدها 12.5% لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي.

و سجلت أصغر نسبةفي الجدول . 3.3% لدى المبحوثين الذين كانت وسيلة علمهم الصندوق هي العائلة.

للمستوى التعليمي دور كبير في دفع هؤلاء المسرحين للبحث عن الشغل أو الأجهزة المكلفة بتدعيمهم الخاصة البحث عن عمل للحد من بطالتهم.

لقد تمثّلت الوسيلة الوحيدة لمعرفة المسرّحين تواجد الصندوق هي المؤسسة المسرّحة و تركزت تحديدا لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط، الثانوي، الجامعي فأغلب هؤلاء المسرحين ا تجهوا إلى البحث عن عمل فما كان على المؤسسات التي كانوا يعملون بها إلا توجيههم إلى جهاز الحماية الاجتماعية لتأمينهم عن البطالة و لو بصفة مؤقتة.

و التركيز على المؤسسة المسرّحة كون المؤسسة لا تستطيع هدر هاته الطاقات و تبديدها، قامت بتوجيهها إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و هذا تفاديا للوقوع في مشاكل أخرى.

و تتمثّل وسيلة معرفة المسرحين للصندوق في وسائل الإعلام لدى المستوى التعليمي الثانوي و الابتدائي و المتوسط، و يعود ذلك إلى أن هؤلاء المسرحين لم يتجهوا م بشرة إلى الصندوق بل مكثوا مدة زمنية معتبرة في البطالة و بدور وسائل الإعلام في الترويج بجهاز الحماية إتجه هؤلاء بعد معرفتهم بوجوده إلى التسجيل فيه ، و كذلك بالنسبة للذين تعرفوا عليه عن طريق الأصد قاء، فشبكة العلاقات الاجتماعية تلعب دورا هاما في محيط الفرد حيث تعد الثقة بين أفراد المجتمع أساسا في التفاعل الاجتماعي و تلبية المصالح الشخصية لدى الفرد ،خاصة في مجتمع كمجتمعنا و هذا ما ع برّ عنه "فوكوياما" عن الثقة " بأنها أساس رأس المال الاجتماعي و جوهره و أن الثقة إزاء الأفراد غير المعروفين مثل ما هو سائد في الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و اليابان أدى إلى تقدمها الاقتصادي"[90]

فالإنسان إجتماعي بطبعه و هذا ما يجسده مجتمعنا من قيم التعاون و التفاعل و المساندة وقت الأزمات و الضائقات.

إن هؤلاء المسرح ين لديهم مستويات تعليمية مختلفة تتراوح بين الابتدائي و الجامعي و منه من عمل كإطارات في القطاع العام و منهم موظفين و آخرون كعمال و كانت طرق معرفتهم تواجد الصندوق مختلفة حسب مستواهم التعليمي.

إن الاختلاف في مستويات التعليم يؤدي إلى الاختلاف في كيفية البحث عن العمل و التعرّف على أجهزة الحماية الاجتماعية سواء في المحيط العائلي أو المحيط الاجتماعي أو المهني الذي كانوا يعملون فيه.

1-فرانسيس فوكوياما،الثقة : الفضائل الاجتماعيةو تحقيق الازدهار،ط1،مزكز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،أبو ظبي،1998/نيّار -نعيمة،الخلفية المهنية و الاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغّرة،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2008،ص153.

جدول رقم 25: تحسن الوضعية بعد ممارسة النشاط حسب رأي المبحوثين في الصندوق.

تحسن الوضعية بعد ممارسة النشاط / رأي المبحوثين في الصندوق	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
جهاز عادي	7 %46.7	4 %26.7	4 %26.7	15 %100
بيروقراطية و المحاباة	3 %33.3	6 %66.7	/	9 %100
المنحة غير كافية	7 %38.9	8 %44.4	3 %16.7	18 %100
بدون إجابة	11 %61.1	1 %5.6	6 %33.3	18 %100
المجموع	28 %46.7	19 %31.7	13 %21.7	60 %100

من خلال الجدول نلا حظ أن 46.7% أجابوا بأن وضعيتهم تحسنت و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة. 61.1% ، تلها نسبة المبحوثين الذين صرّحوا بأن الصندوق هاز عادي بـ 46.7% ثم نسبة 38.9% لدى المبحوثين الذين صرّحوا بأن المنحة غير كافية، بعدها نسبة 33.3% بالنسبة للمبحوثين الذين صرّحوا بأن الجهاز بيروقراطي.

مقابل هذا نجد 31.7% من المبحوثين أجابوا بعدم تحسّن وضعيتهم و تتأكّد لدى المبحوثين الذين صرّحوا بأن الجهاز بيروقراطي ب 66.7%، تليها نسبة الذين صرّحوا بأن المنحة غير كافية بنسبة 44.4% ، ثم نسبة المبحوثين الذين صروا بأن الجهاز عادي بنسبة26.7% و أصغر نسبة هي 5.6% للذين لم تكن لهم إجابة.

إن معظم المسرّحين من مناصب عملهم سرّحوا تحسنت وضعيتهم عند ممارسة النشاط اللارسمي و هذا دليل على انه بديل أساسي لمناصب عملهم الذي يمثل استقرارا لحياتهم الاجتماعية من جوانب عدة، فمعظم المبحوثين صرّحوا أن الصندوق جهاز عادي و المنحة التي يتقاضونها غير كافية فكانت سببا رئيسيا للجوئهم إلى

النشاط في اللارسمي حتى و إن كانت عائداته قليلة و الذي يحتوي على مخاطر الاقتصاد و على العامل نفسه و باعتباره لا يضمن التأمين من حوادث العمل و كذا الاستفادة من المنح العائلية و الضمانات الاجتماعية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تلقّوها من طرف الصندوق من أجل تقاضي المنحة فكانت وجهتهم إلى العمل الغير رسمي الذي يعتبر لديهم وسيلة تخفيف للأزمة و تحسينا لوضعيتهم المادية و الاجتماعية خاصة ع ند فقدانهم لمناصب عملهم

جدول رقم 26: رأي المبحوثين في الصندوق و البدء في ممارسة النشاط

رأي المبحوثين في الصندوق / البدء في ممارسة النشاط	جهاز عادي	البيروقراطية و المحاباة	ضعف المنحة	بدون إجابة	المجموع
مباشرة بعد التسريح	4 %22.2	5 %27.8	4 %22.2	5 %27.8	18 %100
بعد مدة زمنية	8 %25	4 %12.5	11 %34.4	9 %28.1	32 %100
بدون إجابة	3 %30	/	3 %30	4 %40	10 %100
المجموع	15 %25	9 %15	18 %30	18 %30	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 30% صرّحوا بأن المنحة غير كافية و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين بدأوا النشاط في اللارسمي بعد مدة زمنية بـ 25 % ثم لدى المبحوثين الذين بدأوا النشاط في اللارسمي بعد تسريحهم من العمل بـ 22.2%.

بالمقابل نجد نفس النسبة للذين لم تكن لهم إجابة تليها نسبة 25% من المبحوثين الذين أجابوا بأن الجهاز عادي و تتأكّد لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة بـ 30% ، تليها نسبة 25% لدى المبحوثين الذين بدأوا النشاط في اللارسمي بعد مدة زمنية، و بنسبة متقاربة لدى المبحوثين الذين بدأوا النشاط في اللارسمي بعد تسريحهم مباشرة بـ 22.2%.

إن هدف هؤلاء المسرّحين هو تحسين وضعيتهم المادية من خلال النشاط اللارسمي و عليه فعدم فعالة الجهاز جعلتهم يتجهون إلى العمل الغير رسمي حتى و إن كان في حدود غير مشروعة كتجارة المخدرات، فبعدما

يتبين لهؤلاء أن المنحة غير كافية لتغطية احتياجاتهم العائلية بعد مدة زمنية معتبرة اتجهوا إلى ممارسة أنشطة في إطار الغير رسمي الذي يعتبر وسيلة و لو بسيطة للتخفيف من الأعباء الأسريّة، و يعود ذلك إلى أنهم لا يمتلكون شبكة علاقات واسعة تساعدهم على الدخول إلى سوق العمل الغر رسمي بما يتوافق مع قدرتهم على النشاط فيه.

جدول رقم 27: أسباب لجوء المسرّح الى العمل الغير رسمي و اعتباره حلا لتحسين وضعيته.

أسباب لجوء الى العمل الغير رسمي / مدى اعتباره حلا	ضعف منحة البطالة	عدم فعالية الجهاز	تغطية حاجيات الأسرة	بدون إجابة	المجموع
نعم	6 %25	4 %16.7	3 %12.5	11 %45.8	24 %100
لا	8 %32	4 %16	4 %16	9 %36	25 %100
بدون إجابة	/	/	1 %9.1	10 %90.9	11 %100
المجموع	14 %23.3	8 %13.3	8 %13.3	30 %50	60 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 50% من المبحوثين لم تكن لهم إجابة، بالمقابل نجد 23.3% من المبحوثين الذين كان سبب لجوئهم إلى النشاط الغير رسمي هو ضعف منحة البطالة و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين لا يعتبرون العمل الغير رسمي حلا بنسبة 32%.

و مقابل ذلك نجد نسبة 13.3% لدى المبحوثين الذين أجابوا بعدم فعالية الجهاز و الذي كان سببا في لجوئهم إلى العمل الغير رسمي، و تتأكد لدى المبحوثين الذين اعتبروه حلا بنسبة 16.7%، تليها نسبة الذين لا يعتبرونه حلا. 16% ، و نفس النسبة نجدها أيضا لدى المبحوثين الذين صرّحوا بتغطية حاجيات الأسرة بـ 13.3% و تتأكد لدى المبحوثين الذين لم يعتبروا العمل الغير رسمي حلا لتحسين وضعيتهم بنسبة 16% تليها نسبة المبحوثين الذين اعتبروه حلا بنسبة12.5% .

إن اتجاه المسرّح إلى النشاط اللارسمي مثل له حلا مؤقتا و هذا للخروج من الظروف المادية السلبية المسيطرة عليه، فالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لا يقوم بدوره الكامل اتجاه هذا المسرح ما أفرز عن ذلك لجوءه إلى النشاط في اللارسمي لتخطي الأزمة، فضلا عن ذلك فالنشاط الذي يمارسه يمثل له وسيلة للكسب المادي و الذي اعتبره بعض المبحوثون تغطية لحاجيات الأسرة و لو بصورة بسطة ليعبر أحد المبحوثون عن حالته في قوله "المهم خدام ماشي بطال" فالعمل هو رمز الاستقرار و الأمان لهؤلاء المسرحين الذين لجؤوا إلى العمل الغير رسمي، بهدف الإبقاء على الاستقرار و الشعور بالأمان بالإضافة إلى أنه عبادة يشعر الفرد فيه بالاطمئنان و الثقة بالنفس و الذي ينتج عنه بدوره تحسينا للوضعية المادية و عودة الاستقرار للوسط العائلي، ليشير بعض المبحوثون بقولهم إلى أن الجهاز عديم الفعالية كما لم يسمح لهم بالاستفادة من مشاريع مصغرة في إطاره ليتجه هؤلاء إلى العمل الغير رسمي بكل مجالاته واعتباره حلا لتحسن حالاتهم المادية و لو بصورة جزئية.

استنتاجات الفرضية الثانية:

تبين لنا النتائج التي عرضناها في الجداول السابقة بعد تحليلها أن لجوء العمّال المسرّحين للنّشاط في اللاّرسمي هو نتيجة لضعف جهاز الحماية الاجتماعية و بالرجوع الى فرضيتنا الأولى و التي تنص على انّه" ضعف إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أدّت الى لجوء العامل المسرّح للعمل غير الرسمي "، تمّ تحليلنا لهذه الفرضية من خلال التطرّق للوضعية المادية للعمّال المسرّحين عند التّسجيل لدى جهاز الحماية الاجتماعية دور العمل اللارسمي في تحسين الوضعية المادية.

- معظم المبحوثين قاموا بإنشاء مشاريع مصغّر في إطار الصندوق بـ55.6%.

-عدم كفاية المنح و التعويضات التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتلبية احتياجات الأسرة لدى المسرّح حيث أنّ 60% منهم لم تساعدهم هذه التعويضات في تلبية الاحتياجات الأسريّة

- أدّى ضعف جهاز الحماية الاجتماعية إلى لجوء العامل المسرّح إلى العمل الغير الرسمي بنسبة 33.3%.

-لجوء بعض المبحوثين إلى العمل الغير الرسمي في إطار اللاشرعي كتجارة المخدّرات نتيجة لتدهور الوضع المادّي لديهم.

-أغلب المسرّحين كانت وسيلة تعرّفهم بالصندوق هي المؤسسات المسرّحة و تشكّل ذلك بنسبة 51.7%

-معظم المبحوثين صرّحوا بأنّ المنحة التي يقدّمها الصندوق غير كافية فكانت سببا رئيسيا للجوئهم إلى العمل الغير الرسمي و كان ذلك بنسبة 44.4%

-إنّ البدء في النشاط اللارسمي من طرف المسرّح كان بعد مدّة زمنية و بسبب ضعف المنحة المقدّمة من طرف الصندوق و ذلك بنسبة 34.4%

-معظم المبحوثون صرّحوا بضعف منحة البطالة بنسبة 32% و عدم فعالية الجهاز بـ16.7% وفي نفس الوقت اعتبروا العمل الغير الرسمي حلاّ بديلا لمشكلتهم المادية.

-إنّ لجوء العامل المسرّح إلى العمل الغير الرسمي يعود إلى ضعف جهاز الحماية و ذلك بتميّزه بالبيروقراطية و الوساطة و هذا ما عبّر عنه بعض المبحوثون فكان دخولهم لسوق العمل الغير الرسمي لتحسين الوضعية الاجتماعية حيث أنّ 25% منهم اعتبروه حلاّ لتحسين الوضعية المادية.

الفصل الســـابع

دور الرأسمال الاجتماعي في التخفيف من الضغوط المادية للمسرح

جدول رقم28: نوع قطاع النّشاط الممارس من طرف العامل المسرّح و علاقته بمجال العمل سابقا

مجال العمل في القطاع الغير رسمي / الوضعية المهنية السابقة	فلاحة	خدمات	تجارة	صناعة	بدون إجابة	المجموع
إدارة	/	6 %35.3	6 %35.3	/	5 %29.4	17 %100
إنتاج	3 %12	4 %16	10 %40	4 %16	4 %16	25 %100
خدمات	/	5 %27.8	7 %38.9	1 %5.6	5 %27.8	18 %100
المجموع	3 %5	15 %25	23 %38.3	5 %8.3	14 %23.3	60 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 38.3% من المبحوثين يمارسون العمل الغير الرسمي في مجال التجارة و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين كان مجال مهنتهم السابقة إنتاج بـ 40% تليها نسبة 38.9% الذين كان مجال مهنتهم السابقة خدمات ثم نسبة 35.3% بالنسبة للمبحوثين الذين كان مجال مهنتهم إدارة.

و بالمقابل نجد 25% من المبحوثين ينشطون في اللارسمي في مجال الخدمات و تتأكد لدى المبحوثين الذين كان مجال مهنتهم سابقا إدارة، تليها نسبة المبحوثين الذين كان يعملون في مجال الخدمات بنسبة 27.8%، ثم 16% لدى المبحوثين الذين كانوا يعملون في مجال الخدمات، بينما نجد 23.3% للذين لم تكن لهم إجابة.

و بنسبة ضعيفة سجلت بالنسبة للذين ينشطون في مجال الصناعة ب 8.3% و تتأكد لدى المبحوثين الذين كانوا موظفين بنسبة 16%، تليها نسبة الذين كانوا عمالا بـ 5.6%،بينما سجلت أصغر نسبة في الجدول بـ 5% من المبحوثين الذين ينشطون في قطاع الفلاحة.

إن من نتائج جدول أعلاه تبين أن معظم المبحوثين و هم المسرحون من العمل قد نشطوا في القطاع اللارسمي باختلاف مهنهم السابقة ، لأنهم اعتادوا على العمل ، لأن العمل يحقق لهم الاندماج و الاستقرار و أيضا لأنهم يحملون الخبرة المهنية و تجربة يريدون أن يستغلونها من خلال نشاطهم في اللارسمي، و الظاهر لنا أن نسبة من المسرحين أكبر للذين كانوا ينشطون في مجال التجارة و الخدمات فتمثل هذه الأخيرة وسيلة سهلة للكسب المادي و الربح السريع، عن غيرها من الأنشطة (الصناعة و الفلاحة)، و على ذلك فلقد وجد هؤلاء المسرحون هدفهم من خلا النشاط في مجالي التجارة و الخدمات.

إن نسبة المسرحين من العمل أكبر منها لدى الموظفين و الإطارات ما يدل على أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها خاصة كانت تنتهج سياسة الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي من خلال اكتظاظها بالعمال الذين تعرضوا بعد الأزمة و تصفية الشركات، و غلق المؤسسات إلى تسريح جماعي كان الهدف منه هو الإصلاح ، ليتحمل هؤلاء المسرحون النتائج الوخيمة بفقدانهم لمناصب عملهم و لأجورهم و تعرضهم لأزمات مالية و مشاكل اجتماعية و بشكل خاص على أسرهم، مضطرين بذلك للبحث عن فضاء جديد للعمل، أكان هذا الفضاء رسميا أم غير رسمي بهدف الحصول على مصدر مادي يغطي احتياجاتهم الأسرية و خاصة المادية منها لتكو نسبة معتبرة نشطت في العمل اللارسمي من خلال مجالي التجارة و الخدمات و التي تقدر بـــ 38.3% بالنسبة للتجارة و 25% بالنسبة للخدمات، ليكون هناك أيضا نسبة من المبحوثين بـــ 5% الذين ينشطون في قطاع الفلاحة و هذا ما يدل في الواقع على أن هؤلاء المسرحين يتجهون للقطاع الذي يجدون فيه خبرة أكثر من خلال مهنهم السابقة ، فالمسرح الذي كان عاملا بسيطا و الذي ينشط في مجال التجارة أكثر معرفة بالأسواق التي يودع فيها المنتوج فطبيعة مهنته تفرض عليه أن يكون واعيا و متفطنا لتسويق المنتوجات على عكس المسرح الذي كان إطارا فنسبة معرفته بنشاط الخدمات أقل منها في مجال التجارة باعتبار مدة تسييره في المؤسسة التي كان يعمل فيها سابقا.

جدول رقم 29: وجود ضغوطات مالية حسب وجود مصدر آخر للدخل.

الضغوطات المالية / مصدر آخر للدخل	نعم	لا	المجموع
نعم	39 %34.8	7 %15.2	46 %100
لا	11 %84.6	2 %15.4	13 %100
المجموع	51 %85	9 %15	60 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 85% من المبحوثين لديهم ضغوطات مالية و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين لا يوجد لديهم مصدر آخر للدخل بـ 84.6% ، و نفس النسبة لدى المبحوثين الذين يوجد لهم مصدر للدخل بـ 84.8% .

و بالمقابل نجد أن 15% من المبحوثين ليس لديهم ضغوطات مالية ، و تتأكد لدى المبحوثين الذين لا مصدر لهم للدخل بـ 15.4%.

عند تسريح العمال من مناصب عملهم، فإنهم يفقدون مباشرة استحقاقاتهم من الأجور الشهرية التي تمثل استقرارا لحياتهم الاجتماعية من عدة جوانب فمعظم المسرحين من العمل يفتقدون لدخل آخر يعين على تلبية احتياجات الحياة الاجتماعية ما يشكل أزمة لدى هؤلاء العمال سابقا ، المتمثلة في أزمة مالية ذات أبعاد و تأثيرات على الحياة الاجتماعية للعامل المسرح و المتمثلة في عدم تلبية احتياجات الأسرة و الديون المتراكمة عليه، فيلجأ هذا الأخير للبحث عن عمل في إطار اللارسمي عن طريق شبكة العلاقات التي يمتلكها سواء العائلة أو الأصدقاء و حتى بالاعتماد الكامل على نفسه و تعد هذه كلها الوجهة الأولى لتلقي هذه المساعدات، فعند حدوث الأزمات و الضائقات المادية يلجأ الكثيرون مباشرة إلى العائلة أو الأقارب.

في حين أن بعض المبحوثين صرح بأن عدم امتلاكه مصدرا للدخل من جهة كان يعيش تحت سلطة الأب، من جهة أخرى هذا ما يعبر عن خصائص الأسرة الممتدة التي مازالت تتفاعل فيها القيم و المبادئ الأصيلة في لمجتمع الجزائري و هذا من شيمه.

بينما هناك نسبة من المبحوثين الذين لم يعانوا من ضغوطات مالية و لا مصدر للدخل لهم، يعود ذلك إلى الرضا و لو بالقليل على حد تعبير بعضهم حتى تنفرج الأزمة، فرغم الأزمة التي واجهها هؤلاء إلا أنها لم تؤثر عليهم لا ماديا و لا معنويا، ما يعبر لنا عن تماسك أفراد الأسرة الواحدة وقت الشدائد والضائقات، و هذا ما أقره بعض المبحوثون الذين كرسوا وقتهم للبحث عن العمل و لو بشكل بسيط و ذلك عند الخواص أو كباعة على أرصفة الطرقات.

جدول رقم 30: نوع أسرة المسرّح و علاقتها بوجود تضامن عائلي.

وجود تضامن / نوع الأسرة	نعم	لا	المجموع
ممتدّة	22 %73.33	8 %26.66	30 %100
نوويّة	19 %63.33	11 %36.66	30 %100
المجموع	41 %68.33	19 %31.66	60 100%

نلاحظ من خلال الجدول أن68.33 % من المبحوثين أجابوا بوجود تضامن وتمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين يعيشون في أسر ممتدة يعني مع الوالدين بـ 73.33% في حين 63.33% من أفراد العينة يعيشون في أسر نووية .

و بالمقابل نجد 31.66% من المبحوثين أجابوا بعدم وجود تضامن ، و تتأكد لدى المبحوثين الذين يعيشون في أسر نوويّة بـــ 36.66% ، تليها نسبة 26.66% لدى المبحوثين الذين يعيشون في أسر ممتدّة.

إن التضامن الذي حدث بين أفراد الأسرة تركز لدى المسرحين الذين يعيشون في أسر مع الوالدين و هم أوفر حظا في المحافظة على استقرار أسرهم مقارنة مع المسرحين المستقلين في المسكن، و هذا يبين لنا الدور الايجابي الذي يمكن أن تؤديه الأسرة الممتدة لأفرادها من خلال الأنشطة و الخدمات والمساعدات في أوقات الشدة و الأزمات ، أي يساعد هذا العيش في مجال سكني واحد في إطار العائلة الممتدة، أي تقديم المساعدة في كل الظروف و الأوقات، على غرار الأسرة النووية التي يكون التباعد المكاني فيها أساسا في التأثير على حجم التضامن.

جدول رقم 31: وجود ضغوطات مالية حسب عدد الأولاد

الضغوطات المالية / عدد الأولاد	نعم	لا	المجموع
3 -1	30 %85.7	5 %14.3	35 %100
6 -4	9 %90	1 %10	10 %100
المجموع	39 %86.7	6 %13.3	45 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 86.7% من المبحوثين كانت لهم ضغوطات مالية و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين عدد أطفالهم يتراوح ما بين 4 -6 أطفال بـــ 90 %، تليها نسبة المبحوثين الذين عدد أطفالهم يتراوح ما بين 1 -3 أطفال بـــ 85.7% .

و بالمقابل نجد أن 13.3 % من المبحوثين لم تكن لهم ضغوطات مالية وتتأكد لدى المبحوثين الذين عدد أطفالهم يتراوح ا بين 1- 3 أطفال بـــ 14.3% .

لقد ساهمت الضغوطات المالية بنسبة كبيرة لدى المبحوثين الذين يملكون عدد الأطفال ما بين 4- 6 أطفال حيث أن هذه الفئة أكثر تعرضا للضغوط المادية ، باعتبار المصاريف المختلفة للأولاد و المتعددة إضافة إلى غلاء المعيشة خاصة إذا كان هؤلاء الأولاد يدرسون و لا يعملون و بذلك يحتاجون لمصاريف مختلفة.

بينما هناك نسبة من المبحوثين لم تكن لهم ضغوطات مالية باعتبار عدد أولادهم الذي يتراوح ما بين1- 3 أطفال، حيث هنا تنقص حجم المسؤولية اتجاههم من حيث مصاريفهم المتعددة التي يحتاجون إليها.

جدول رقم 32: المستوى التعليمي حسب وجود شبكة علاقات

وجود شبكة علاقات / المستوى التّعليمي	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
أمّي	1 %14.28	6 %85.71	/	7 %100
إبتدائي	5 %50	5 %50	/	10 %100
متوسط	5 %29.41	11 %64.70	1 %5.88	17 %100
ثانوي	3 %16.66	14 %77.77	1 %5.55	18 %100
جامعي	2 %25	5 %62.5	1 %12.5	8 %100
المجموع	16 %26.66	41 %68.33	3 %5	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 68.33% من المبحوثين أجابوا بعدم وجود شبكة علاقات و تتأكد لدى المبحوثين الغير متعلّمين بـــ 85.71% ، تليها نسبة الذين المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي بـ 77.77% ثم نسبة ذوي المستوى التعليمي المتوسّط بـ 64.70%،ثم نسبة 62.5% لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي،ثم 50% لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الابتدائي.

تقابلها نسبة26.66% من المبحوثين الذين أجابوا بوجود شبكة علاقات و تتأكد لدى المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بـ 50% ، تليها نسبة المبحوثين ذوي المستوى التّعليمي المتوسط بـ 29.41% ، ثم نسبة 25% لدى المبحوثين ذوي المستوى التّعليمي الجامعي،في حين كانت نسبة 16.66%لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي، أما لدى المبحوثين الغير متعلّمين فسجلت نسبة 14.28%. بينما سجلت نسبة 5% كأصغر نسبة في الجدول لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة المبحوثين.

من خلال نتائج الجدول أعلاه تبين أن معظم المسرحين ذوي المستوى التعليم الثانوي و المتوسط لا يملكون شبكة علاقات تمكنهم من الحصول على العمل أو دخولهم إلى سوق العمل الغير رسمي و تمثل نسبتهم 77.77% مقابل 64.70% بالنسبة لذوي المستوى التعليمي المتوسط، و نجد أن المبحوثين كانت لهم شبكة علاقات مكنتهم من الحصول على عمل في سوق العمل الغير رسمي، فهذه العلاقات ضرورية في توجيه المسرح في البحث عن عمل للتخفيف من الضغوط المادية التي يعانيها و الخروج من أزمة التسريح و هذا بتغطية الاحتياجات الأسرية و تسديد الديون التي عليه، و لذلك كانت لهذه العلاقات دور في الدخول إلى سوق العمل الغير رسمي و ممارسته حتى ولو أنّها كانت بشكل نسبي ، فتكوين هؤلاء المبحوثين في الثانوي و الجامعي سمح لهم بتكوين معارف تمكنهم من التحرر الاجتماعي و إثبات ذواتهم من خلال ممارستهم لمختلف الأنشطة حتى و لو في الخفاء لتحقيق أهدافهم المادية و تحسين أوضاعهم فساعدهم من أجل الوصول إلى ذلك معارفهم، إضافة إلى المعارف القرابية أو العائلة التي تكون في بعض الأحيان تدعيما أساسيا لشبكة العلاقات الاجتماعية.

جدول رقم 33: وجود شبكة علاقات حسب الوضعية المهنية السابقة.

وجود شبكة علاقات / الوضعية المهنية السابقة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
إطار	3 % 30	5 %50	2 %20	10 %100
موظف	2 %11.1	16 %88.9	/	18 %100
عامل	8 %32	17 %68	/	25 %100
أخرى	3 %42.9	3 %42.9	1 %14.3	7 %100
المجموع	16 %26.7	41 %68.3	3 %5	60 %100

الاتجاه الغالب في الجدول أعلاه يتمثل في عدم وجود شبكة علاقات ب 68.3 % ، و تتأكد لدى المبحوثين الذين كانوا موظفين بـ 88.9% ، تليها نسبة الذين كانوا عمالا بـــ 68% ، ثم 50% للذين كانوا إطارات تليها نسبة 42.9% لدى المبحوثين الذين مارسوا مهن أخرى.

و مقابل ذلك نجد 26.7% من المبحوثين الذين أجابوا بوجود شبكة علاقات و تتأكد لدى المبحوثين الذين مارسوا مهنا أخرى ب 42.9% ، تليها نسبة 32% لدى المبحوثين الذين كانوا عمالا، ثم نسبة المبحوثين الذين كانوا إطارات بـ 30% ، بعدها 11.1% لدى المبحوثين الذين كانوا موظفين و سجلت أصغر نسبة في الجدول بـ 5% لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة.

تبين النتائج السابقة أن أغلبية المبحوثين لم تكن لهم شبكة علاقات تمكنهم من الحصول على عمل في إطار سوق العمل غير الرسمي و ذلك بـ 68.3% و ذلك راجع إلى أن عملية التسريح أثرت على الجانب المعنوي لهؤلاء المسرحين فبعد تسريحهم أصبحوا جد منعزلين وانطوائيين ، فلم يمكنهم ذلك من نسج شبكة علاقات تساعدهم في البحث عن عمل ، حيث اعتمدوا على أنفسهم في ذلك، فبعض المبحوثين برّروا لنا أن عدم امتلاكهم لشبكة العلاقات راجع إلى عدم الثقة في المجتمع بشكل عام و خاصة في المحيط الذي يعيشون فيه وهذا بسبب تأثير فقدانهم لمناصب عملهم سواء بينهم و بين أفراد المجتمع أو بينهم و زملاء العمل سابقا، انعدمت الثقة و أصبح كل من هؤلاء المسرحين نطوي بأفكاره و تطلعاته لوحده و ذلك باعتماده على نفسه.

إن عملية التسريح في نظر هؤلاء هدر في حقوقهم و تهديد لاستقرارهم الاجتماعي و هذا ما أقره الواقع الذي يعيش فيه هذا المسرح، فبعدما كان يملك منصب عمل يضمن له البقاء و الاستمرارية و الذي يعتبر أيضا أساس كسب الدخل لتلبية الاحتياجات المختلفة فقد منصب عمله بعد عملية غلق المؤسسات و تصفية الشركات و التسريح الجماعي للعمال مما أثّر سلبا على علاقاته بمحيطه الاجتماعي و بشكل خاص على شبكة علاقته الاجتماعية سواء كانت شبكة علاقات عائلية أو شبكة علاقات الصداقة و الشخصية و المعارف ، ليلجأ هذا المسرح إلى الاعتماد الكامل على نفسه في البحث عن عمل و هذا ما يعبر عن الوضعية المزرية التي يعيشها بعد فقدانه لمنصب عمله.

بينما المبحوثون الذين استعانوا في البحث عن عمل في سوق العمل الغير رسمي رأسمالهم الاجتماعي الذي يضم شبكة علاقات العائلة و الأقارب و شبكة علاقات الصداقة و الشخصية لديهم.

لقد أخذ حصة الأسد المبحوثين الذين مارسوا مهنا أخرى كعون أمن بـ 42.9% مما يفسر أن هذه الفئة أكثر حظا في إيجاد منصب عمل و أنها مرنة ف نسج شبكة علاقات بالإضافة إلى المبحوثين الذين كانوا إطارات و عمال أيضا لهم نسبة معتبرة تمكنهم من التعرف على ممارسة أعمال حرة ينشطون من خلالها تكون لهم مصدر للدخل، فشبكة العلاقات الاجتماعية ضرورية في نظر هؤلاء تؤدي بدورها الى تحقيق المصالح الشخصية لهؤلاء المسرحين، فرأس مال الاجتماعي يقوم على " الأعراف غير الرسمية التي تشجع التعاون"[91]

[91]-بومخلوف محمد، المرجع السابق، ص 173.

ليعبّر لنا ذلك عن ميكانيزمات التعاون التي يحملها مجتمع كمجتعنا في أوقات الأزمات فقيم التعاون مازالت سائدة، هذا و إن كانت في صورة ضعيفة خاصة و أن ثقافتنا الإسلامية تدعو لمساعدة الآخرين و التعاون فما بالك مد يد العون بين الأصدقاء و الأقارب و العائلة.

جدول رقم 34: تحسن الوضعية بعد ممارسة نشاط و كيفية الدخول الى سوق العمل الغير رسمي.

تحسن الوضعية عن ممارسة النشاط / كيفية الدخول إلى العمل الغير رسمي	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
الأقارب	5 %50	5 %50	/	10 %100
الأصدقاء	14 %60.9	8 %34.8	1 %4.3	23 %100
لا أحد	5 %50	5 %50	/	10 %100
بدون إجابة	4 %23.5	1 %5.9	12 %70.6	17 %100
المجموع	28 %46.7	19 %31.7	13 %21.7	60 %100

تبين لنا النتائج من خلال الجدول أن 46.7% من المبحوثين تحسنت وضعيتهم و تمثل الاتجاه العام ، و تتأكد لدى المبحوثين الذين ساعدهم الأصدقاء ف الحصول على العمل في إطار اللارسمي بـ 60.9% ، تليها نسبة المبحوثين الذين ساعدهم الأقارب بـ 50% ، و نفس النسبة لدى المبحوثين الذين لم يساعدهم أحد في الحصول على عمل ، بينما المبحوثون الذين لم تكن لهم إجابة يمثلون 23.5% .

مقابل ذلك نجد 31.7% من المبحوثين لم تتحسن وضعيتهم بعد ممارسة النشاط، و تتأكد لدى المبحوثين الدين ساعدهم الأقارب بـ 50% ثم نفس النسبة لدى المبحوثين الذين لم يساعدهم أحد، تليها نسبة المبحوثين الذين ساعدهم الأصدقاء بـ 34.8% و سجلت أصغ نسبة في الجدول بـ 5.9% بالنسبة للذين لم تكن لهم إجابة.

إن شبكة العلاقات ضرورية النسبة لهؤلاء المسرحين فمن خلالها كان دخولهم و تعرفهم إلى أعمال حرة ينشطون بها حتى و إن كانت في الخفاء غي أنها حققت لهم الكثير من أهدافهم التي كانوا يصبون إليها باعتبار أن العمل الغير رسمي أساس كسب الدخل لتلبية الاحتياجات المختلفة، كما يعبر عن الاستقرار النفسي و الاجتماعي لدى هؤلاء.

فرغم ما يحتويه العمل غير الرسمي من مخاطر على الاقتصاد و على العامل نفسه باعتباره لا يضمن التأمين من حوادث العمل و كذا الاستفادة من المنح العائلية و الضمانات الاجتماعية، إلا أنه يبقى الملجأ الوحيد لدى هذه الفئة، ليعبر لنا ذلك عن بعض الآثار الايجابية للعمل الغير رسمي.

لقد استطاع عدد من المبحوثين تشكيل شبكة من العلاقات تمثل الأصدقاء التي تعتبر شبكة يتبادل أفراد من خلالها المنافع و تحقيق الأغراض الشخصية من أجل الحفاظ عليها، و هي شبكة غر رسمية تعطي لأفرادها المساندة المادية و المعنوية، و يلعب الأصدقاء دورا أساسيا في مساعدة المسرح للخروج من أزمته و عودة الاستقرار الأسري و خاصة النفسي له بعد إيجاده لعمل حتى و إن كان في اللارسمي مكنه من تحسين وضعيته المادية.

و بدرجة ثانية نجد عدد معتبر من المبحوثين استعانوا بالأقارب للبحث عن عمل و يعد الأقارب الوجهة الأولى، فعند حدوث الأزمات و الضائقات المادية لجأ الكثيرون مباشرة إلى العائلة و الأقارب لمد يد العون لهم، ليظهر لنا جليا حجم قيم التضامن و التعاون الموجودة في مجتمعنا و الذهنية المتعلقة بالتكافل الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، إن هذا التضامن يجعل الأفراد تكيف مع بعضهم البعض لاحتواء الأزمة و الخروج منها سلام مما يزيد في القيم الايجابية في المجتمع.

بينما هناك من المبحوثين الذين لم تكن لهم شبكة علاقات و ينشطون في اللارسمي يعود ذلك إلى اعتمادهم الكامل على أنفسهم و أنهم قادرون على تسيير أمورهم المادية لوحدهم باعتبار أن بعض المبحوثين يمثلون فئة العازبين و بالتالي لا يتحملون أعباء و مصاريف و مسؤوليات أسرية لتكون حالة هؤلاء أقل حدة من سابقاتها.

جدول رقم 35: تحسن الوضعية بعد ممارسة النشاط حسب مساعدة أفراد العائلة

تحسن الوضعية عن ممارسة النشاط / مساعدة أفراد العائلة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
إخوتك	11 %61.1	4 %22.2	3 %16.7	18 %100
أخواتك	1 %33.3	1 %33.3	1 %33.3	3 %100
أعمامك	/	/	1 %100	1 %100
أخوالك	1 %50	1 %50	/	2 %100
آخرين	7 %36.8	8 %42.1	4 %21.1	19 %100
دون إجابة	8 %47.1	5 %29.4	4 %23.5	17 %100
المجموع	28 %46.7	19 %31.7	13 %21.7	60 %100

من خلال الجدول نجد أن 46.7% من المبحوثين تحسنت وضعيتهم بعد ممارسة النشاط و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين ساعدهم الإخوة. 61.1% ، تليها 50% لدى المبحوثين الذين ساعدهم أخوالهم ثم نسبة المبحوثين الذين كانت مساعدتهم من الآخرين بـــ 36.8% ثم 33.3% لدى المبحوثين الذين كانت مساعدتهم من طرف أخواتهم.

بينما المبحوثون الذين لم تتحسن وضعيتهم بعد ممارسة النشاط الغير رسمي، فقدرت نسبتهم. 31.7% و تتأكد لدى المبحوثين الذين ساعدهم أخوالهم بـ 50% ، و بالنسبة للمبحوثين الذين ساعدهم آخرون فكانوا. 42.1% ، تليها 33.3% لدى المبحوثين الذين كانت مساعدتهم من طرف أخواتهم، ثم 29.4% لدى

المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة ، ثم 22.2% لدى المبحوثين الذين ساعدهم إخوتهم و سجلت 21.7% لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة.

تبين لنا النتائج أن المحيط العائلي الذي يعيش فيه هؤلاء المبحوثين يعتبر من العوامل المهمة في تحسين وضعيتهم المادية، فنجد نسبة معتبرة منهم من كانت مساعدته من طرف الإخوة و الأخوات من جهة و منم جهة أخرى فإن وضعه المادي تحسّن بعد ممارسة النشاط الغير رسمي باعتباره بديل عن منصب عمله الذي فقده.

إن الدعم الذي تلقاه المبحوثون سواء ماديا كان أم معنويا ساهم بالدرجة الأولى في الخروج من الأزمة و تحسن الحالة المادية لدى هؤلاء المسرحين، ما يعبر لنا هذا عن مظاهر التضامن و التعاون و جود قيم اجتماعية ما تزال راسخة في عائلاتنا و مجتمعنا بشكل عام، رغم التغيرات التي عرفها المجتمع، و لقد جاءت هذه المساعدات بعد التسري مباشرة أي في المراحل الأولى بعد التسريح، مما جعل المسرح يتأقلم و يتكيف مع وضعه، ريثما يجد عملا يضمن الاستمرار فيه، ينما نجد نسبة معتبرة من صلة القرابة من جانب الأم يعني الأخوال و تمثل 50% ساهمت بشكل كير في المساعدة و الوقوف إلى جانب ذويهم للتخفيف من أزمتهم و لو بالشيء القليل.

إن نسبة من المبحوثين لم تتحسن وضعيتهم المادية بعد ممارسة النشاط راجع إلى أنه واجهتهم صعوبات مختلفة من خلال مزاولتهم النشاط كتلك التي تعلقت بملاحقات مصالح الأمن و الضرائب و التأمين الاجتماعي أضف إلى ذلك عدم امتلاكهم لرأس المال من أجل متابعة العمل فضلا عن ذلك الظروف الصعبة المتعلقة بممارسة النشاط و رغم ذلك لم يتوان أفراد العائلة عن تقديم يد المساعدة لهم.

جدول رقم 36: رأي المبحوثين في شبكة العلاقات حسب شكل التضامن

الرأي حول شبكة العلاقات / شكل التضامن	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
مادي	15 %100	/	/	15 %100
معنوي	13 %86.7	1 %6.7	1 %6.7	15 %100
معا	7 %77.8	2 %22.2	/	9 %100
بدون إجابة	/	1 %50	1 %50	2

				%100
المجموع	35 %85.4	4 %9.8	2 %4.9	4 %100

تبين لنا من خلال الجدول أن 85.4% من المبحوثين يرون أن شبكة العلاقات ضرورية و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين كان شكل التضامن لهم ماديا بـ 100%، تليها نسبة المبحوثين الذين كان لهم شكل التضامن معنوي بـ 86.7% ، ثم 77.8% لدى المبحوثين الذين كان لهم كلا شكلي التضامن.

و بالمقابل نجد أن 9.8% من المبحوثين يرون أن شبكة العلاقات غير ضرورية و تتأكد لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة بـ 50% ، تليها نسبة المبحوثين الذين كان لهم كلا الشكلين بـ 22.2% و 6.7% لدى المبحوثين الذين كان لهم شكل التضامن المعنوي.

تبين لنا النتائج أن معظم المبحوثين يجدون في شبكة العلاقات ملجأ لحل مشاكلهم المادية و تمثل لهم حلا هاما دليل أن شكل التضامن بين أفراد الأسرة و الأقارب كان ماديا و هذا من أجل تغطية احتياجات الأسرة و متطلبات المعيشة للخروج من الأزمة المالية و الضغوطات المختلفة التي يعانيها المسرح أمام متطلبات الحياة المتعددة لعبر لنا هذا عن المساندة الاجتماعية و أن الأسرة الجزائرية مازلت تحافظ على قيم التعاون و المساعدة وقت الأزمات و الشدائد، و هذا من الخصائص الاجتماعية للمجتمع.

بينما المبحوثون الذين يرون أن شبكة العلاقات غير ضرورية و لا تساعد في تخطي الأزمات لهم نسبة معتبرة، فهؤلاء لا يفكرون في الاعتماد على شكة علاقاتهم بقدر تفكيرهم على الاعتماد على أنفسهم في الحث عن عمل دون اللجوء إلى أطرا أخرى، و هذا يرتبط بالذهنية المتعلقة بحفظ الكرامة، كما يدل على أن مثل هذه القضايا أو المسائل الاجتماعية لا تخرج عن نطاق الفرد بشخصه.

جدول رقم 38: تحسن الوضعية بعد ممارسة نشاط و التضامن بين أفراد الأسرة

تحسن الوضعية / مساعدة أفراد الأسرة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
نعم	19 %46.3	13 %31.7	9 %22	41 %100
لا	9 %47.4	6 %31.6	4 %21.1	19 %100
المجموع	28 %46.7	19 %31.731.7	13 %21.7	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 46.7% من المبحوثين تحسنت وضعيتهم عد ممارسة النشاط و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين الذين لم يتواجد لديهم تضامن ين أفراد الأسرة بنفس النسبة تقريبا بـ 47.4% ، تليها نسبة المبحوثين الذين تواجد لديهم تضامن بـ 46.3% . و بالمقابل نجد 31.7%من المبحوثين لم تتحسن وضعيتهم و تتأكد لدى المبحوثين الذين تواجد لديهم تضامن بين أفراد الأسرة بنفس النسبة، تليها نسبة المبحوثين الذين لم يكن لهم تضامن بنفس النسبة تقريبا فقدرت بـــ 31.6% .

أما النسبة للمبحوثين الذين امتنعوا عن الإجابة فقدرت نسبتهم . 21.7%.

إن تحسّن وضعية المسرحين كان نتيجة بحثهم الدائم و المستمر عن العمل عن طريق اعتمادهم الكامل على أنفسهم حيث قدرت نسبتهم بـــ 46.7% ، بدليل عدم لجوئهم لطل المساعدة من أفراد الأسرة و الأقارب ما يعبر عن حالة هؤلاء من المعاناة التي يعانيها من ضغوطات مختلفة أمام تعدد متطلبات الحياة و ليس هذا فحسب، فعملية التسريح كانت العامل الرئيسي في تغيير حالتهم المعنوية، فالمعنوية حسب "مورس" تعتبر بأنها مستوى الرضا الذي يصل إليه الشخص، بفضل انتمائه إلى المنظومة الاجتماعية، فتحسن الظروف المادية و الاجتماعية بالنسبة لهم يؤدي إلى رفع الروح المعنوية لديهم و بدورها يؤدي إلى الرضا و الرضا يؤدي إلى التكيف و الاستقرار و بذلك تكون حالتهم المادية ي استقرار دائم ، بينما المبحوثون الذين تضامن معهم أفراد الأسرة و تحسنت حالتهم المادية فلقد كانت مساعدة الأسرة و الأقارب مساهمة ايجابية.

إن المبحوثين الذين لم تتحسن وضعتهم المادية بعد ممارسة النشاط كانت بنسبة أقل و ذلك يعود إلى أن تضامن الأسرة و الأقارب معهم ساهم بشكل كبير و لو بالشيء القليل في تغيير حالتهم نو الأفضل و تسنها

ماديا ما يدل ذلك على أن النشاط الغير رسمي لم يلبي كامل احتياجاتهم نتيجة عدم كفاية الدخل الذي يتحصّلون عليه في تلبية احتياجات الأسرة و متطلبات الحياة من مأكل و ملبس، باعتبار أن معظم المبحوثين هم أرباب أسر و لهم أولاد أغلبهم يدرسون و يحتاجون لمصاريف مختلفة و متعددة أمام غلاء المعيشة، ليتجه هؤلاء كذلك لطلب مساعدات من الأقارب باعتبارهم من أفراد العائلة أيضا، ليعبر لنا هذا الوضعية التي آل إليها هؤلاء المسرحون.

جدول رقم 39:توزيع المبحوثين حسب وجود شبكة علاقات و السن .

وجود شبكة العلاقات / السن	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
28- 32 سنة	2 %40	3 %60	/	5 %100
33- 37 سنة	2 %22.2	7 %77.8	/	9 %100
38- 42 سنة	4 %30.8	9 %69.2	/	13 %100
43- 47 سنة	3 %23.1	9 %69.2	1 %7.7	13 %100
48 سنة فأكثر	5 %25	13 %65	2 %10	20 %100
المجموع	16 %26.7	41 %68.3	3 %5	60 %100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 68.3% من المبحوثين لا يملكون شكة من العلاقات و تمثل الاتجاه العام، و تتأكد لدى المبحوثين ذوي الفئة العمرية 33 – 37 سنة نسبة 77.8%، ثم لدى المبحوثين ذوي الفئة

العمرية 38- 42 سنة بنسبة 69.2% ، و بنفس النسبة لدى المبحوثين ذوي الفئة العمرية 43 -47 سنة و المبحوثين ذوي لفئة العمرية 48 سنة فأكثر . 65% ، ثم المبحوثين ذوي الفئة العمرية 28- 32 سنة . 60% .

و بالمقابل نجد 26.7% من المبحوثين يملكون شبكة علاقات اجتماعية و تتأكد لدى المبحوثين ذوي الفئة العمرية 28 – 32سنة بـ 40% تليها المبحوثين ذوي الفئة العمرية 38- 42 سنة بـ 30.8%، ثم نسبة المبحوثين ذوي الفئة العمرية 48 سنة فأكثر بـ 25%، ثم الفئة العمرية 43- 47 سنة بـ 23.1% و بنفس النسبة تقريبا لدى المبحوثين ذوي الفئة العمرية 33- 37 سنة . 22.2%.

لا تعد شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المسرحين ضرورية فنسبة منهم معتبرة لم يعتمدوا عليها في الحصول على عمل يمكنهم من تخطي أزمتهم و نجد المبحوثين الذين لا يملكون شبكة علاقات اجتماعية يتراوح سنهم من 32- 47 سنة و رغم سن المسرح لذ يكون فيه من المؤكد أنه قد كون شبكة علاقات إلا أنها في نظره غير مجدية في مثل هذه المواقف عند هذه الفئة، مما يستدعي منه التخلي عنها و الخوض في تجربة فردية يعتمد كامل الاعتماد على نفسه في تخطي أزمته و ذلك بالبحث عن عمل حتى و إن كان في اللارسمي للخروج من الوضعية الاجتماعية و بشكل خاص المادية السيئة التي آل إليها هذا المسرح، فهو يفتقر لأدنى مستوى دخل يساعد على تلبية الاحتياجات الضرورية للمعيشة، حتى أن بعض المبحوثين رفضوا التبرير عن عدم امتلاكهم لشبكة العلاقات، ما يشير لنا عن حالتهم المعنوية المتدنية نتيجة لتدني حالتهم المادية ليعبّر لنا هذا عن إحدى التأثيرات السلبية الناتجة عن عملية التسريح العمالي و الإصلاحات الاقتصادية.

إن هناك من المبحوثين من يملكون شبكة من العلاقات ساعدتهم في الحصول على عمل و ذلك يدل على أن هذه الفئة قد أحسنت توظيف هذه الشبكة من العلاقات في كيفية الوصول إلى عمل يضمن من خلاله البقاء و الاستمرارية و إثبات الذات حتى و إن كان بسيطا ما يفيد أيضا في تخطي الأزمة.

جدول رقم 40: تأثير التسريح وعلاقته بمساعدة أفراد العائلة

تأثير التسريح / مساعدة أفراد العائلة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
إخوتك	13 %72.2	4 %22.2	1 %5.6	18 %100
أخواتك	3 %100	/	/	3 %100
أعمامك	1 %100	/	/	2 %100
أخوالك	/	2 %100	/	2 %100
آخرين	16 %84.2	3 %15.8	/	19 %100
دون إجابة	10 %58.8	6 %35.3	1 %5.9	17 %100
المجموع	43 %71.7	15 %25	2 %3.3	60 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن 71.7% من المبحوثين أثّرت عليهم عملية التسريح و تمثل الاتجاه العام و تتأكد لدى المبحوثين الذين كانت مساعدتهم من طرف الأخوات بـ 100%، و نفس النسبة لدى المبحوثين الذين ساعدهم أعمامهم، تليها المبحوثين الذين ساعدهم آخرون بـ 84.2% ثم نسبة المبحوثين الذين ساعدهم إخوتهم 72.2%، ثم نسبة المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة بـ 58.8%.

مقابل ذلك نجد 25% من المبحوثين لم تؤثر عليهم عملية التسريح و تتأكد لدى المبحوثين الذين ساعدهم أخوالهم. 100%، ثم نسبة المبحوثين الذين امتنعوا عن الإجابة بـ 35.3% ، في حين كانت 22.2% لدى المبحوثين الذين ساعدهم إخوتهم ، ثم المبحوثون الذين ساعدهم آخرون بـ 15.8% .

و سجلت أصغر نسبة في الجدول لدى المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة. 3.3% .

إن عمليّة التّسريح أثرت بشكل كبير على العمّال باعتبار أن مناصب عملهم كانت تمثّل لهم موردا أساسيا للدخل و الاستقرار الاجتماعي ، ليجد هؤلاء مساندة من طرف عائلاتهم وذويهم بنسب كبيرة وهذا نتاج التكافل الاجتماعي بين أفراد الأسرة والذي أدى بدوره إلى عودة الاستقرار الأسري و المادي ،و بالتالي التقليل من حدة المشاكل و الصراعات في الوسط الأسري .

استنتاجات الفرضية الثالثة:

تعتبر شبكة العلاقات الاجتماعية من العوامل التي لعبت دورا فعّالا في الحياة الاجتماعية للمسرّح، هذه الشبكة المتمثّلة في شبكة علاقات العائلة و الأقارب و المعارف و الأصدقاء و التي تساعد على البحث عن عمل في نظر هذا المسرّح و التخفيف من أزمته.

بعدما عرضنا النتائج التي تحصّلنا عليها من خلال قراءاتنا للجداول بالتعليق عليها و محاولتنا إعطائها تحليلا سوسيولوجيا و المتعلّقة بالفرضية الثالثة و التي تقول:"يساهم الرأسمال الاجتماعي للمسرّح في التّخفيف من الضغوط المادّية له بعد تسريحه"

- نجد أنّ معظم العمّال المسرّحين تلقّوا مساعدة و مساندة من طرف عائلاتهم.
- إنّ معظم المسرّحين من العمل قد نشطوا في القطاع اللارسمي على اختلاف مهنهم السّابقة من خلال تجاربهم المهنيّة، وكان نشاطهم خصوصا في القطاع الخدماتي و التجاري بنسبة 40%.
- توصّلنا الى وجود نماذج مختلفة من المسرّحين، فوجدنا مسرّحين من العمل كانوا يعملون في مجال الادارة و الانتاج.
- إنّ أغلب المبحوثين الذين تلقوا مساعدة من الأسرة و الأقارب ينتمون إلى أسر ممتدّة بنسبة:53.7%
- نجد أنّ معظم العمّال المسرّحين الممارسين للنّشاط اللارسمي ذوي مستوى تعليمي ثانوي بـ 34.1%،و قد توصّلنا أنّه في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،كل المستويات حاضرة من الابتدائي الى الجامعي.
- ووجدنا أنّ أعلى نسبة لا يملكون شبكة علاقات تتركّز لدى المسرّحين ذوي المستوى التّعليمي الثانوي و الجامعي.

- نجد نماذج مختلفة من المسرّحين الناشطين في القطاع اللارسمي حاليا، فهناك مسرّحين من العمل كانوا إطارات وآخرون عمّال أو موظّفون و هم لا يملكون شبكة علاقات تمكّنهم من البحث عن عمل، بنسبة 88.9% ممّا جعلهم يعتمدون على أنفسهم الاعتماد الكامل.
- لقد ساهم الأصدقاء و الأقارب بشكل كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للمسرّح و الخروج من أزمته ممّا يدلّ على قيم التضامن و التكافل.

-كان للمحيط العائلي دورا في مساعدة المسرّح على تجاوز أزمته المالية و مواجهة الصعوبات سواء ماديّا أو معنويّا و غيرها،لتلعب الدّور الرئيسي في تحقيق الاستقرار و التّخفيف من الأزمة.

- اعتمد هؤلاء المبحوثين على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملكون في البحث عن عمل، فسجّلنا أنّ معظمهم اعتمد على الأصدقاء، حيث أنّ 60.9% من المبحوثين كان اعتمادهم على أصدقائهم في الحصول على عمل و أنّ 50% كان اعتمادهم على الأقارب.ليشير ذلك إلى أهميّة الرأسمال الاجتماعي بالنسبة للمسرّح في تحسين وضعيّته.

- لقد شكّلت عمليّة التّسريح جانبا سلبيا في حياة المسرّح ممّا كان له الأثر السلبي، ما دفعه إلى طلب المساعدة من أفراد الأسرة و كان ذلك بنسبة 100%.

-نتيجة للتأثير السّلبي على الحالة المعنويّة لبعض المسرّحين ممّا دفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم في البحث عن العمل و بذلك تحسّنت وضعيتهم الماديّة.

-يملك بعض المبحوثون شبكة علاقات تساعدهم في البحث عن عمل إلاّ أنّهم لم يوظّفوها في مثل هذه الحالات و ذلك يعود لأسباب شخصيّة(حفظ الكرامة).

-انعدام الدّخل لمعظم المبحوثين بـ 84.6% ما اضطرّهم الى البحث عن عمل في إطار القطاع اللارسمي عن طريق شبكة العلاقات التي يملكونها سواء العائلة أو الأصدقاء من أجل تغطية الاحتياجات الأسرية خاصّة و أنّ معظم المبحوثين هم أرباب أسر و لهم أولاد و يدرسون.

-عانى معظم المبحوثين من ضغوطات مالية بعد تسريحهم بـ 86.7% و أغلبهم لديهم أولاد ما بين 4-6 أطفال بـ90% و من بينهم من يدرسون ولا يعملون و بذلك تعدّدت مصاريفهم المختلفة.

الاستنتاج العام:

إنّ الدّراسة الميدانية التي تمحورت حول ثلاث فرضيّات مكّنتنا من التوصّل إلى عدّة نتائج، يمكن تلخيصها على النحو التّالي:

-يعتبر القطاع اللارسمي وجهة العديد من العاطلين عن العمل بهدف تحسين أوضاعهم المادية و هذا ما تؤكّده الفرضيّة الاولى.

-سوء الوضعيّة الاجتماعية للعمّال بعد تسريحهم من مناصب عملهم.

- انعدام الدّخل و معاناة هؤلاء المسرّحين من الضغوطات المالية و المشاكل داخل الأسرة.

- لجأ معظم المسرّحين من العمل إلى ممارسة العمل اللارسمي، بهدف تحسين وضعيّتهم الاجتماعيّة.

- ساهم لجوء المسرّحين من العمل الى ممارسة العمل الغير الرسمي إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية.

-من خلال النّتائج يتبيّن لنا أنّ المسرّحين من العمل تعرّضوا لضغوطات مادية و نفسيّة أدّت إلى سوء الحالة الاجتماعية و تدهور الوسط الأسري بسبب الصّراعات و الخلافات الناتجة عن انعدام الدّخل و عدم القدرة على تلبية احتياجات الاسرة، فنسبة المبحوثين الذين كانت لهم مشاكل أسريّة وصلت إلى 70.6% و هي تمثّل عيّنة البحث.

-إنّ الضغوطات المالية و المشاكل الأسريّة و سوء الحالة الاجتماعية عامّة دفعت بالعمّال المسرّحين إلى البحث عن عمل بنسبة معتبرة، ليتّجه هؤلاء الى العمل الغير الرسمي.

-إنّ ممارسة النّشاط اللارسمي كان في مجالات متعددة خدمات،صناعة،فلاحة و تجارة هذا القطاع الذي شكّل النّسبة المعتبرة بـ38.3%.

-إنّ ممارسة المسرّحين للنّشاط اللارسمي ساعدهم على تحسين أوضاعهم الاجتماعية و التّخلص من المشاكل الأسرية و الضغوطات المادية التي كانوا يعانون منها.

-إنّ لجوء المسرّحين الى ممارسة النّشاط اللارسمي هو نتيجة لضعف جهاز الصّندوق الوطني للتأمين عن البطالة فهو لا يتمكّن من أداء المهام المنوطة به و الدّور الفعّال الذي أنشئ من أجله ما أدّى بالمسرّح إلى العمل في القطاع اللارسمي و هذا ما تؤكّده فرضيّتنا الثانية.

-ضعف المنح و التّعويضات التي يمنحها الصندوق لتلبية احتياجات الأسرة لدى المسرّح حيث أن 60% منهم لم تساعدهم هذه التّعويضات على تلبية الاحتياجات الأسرة.

-معظم المبحوثون صرّحوا بأنّ المنحة المقدّمة من طرف الصندوق غير كافية فكانت سببا رئيسيا للجوئهم إلى النشاط في اللارسمي و كان ذلك بنسبة 44.4%.

-إنّ لجوء المسرّح إلى النّشاط اللارسمي راجع إلى ضعف دور الصّندوق و ذلك بتميّزه بالبيروقراطية و الوساطة و هذا ما عبّر عنه بعض المبحوثون، فكان لجوؤهم إلى ممارسة النّشاط اللارسمي لتحسين وضعيّتهم الاجتماعية حيث أنّ25% منهم اعتبروه حلاّ لتحسين الوضعية المادية.

-لقد ساهمت شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملكها المسرّح في التخفيف من الأزمة التي كان يعيشها و ذلك بتلقي المساندة المادية و المعنويّة سواء العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء،و هذا ما تؤكّده فرضيّتنا الثالثة.

-ساهم الأصدقاء و الأقارب بشكل كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للمسرّح و الخروج من أزمته،ممّا يدلّ على قيم التضامن و التكافل.

– معظم المسرّحين من العمل قد نشطوا في القطاع اللارسمي على اختلاف مهنهم السابقة من خلال تجاربهم المهنية السابقة.

–توجد نماذج مختلفة من المسرّحين الممارسين للنّشاطات اللارسمية، وذلك حسب وظائفهم في مؤسساتهم السابقة فمنهم من كانوا إطارات و من كانوا موظّفين و آخرون عمّال يتوزّعون على قطاعات مختلفة من النشاط سواء إدارة أو إنتاج هذا ما أدّى تنوّعا في الأعمال الحرّة.

– للمحيط العائلي دور فعّال في مساعدة المسرّح على تجاوز أزمته المادية و مواجهة الصعوبات،ليكون لها الحظ الأكبر في تحقيق الاستقرار و التّخفيف من الأزمة.

– الاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية في البحث عن عمل، حيث أنّ 60.9% من المبحوثين كان اعتمادهم على أصدقاؤهم في الحصول على عمل ليدلّ ذلك على أهمية الرأسمال الاجتماعي بالنّسبة للمسرّح في تحسين وضعيّته.

– قام معظم المسرّحين بالبحث عن عمل في إطار اللارسمي عن طريق شبكة العلاقات التي يملكون و ذلك في إطار العائلة و الاصدقاء.

–لقد كان للأسر الممتدّة دور أساسي في مساعدة المسرّحين باعتبارهم تلقّوا مساعدة من الأسرة و الأقارب و كان ذلك بنسبة 53.7%.

–إنّ توسّع شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المسرّح كان له الأثر البالغ في التخفيف من أزمته و تجاوزها بسلام و بذلك عودة الاستقرار إلى الوسط الأسري و تجاوز المشاكل و الصّراعات.

الخـــــاتمة:

لقد تمكنا وعن قرب من التعرف على الكلفة الكلفة الاجتماعية التي خلفها فقدان العمل للعامل المسرّح،هذا الاخير الذي يعتبر جزء من النسيج الاجتماعي،فقلة الموارد المالية و انعدام الدخل،و الاحساس بالذل والتهميش الاجتماعي ساهم بشكل في تدهور الحالة الاجتماعية لهذا المسرح،فمع مرور الوقت تزيد حدة أزمة مكانته و هويته الاجتماعية.

فالتسريح الجماعي للعمال أدى الى بروز فئة من العاطلين عن العمل لاسباب اقتصادية،هذه الفئة عانت من أوضاع اجتماعية قاهرة بسبب انعدام الدخل و الضغوطات المادية التي نشأت عنها مشاكل و صراعات في بالوسط الاسري،لتجد متنفسا لهذه المشاكل و التقليل من حدة الأزمة التي تعيشها من خلال ممارسة العمل الغير الرسمي من اجل الخروج من تلك الأزمة و التغيير نحو الافضل.

إن ذلك التسريح الجماعي لأعداد هائلة من العمال،بعد تطبيق سياسة الخوصصة ادى الى تأزم الوضع الاجتماعي،أفرز هذا الاخير آفات اجتماعية أصبحت جلية في المجتمع كالعمالة والفقر والحرمان الاجتماعيي ،الأمر الذي يستدعي السلطات الرسمية بالنهوض بهذا الوضع و اصلاحه و ذلك بتوفير أجهزة مكلفة بإعادة ادماجهم في سوق العمل من جديد.

المراجـــع

قائمة المراجع

أ-الكتب:

1-أحمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

2-العبد الله محمد مصطفى،**الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،.2005

3-بلال محمد اسماعيل،**السلوك التنظيمي بين النظرية و التطبيق**،الدار الجامعية الجديدة،الاسكندرية.

4-بوعلام بوشاشي،**الامثل في الاقتصاد**،دار الملكية للنشر والتوزيع،الجزائر،دون سنة.

5-خميس طعم الله،**مناهج البحث و ادواته في العلوم الاجتماعية**،مركز النشر الجامعي،تونس،.2004

6-سلاطنية بلقاسم حسن الجيلاني،**محاضرات في المنهج و البحث العلمي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،دون سنة.

7-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي،**التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود**،دار الجامعة الجديدة،القاهرة،.2006

8-عبد الفتاح مراد،**اصول البحث العلمي،و كتابة الابحاث،و الرسائل و المؤلفات**،الاسكندرية،دون سنة.

9-عبد الله بن دعيدة،**الاصلاحات الاقتصادية،و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،بيروت،.2005

10-عبد المجيد بوزيدي،**تسعينات الاقتصاد الجزائري**،ترجمةأم جريب،موفم للنشر،الجزائر،.1999

11-عطاء الله أبوحميدة،**التسريح لسبب اقتصادي مفهومه،اجراءاته،و آثاره**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،.2009

12-علي معمر عبد المؤمن،**البحث في العلوم الاجتماعية**،ط1،منشورات جامعة 7 أكتوبر،بن غازي،.2008

13-عمر صخري،**اقتصاد المؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،.2003

14-مالك بن نبي،**ميلاد مجتمع:شبكة العلاقات الاجتماعية**،ترجمة:عبد الصبور شاهين،ندوة مالك بن نبي،لبنان،.1974

15-محمد الصغير بعلي،**تنظيم القطاع العام في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،دون سنة.

16-محمد بلقاسم بهلول حسن،**سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج2،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر،.1999

17-محمد بومخلوف،**التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر**،النجربة و الآفاق،ط1،دار الأمة،الجزائر،.2001

18-محمد بومخلوف،**واقع الاسرة الجزائريةو التحديات التربوية في الوسط الحضري**،ط1،دار الملكية للطباعة و النشر،.2008

19-محمد علي محمد،**علم الاجتماع و المنهج العلمي**،ط3،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،.1984

20-مدني بن شهرة،**الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان .2008

21-موريس أنجرس،**منهجية البحث في العلوم الانسانية**،تدريبات علمية،ترجمة،بوزيدي صحراوي و آخرون،دار القصبة،الجزائر،.2004

22—ناصر دادي عدون،**اقتصاد المؤسسة**،ط2،دار المحمدية العامة،الجزائر،1998

23-ناصر دادي عدون،**الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**،دار المحمديةالعامة،الجزائر، 2003

24-ناصر دادي عدون ،عبد الرحمن العايب،**البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

25-نسرين عبد الحميد نبيه،**الاقتصاد الخفي**،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،ط1،الاسكندرية،.2008

26-يوسف سعدون،**علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**،ديوان المطبوعات الجامعية،قسنطينة.

27-يوسف عنصر،**الاشراف و التنظيم الصناعي في الجزائر**،مخبر علم اجتماع الاتصال،جامعة منتوري،الجزائر،2007.

ب-الرسائل و الاطروحات الجامعية:

1-بوزقزة ياسين، **اتجاهات العمال نحو تطبيق سياسة الخوصصة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.

2-بن يخلف فايزة،**الاصلاحات الاقتصاديةو آثارها على المؤسسة العمومية**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2002.

3- عمور محمد،**أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2007.

4-قاشي حسينة، **التوفيق المهني و التوافق الاجتماعي للعمال المسرّحين في إطار الاصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2008.

5-كنفوش محمد، **الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة**، رسالة ماجستير،جامعة سعد دحلب،البليدة،2005 .

6-مسعودان فريدة، **تسريح العمال لأسباب اقتصادية في ظل القانون الجزائري**، رسالة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر،2008 .

7-نيّار نعيمة،**الخلفية المهنية و الاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغّرة**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2008.

ج-المجلات والدوريات:

1-انجي محمد عبد المجيد،**دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي**،دراسة حالة للجمعيات الاهلية في مصر،العدد الاول،سلسلة"أبحاث و دراسات"،المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية،القاهرة.

د-القواميس:

ناصر قاسيمي،**دليل مصطلحات علم الاجتماع تنظيم وعمل**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

هـ-وثائق متفرقة:

1- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:دليل حول التكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر 35-50 سنة،البويرة.

2- وثائق خاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

3-إحصائيات خاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

و-مراجع باللغة الاجنبية:

1-Melbouci Blhout Leila, Economie de l'entreprise Algérienne,Editions El-Amel,Alger,2009.

الملاحـــق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة البويرة
معهد العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل
استمارة

بحث ميداني حول:

" أسباب لجوء العامل المسرح للعمل الغير الرسمي"

في إطار تحضير رسالة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع التنظيم و العمل نرجو منكم قراءة أسئلة الاستمارة بعناية تامة و الإجابة عنها بكل ما أمكن من الدقة، و نؤكد لكم أن الإجابات لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط.

تقبلوا منا أسمى التقدير و الاحترام.

السنة الجامعية:2011-2012

الاستمارة

المحورالاول: بيانات شخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

3-الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4- نوع الأسرة: مستقل في المسكن ☐ مع الوالدين ☐

5-المستوى التعليمي:

أمّي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

هل لديك أولاد نعم ☐ لا ☐

هل: يدرسون ☐ لا يدرسون ☐ يعملون ☐ يدرسون و يعملون ☐

اذا كان"لا يدرسون" لماذا .....

.....

اذا كان"يدرسون"كم عددهم :.....

هل تسريحك من العمل أثر على تحصيلهم الدراسي: نعم ☐ لا ☐

اذا كان"نعم" كيف ذلك :.....

.....

.....

المحور الثاني:

6- في أي مؤسسة كنت تعمل:

قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐

7-ما هو الاجر الذي كنت تتحصل عليه:

من 12000دج الى15000دج ☐ من15000دج الى18000 ☐

من 18000دج الى20000 دج ☐ 20000دج فما فوق ☐

8- ماهي طبيعة نشاطك في المؤسسة سابقا:

ادارة ☐ انتاج ☐ خدمات ☐

9- مهنتك السابقة: اطار ☐ موظف ☐ عامل ☐ اخرى.....

10-أقدميتك في العمل :.....

11-هل لديك خبرة مهنية: نعم ☐ لا ☐

12-سنة تسريحك من العمل :.....

13ما هو سبب تسريحك من العمل :.....

14-هل تقدمت باحتجاج لدى المؤسسة التي سرحت منها:

نعم ☐ لا ☐

اذا كان "نعم" كيف كان الرد على احتجاجك:

.....

هل كان الاحتجاج: فردي ☐ جماعي ☐

15-هل تحصلت على تعويضات: نعم ☐ لا ☐

كيف استفدت من هذه التعويضات:

تعويض مادي ☐ تقاعد مسبق ☐

أخر .....

هل قمت باستثمار هذا التعويض؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا؟ .....

.....

16-هل ساعدك هذا التعويض على استقرار وضعيتك؟

نعم ☐ لا ☐

17- بعد تسريحك من العمل،هل كنت تعيش ضغوطا مالية؟

نعم ☐ لا ☐

-اذا كان "نعم" هل هي مرتبطة بـ:

- الديون ☐

-عدم تلبية الحاجيات الأسرية ☐

-آخر اذكره :.....

18-هل بحثت عن عمل مؤجر؟ نعم ☐ لا ☐

19-هل عانيت من مشاكل داخل الأسرة:

نعم ☐ لا ☐

اذا كان "نعم" ما هي هذه المشاكل:

-خلافات مع الزوجة ☐

- خلافات مع الأولاد ☐

أخرى اذكرها .....

المحور الثالث:

20-كيف كانت علاقتك مع أسرتك قبل تسريحك من العمل

☐ ☐ ☐

- حسنة متوسطة سيئة

21-هل أثر تسريحك من العمل على علاقتك بعائلتك: نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين كيف ذلك :.....

.....

.....

22-بعد تسريحك،هل تضامن معك أفراد الأسرة و الأقارب

نعم ☐ لا ☐

اذا كان"نعم" كيف كان شكل التضامن .....

.....

23-هل تملك شبكة علاقات مكنتك من الحصول على عمل:

نعم ☐ لا ☐

اذا كان"لا" لماذا .....

.....

24-هل توجد مساعدة بينك وبين:

-اخوتك ☐

-أخواتك ☐

-أعمامك ☐

-أخوالك ☐

آخرين ☐

25- هل ترى بأن شبكة العلاقات ضرورية في الحصول على عمل بعد التسريح

نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع:

26-هل كان لك مصدر أخر للدخل:

نعم ☐ لا ☐

اذا كان "لا" كيف كنت تغطي احتياجات الأسرة:

.....

.....

اذا كان "نعم" كيف تحصلت عليه:

- الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ عمل مؤجر ☐ عمل غير رسمي ☐

من ساعدك في الدخول الى سوق العمل الغير الرسمي:

الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ لا أحد ☐

أخرى أذكرها .....

27-متى شرعت في ممارسة هذا النشاط:

مباشرة بعد تسريحك من العمل ☐ بعد مدة زمنية ☐

28- ما هي الأسباب التي دفعتك لمزاولته:

ضعف منحة البطالة ☐ طول الإجراءات الإدارية لإنشاء مشروع ☐

الربح السريع ☐ المشاكل العائلية ☐

29-ما نوع النشاط الذي تزاوله في هذا المجال:

فلاحة ☐ خدمات ☐ تجارة ☐ صناعة ☐

أخرى اذكرها .....

30-هل لجوءك الى العمل الغير الرسمي يعد حلا ضروريا لمشكلتك: نعم

☐ لا ☐

هل هوحل:

مؤقت ☐دائم ☐غطية حاجيات الاسرة ☐ مبلغ لمشاريع أخرى ☐

هل ترى ايجابيات أم سلبيات في ممارسة هذه النشاطات؟

-اذا " ايجابيات" ما هي .....

.....

-اذا" سلبيات"ما هي .....

.....

31- هل واجهتك صعوبات في ممارسة هذا النشاط: نعم ☐ لا ☐

اذا "نعم" اذكرها .....

.....

.....

32- هل عائدات هذا النشاط كافية لتغطية مصاريف الأسرة:

نعم ☐ لا ☐

33-هل استطعت العودة الى استقرارك السابق: نعم ☐ لا ☐

-اذا كان "نعم": بشكل جزئي ☐ بشكل كلي ☐

34- هل تحسنت وضعيتك بعد ممارستك لهذا النشاط:

نعم ☐ لا ☐

35- ما هي الامور الاكثر أهمية بالنسبة اليك:

1-المال ☐ 2-العائلة ☐ 3-العمل ☐

المحور الخامس:

36-كيف تعرفت على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

- العائلة ☐ الأصدقاء ☐ وسائل الإعلام ☐ المؤسسة المسرحة ☐

37- متى التحقت به:

- مباشرة بعد تسريحك من العمل ☐ -بعد مدة زمنية ☐

38-ما هو دافعك للانخراط بالصندوق؟

-الحصول على منحة ☐ -الحصول على عمل ☐

-الحصول على قرض مالي ☐ -التسجيل ضمن البطالين ☐

39-هل تغطي لك المنحة احتياجاتك: نعم ☐ لا ☐

ما رأيك في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....

.....

40- هل حاولت إنشاء مشروع في إطار الصندوق:

نعم ☐ لا ☐

41-متى تم إيداعك ملف المشروع.....

42-هل تم نجاح المشروع:

نعم ☐ لا ☐

إذا كان "لا" هل تعود الى:

صعوبة مادية ☐

صعوبة إدارية ☐

أخرى اذكرها .....

43-بما أنه يوجد جهاز يتكفل بك لماذا لجأت الى العمل الغير رسمي:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....